جامعة الدكتور مولاي الطاهر _سعيدة_
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية.

إعداد الطالب:
فارس أبوبكر الصديق

إشراف الأستاذ:
د.يتيم محمد

أعضاء لجنة المناقشة

- الدكتورة حلوي خيرة.....رئيساً
- الدكتور يتيم محمد.....مشرفا ومقررا
- الدكتورة عياشي حفيظة.....عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي:
2018/2017
1439/1438

" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"

﴿الآية 76 سورة يوسف﴾

الشكر و العرفان

بسم الله والحمد الله كثيرا ونشكره على توفيقه لنا عز وجل على اتمام هذه المذكرة

نرفع اسمى آيات الشكر ،لكل من كان ذو فضل علينا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لذا اتقدم بالشكر الجزيل للدكتور يتيم محمد الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل بتوجيهاته ومعلوماته القيمة

كما اتقدم بالشكر الى كل استاذة جامعة الدكتور مولاي طاهر بسعيدة.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من دعمني وساندني منذ بداية مشواري الدراسي الى اليوم

والشكر في الاول والاخير لله عز وجل

اهداء:

قبل كل إهداء اشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقي في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى :

نبي الرحمة من أنار الظلمة و كشف الغمة وهدى الأمة إلى محمد بن عبد الله صلى الله عليه و سلم.

أعظم الرجال صبرا رمز الحب و العطاء الذي أفنى حياته من اجل تعليمي الذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب ذلك الرجل الكريم أبي العزيز.

قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت و تعبت من أجل وصولي بدموعها و دعائها، تلك المرأة العظيمة أمي الغالية.

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية أشقائي و شقيقاتي، إلى جميع الأقارب و الأصدقاء و الأحباء.

أستاذي المشرف الذي أشرف على هذه الدراسة وأمدنا بالدعم و الأفكار فكانت نعم الموجه فجزاك الله خيرا.

أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول مناقشة الدراسة و لدورهم الكبير في إثراء الدراسة من علمهم و خبرتهم .

إلى كل من ساهم في إتمام هذه الدراسة ولو بكلمة واحدة .

مقدمة

لقد كان النفط و لا يزال المصدر الأساسي للطاقة الذي يرجع الاهتمام به منذ اكتشافه بكونه ليس حديث النشأة , فقد استعمله الإنسان منذ سالف الأزمان بصور محدودة مع التطور التكنولوجي , بحيث أصبح لهذا الذهب الأسود الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة السياسية و الاقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة و محدودة و الصناعة الأولى في العالم و يعد شركة الحياة للكثير من القطاعات و القوة المحركة للتقدم الصناعي و التطور التكنولوجي , وهذا من خلال تعدد خصائصه و مميزاته و استخداماته حيث أصبح لهذه الثروة صناعة تقوم عليها و اقتصاد يدرسها لكونها سلعة استراتيجية عامة في بناء اقتصاديات الدول المصدرة لها رغم تميزها بالنضوب , ويتميز النفط عن مصادر الطاقة الأخرى , شغل بال جميع الدول المصدرة و المستوردة منها , إذ عملت على معرفة و تحليل مختلف جوانب هذه المادة الأولية من خلال معرفة مختلف أشكالها و تحديد وحدات قياس لها و أسعار تمكن من عرضها في السوق , حيث تعتبر سوق النفط غير محكومة بقوانين السوق فقط لأنه متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات و الاستراتيجيات المتضاربة بين المصالح الخاصة , لذلك أسعار النفط دائما في تذبذب مستمر و لهذا حدوث صدمة بترولية واحدة تكفي لتشل اقتصاديات قائمة و حركة فاعلة في الاقتصاد و تؤدي بذلك إلى إحداث خلل في العلاقات السياسية و الاقتصاديات الدولية و خاصة الدول المستهلكة و المنتجة للنفط .

إن الجزائر مند الاستقلال تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وخاصة فترة70و 80 والالفينيات و تسعى الى البحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هده الثروة النفطية وبما يتماشى مع سياستها التنموية وأهدافها المسطرة التي تعتبر ركيزة السياسة و استقرار الاقتصاد الوطني إذ إن جل التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستنعكس حتما على أسعار النفط بالصعود أو الهبوط و الذي ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي و بالتالي حدوث تراكم في الاقتصاد الوطني ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي للجزائر؟

من الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بسياسة أسعار النفط و تقلباتها ؟

- ماهية الاستقرار الاقتصادي؟

– ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات التالية نحتاج لوضع فرضيات:

1. يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة في العالم لكونه حلقة وصل الاقتصاد العالمي ويعتبر الربع الذي تعتمد علية اقتصاديات الدول الكبرى ومعاملاته تتحدد بأسعار وضعت خصيصا للتعامل في مبادلاته ويتأثر بتقلبات تؤثر على كل من السياسة والاقتصاد.
2. يتضمن الاستقرار الاقتصادي جانب كبير من الاقتصاد النفطي في البلدان التي تعتمد على النفط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتضمن أيضا دراسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالثروة البترولية في جميع جوانبها.
3. يتأثر السعر البترولي بتقلبات أسعار السوق النفطية والذي ينعكس على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري لكونه العائد الأول في حجم الصادرات النفطية الجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع:

بكون الجزائر بلد نفطي فهو يعتمد ويرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على جزء كبير من عوائد قطاع الريع البترولي وبما إن التضارب الحاد الناجم عن القوى العظمى للتحكم في أسعار النفط يعرف على أنه يحدث هزات او تذبذبات غالبا وهذه الأخيرة ستنعكس حتما على دافع الاقتصاد الوطني.

من هنا رأينا إن نختار هذا الموضوع محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

- محاولة فهم كيفية تسعير النفط.
- محاولة فهم كيفية تأثير أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- محاولة فهم ما يحدث من تقلبات في أسواق النفط العالمية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب و المبررات الموضوعية التي تدفع للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي:

إن موضوع تقلبات أسعار النفط والاستقرار الاقتصادي من المواضيع التي تشغل الحكومات، نظرا لما لها من أثر على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية وذلك لان الاستقرار الاقتصادي ماهو إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط والتبادل فيما يخص هذا المجال.

البحث في أثر تقلبات أسعار النفط كونه موضوع ذو إبعاد اقتصادية لضبط التوازن المالي، والبحث عن مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة.

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة و اختيار الفرضيات الموضوعة ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يلاءم طبيعة الموضوع خاصة في إبراز الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي و أسعار و أسواق النفط ، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي استخدم في تتبع مسار الأسواق النفطية و سير الاستقرار الاقتصادي خلال الدراسة ، ثم المنهج التحليلي خاصة في الفصل الثالث للوقوف على دراسة مدى تأخير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر بهدف تحليل و تفسير العوامل المسببة في عدم الاستقرار في سوق النفط ، بالإضافة إلى آثار الصدمات النفطية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

المنهج الوصفي التحليلي: هو أحد مناهج البحث العلمي واكثرها شيوعا ومن خلاله يقوم الباحث بتحليل الظاهرة المدروسة حيث يتعرف على الأسباب التي أدت الى حدوث الظاهرة ويساهم في اكتشاف الحلول لها.

المنهج التاريخي: هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها ومن تم تمحيصها وأخيرا تأليفها.

صعوبات الدراسة:

- غياب المصداقية في بعض التقارير .
- تضارب بعض المعطيات باختلاف مصادرها.

- صعوبة تلخيص بعض المعلومات لأهميتها البالغة.

الأدوات المستعملة:

- الاحصائيات والتقارير المتعلقة بموضوع البحث التي تم الحصول عليها من مختلف المنظمات وهي : التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك ، التقرير الاحصائي لمنظمة أوبك ، الموقع الرسمي لسوناطراك ، تقرير الوكالة الدولية للطاقة.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضعية : ويتمثل في دراسة الاستقرار الاقتصادي الوطني في ظل هذه التغيرات
- الحدود الزمنية : نظرا للتغيرات المستمرة في أسعار البترول اخترنا فترة من 1962إلى 2014.

أقسام البحث:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي و النظري لسياسة أسعار النفط و تقلباتها و تناولنا في المبحث الأول الأسعار النفطية و المبحث الثاني عموميات حول النفط و المبحث الثالث سياسات تسعيرية حول النفط و تقلباتها ،أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،قمنا في المبحث الأول بدراسة الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي و في المبحث الثاني آليات عمل السياسة الاقتصادية لعلاج التضخم و العجز المالي و المبحث الثالث دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي ،و في الفصل الثالث اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و في المبحث الأول تناولنا النفط و الاقتصاد الجزائري و في المبحث الثاني تطرقنا إلى تقلبات الدولار مقابل الأورو و أثرها على عوائد النفطية في الجزائر و المبحث الثالث أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

- فتحي سيد أحمد الخولي ،اقتصاد النفط الطبعة1، 1418هـ-1997هـ،دار زهران للنشر و التوزيع ،المملكة العربية السعودية.

- قويدري قوشيح بوجمعة ،انعكاسات تقلب أسعار البترول على توازنات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجيستير 2008،2009.

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي ونظري لسياسة أسعار النفط وتقلباتها

تمهيد:

استعمل الإنسان الفحم منذ آلاف السنين إلى غاية دخول القرن العشرين و ظهور نوع جديد من الطاقات و هو النفط , هذا بعد ما جرب الإنسان الطاقة البشرية والآلية و الحرارية و غيرها , فتأكد من وجوب استعمال هذا النوع من الطاقات لإيجابياته الكثيرة وسلبياته القليلة آنذاك , كما انجر عن هذا النوع من الطاقة لوازم مرتبطة به ارتباطا وثيقا كأسعار النفط وأنواعه والذين أثر التغيير فيهما على مسار النمو الاقتصادي المرسوم للدول التي تعتمد على إيراداته .

وقسمنا دراستنا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاسعار النفطية.

المبحث الثاني: عموميات حول النفط.

المبحث الثالث: سياسات السعرية للنفط وتقلباتها

المبحث الأول :ماهية الأسعار النفطية

يعتبر النفط داخل السوق البترولي أهم نشاطات الصناعة لذا تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق إلى وضع تسعيرة لمختلف أنواع النفط و التي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات وله عوامل تؤثر فيه ومنه أي تغير فيها يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج آثار إيجابية أو سلبية على السوق وأطرافها وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي :

المطلب الأول : تعريف السعر و أنواعه :

للسعر عدة تعاريف و أنواع منها :

الفرع الأول : تعريف :

مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع و الخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد و تحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لترو يعادل الطن المتري من 7 إلى 8 براميل حسب كثافة النفط[1]

الفرع الثاني : أنواعه :

سنتطرق فيما يلي إلى تحديد مفهوم السعر و التطرق إلى أهم أنواعه :[2]

1 – السعر المعلن (السعر الرسمي) : و هو السعر الذي تعلنه الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل بها في السوق .

2 – السعر الفوري : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الأطراف المعارضة و المشترية بصورة آنية .

[1] فتحي سيد أحمد الخولي , اقتصاد النفط الطبعة 1 , 1418ه – 1997م , دار زهران للنشر و التوزيع , المملكة العربية السعودية جدة ص 271 - 272 .

[2] فتحي سيد أحمد الخولي , مرجع سابق ص 62 -63 .

3 – السعر الحقيقي :هو السعر بعد خصم نسبة التضخم و التغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة .

4 – سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل و الربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية , إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام , و هو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يحتوي البيع بالخسارة

5 – سعر الإثارة : هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات , حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخد اعتماد سعر الإثارة في السوق الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين أي أن سعر الإثارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق , أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق , إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية مثلما تم بين الجزائر و فرنسا .

المطلب الثاني : تعريف النفط و استخداماته :

يمكن تعريف النفط فيما يلي :

الفرع الأول :تعريف النفط :[3]

النفط أو البترول كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر و تستخدم كلمة النفط بصورة عامة لتشمل زيت النفط و الغاز الطبيعي حيث يعرف الزيت النفطي بأنه في صورة سائلة بينما يعرف الغاز الطبيعي بأنه نفط في صورة غازية و يتكون النفط من مركبات هيدروكيبونية (أي أساسها الكيميائي عنصر الهيدروجين و الكربون) و التي تتخذ أشكالا مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير و التصنيع و يوجد النفط عند سطح الأرض أو باطنها و على رغم من عدم إتفاق العلماء على أصل النفط حيث يرجع بعضهم أصل النفط إلى مواد عضوية . و يرجع البعض الآخر أصل النفط إلى مواد غير عضوية إلا أنهم يتفقون على أن النفط يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاذ

[3] فتحي سيد أحمد الخولي , مرجع سابق ص 94 .

و يمتد البحث عن النفط و استخراجه و إنتاجه على تظافر جهود مجموعة كبيرة من العلماء في عدة مجالات مثل : علوم الأرض علوم البحار , الكيمياء , الفيزياء , الطاقة , الهندسة و الاقتصاد .

البترول في الأساس عبارة عن مواد معقدة و غير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية وذات تركيبات جزئية متنوعة و خواص طبيعية كيميائية مختلفة , و يحتوي البترول الخام على بعض الشوائب خاصة الكبريت و الأكسجين و النتروجين و الماء و الأملاح المعدنية و يحتوي كذلك على بعض الشوائب تعتبر أمرا غير مرغوب فيه و تسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة و التكرير .

الفرع الثاني : استخدامات النفط :

يستخدم النفط في مجالات عديدة منها :[4]

1 –الاستخدامات الطبية : يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد إليه كزيت الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا و كندا و يستعمل كذلك للعناية بالبشرة .

2 –الاستخدامات في الطب البيطري : يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان , كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور كالبط و الإوز و الدجاج لمنع إصابتها من الفطريات , كما يستخدم في علاج الالتهابات و وقاية الاخشاب من التسوس .

3 – الآلات الميكانيكية و الأجهزة الكهربائية : يستعمل الزيوت المعدنية كموصل حراري حيث أنه عازل جديد للتيار الكهربائي و يعمل على إبعاد الماء و الهواء , و لذلك يستخدم كثيرا في المحولات الكهربائية و في المفاتيح الكهربائية للضغط العالي يمنع حدوث الأقواس الكهربائية العشوائية .

4 – في الوقاية : نظرا لأن زيوت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثيوم حيث يغمس في حمام من زيت البترول , كذلك للحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية و الأسلحة و السكاكين و وقايتها من الصدأ و الأكسدة .[5]

[4] فتحي سيد أحمد الخولي , مرجع سابق ص 95 .
[5] محمد محروس اسماعيل , إقتصاديات البترول و الطاقة الطبعة 1 , دار الجامعات المصرية ص 51 .

المطلب الثالث : العوامل المحددة و المؤثرة في الأسعار النفطية :

يتحدد السعر البترولي من خلال مجموعة من العناصر الأساسية المكونة للسوق البترولي كما يتأثر بمجموعة من العوامل :[6]

1 – محددات أسعار النفط : من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة العرض و الطلب لهذه السلعة, حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة و هذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن .

العرض و الطلب و الإحتياط البترولي :

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط و سعره إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق و كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي و لتصديره و تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل . لقد تطور انتاج النفط في العالم منذ أواخر القرن الماضي تطورا ملفتا و انتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة , في المناطق النائية , و في الصحاري الحارة و الباردة , و كذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط و عدد الآبار و الحقول و الكميات المنتجة سنة بعد سنة أما فيما يخص الدول المنتجة و المصدرة خارج الأوبيك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الشرائية من نحو 49 .ح . ب . ي . عام 2002 إلى 66 ح . ب . ي.عام 2025 , حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة , حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في الدول المصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا و هي : روسيا , أذربيجان , كازاخستان , البرازيل , أنغولا , السودان , كندا .[7]

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي و حجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف , و الجدير بالذكر أن حوالي 57 %من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005, كما شهد الإحتياطي العالمي تزايد ملموس خلال

[6] مجلة آداء المؤسسات الجزائرية 2012/02 مداخلة , تغيرات سعر النفط و الإستقرار النقدي في الجزائر ص 187 .
[7] **مجلةأداء المؤسسات الجزائرية العدد 02 / 2012 مداخلة . مرجع سابق . ص 188 .**

الخمسين الماضية , و ذلك نتيجة الاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت . فقد ارتفعت تلك الاحتياطات من حوالي 644 بليون برميل سنة 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل سنة 2008 م .

*** التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية :**

من أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط هي منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) .

تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية :

OPEC ORGANISATION OF PETROLEUM EXPOTING COUNTRIES.

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسية و الدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول و تتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى و بناءا على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران , العراق ,الكويت , المملكة العربية السعودية و فنزويلا و تقرر من هذا الإجتماع التاريخي إنشاء الأوبك . فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع و حماية مصالح الدول المنتجة و ضمان حل ثابت لها و تأمين تصديرها إلى الدول المستهلكة بطريقة إقتصادية منتظمة , و فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية و تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان و الدول المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة .

- تتألف المنظمة حاليا من 12 دولة هي : الجزائر , أنغولا , أندونيسيا , العراق , إيران , الكويت , ليبيا , نيجيريا , قطر , السعودية , الإمارت العربية المتحدة و فنزويلا , و قد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في :

- ✓ توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء و عمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية و الجماعية مع تحسين عائدات البترول للدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للإستفادة من هذه الثروة .
- ✓ العمل على إستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية .
- ✓ فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الإستخراج و النقل و الأسعار .
- ✓ تطور الخبرات الفنية في مجال الإستغلال و التصنيع .

*** الوكالة الدولية للطاقة IEA :**

هي هيئة مسستقلة تأسست في نوفمبر 1974م ضمن إطار منظمة التعاون الإقتصادي و التسمية بهدف تنفيذ برنامج الدولي و تضطلع وكالة الطاقة الدولية بتنفيذ برنامج شامل يهدف إلى التعاون في مجال الطاقة بين 26 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية و البالغ عددهم 30 دولة و الأهداف الأساسية لوكالة الطاقة الدولية هي: [8]

- ✓ تعزيز وسائل التغلب على إنقطاع إمداد النفط و تحسينها .
- ✓ إرساء السياسات الترشيدية في مجال الطاقة في سياق أممي من خلال تعزيز علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء و المنظمات الصناعية و الدولية الأخرى .
- ✓ إدارة نظام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي .
- ✓ تحسين وسائل توفير الطاقة و دعم الطلب عليها عالميا من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة و زيادة كفاءة استخدام الطاقة .
- ✓ المساعدة في تكامل السياسات في مجال البيئة و الطاقة .

و الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية هي : أستراليا , النمسا , بلجيكا , كندا , التشيك , الدنمارك , فنلندا , فرنسا , ألمانيا , اليونان , المجر, النرويج , البرتغال , إسبانيا , السويد , تركيا , سويسرا , المملكة المتحدة , و.م.أ , كما تشارك المفاوضة الأوروبية في أعمال وكالة الطاقة الدولية .

[8] عبد القادر سيد أحمد "الأوبك ماضيها و حاضرها و دورها وآ فاق تطورها" , ديوان المطبوعات الجامعية 1982م ص 75 .

*** العوامل الجيوسياسية و الأزمات النفطية :**

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينيات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية حسب السنوات التالية : 1973 – 1979 – 1986 – 1998 – 2004 – 2008[9] .

– الأزمة النفطية 1973 : لقد أطلق على هذه الأزمة اسم تصحيح الأسعار البترولية و تقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية ففي سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 إلى 12 دولار للبرميل أي رفع الأسعار بنسبة 40% .

– الأزمة النفطية 1979 : عادت و ارتفعت الأسعار ثانية و بشكل مفاجئ ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية .

– الأزمة النفطية 1986 : في الأسبوع الخير من الشهر الأول من عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب الأسعار شاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن و انخفضت أسعار النفط أقل من 13 دولار للبرميل .

– في نهاية التسعينيات و بالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى تدهور أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

المبحث الثاني : عموميات حول النفط :

المطلب الأول : محطات في تاريخ السعر النفطي و كيفية تسعيره :[10]

– مرت أسعار النفط بعدد من المراحل و المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من 138 عاما , فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال الفترة من عام 1948م حتى نهاية الستينيات بين 2.50 و 3 دولار للبرميل , ثم ارتفع سعر النفط من 2.50 عام 1948 إلى حوالي 3 دولارات عام 1957م و استقرت عند

[9]عبد القادر سيد أحمد , مرجع سابق ص 200 .
[10]حمادي نعيمة , تقلبات أسعار النفط و إنعكاساتها 1 , تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 2008/1986 , مذكرة لنيل شهادة ماجيستر جامعة حسيبة بن بوعلي جامعة الشلف 2009/2008 ص 52 .

هذا السعر تقريبا حتى عام 1970م بعد ذلك تضاعف هذا السعر مع نهاية 1974م أربع مرات متجاوزا 12 دولار للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير الخام الى الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل خلال حربها مع العرب ثم استقرت أسعار النفط العالمية خلال عام 1974 ما بين 12.21 دولار و13.55 للبرميل.

– دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث بمنطقة الشرق الأوسط حيث يقع معظم مكامن النفط ,فقد أفضت الثورة الإيرانية و الحرب العراقية الإيرانية مجتمعين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14 دولار للبرميل في عام 1978 إلى أكثر من 35 دولار للبرميل عام 1981 , بعد ذلك منيت أسعار النفط بانخفاض خلال الفترة بين 1983م – 1985م و حاولت الأوبيك وضع حصص منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم , بيد أن الأسعار إنهارت في منتصف عام 1986م إلى أقل من 10 دولارات للبرميل ما دفع الأوبيك إلى الإتفاق على هدف سعر 18 دولار للبرميل استمرت في الضعف .

– إرتفعت الأسعار عام 1990م بسبب الإنتاج المنخفض و المخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت و انطلقت حرب الخليج بعده دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم حتى عام 1994م حيث وصلت لأدنى مستوى لها عام 1973م . نجحت الأوبك في ضبط الحصص و استعادت الأسعار عافيتها عام 1996م إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار سريعا في أواخر عام 1997م و عام 1998م , نتيجة الى تجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا و تحركت الأوبك و خفضت إنتاجها بمقدار 3 ملايين برميل في عام 1999م لتمهد الأسعار إلى 25 دولار للبرميل , ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2000م في صعود أسعار النفط إلى مستوى 30 دولار و غذت الاضطرابات و المشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003م و في عام 2005م قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير و العوامل الجيوسياسية و القلاقل الأمنية في نيجيريا و فنزويلا و العراق خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90 دولار ا للبرميل لخام ناميكس .

كيفية تسعيرة النفط :

البعض يعتقد بأن تسعيرة النفط عملية سهلة بينما الأمر ليس كذلك إذ أنها تخضع لعدد من المعايير و العمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يوميا في وسائل الإعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع و لا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي للنفط المتعاقد عليه سلفا . و يقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط و هي : ناميكس , ووست تيكساس في الأسواق الأمريكية و برنت لأوروبا و عمان أو دبي لأسواق شرق آسيا و على ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط , و البترول عادة ما يسعر في ثلاثة مواقع لخمسة أنواع من النفط فعلى سبيل المثال يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بناقص 7 إلى 10 دولارات للبرميل عن سعر برنت بينما يسعر في سوق شرق آسيا بناقص 2 إلى 4 دولارات للبرميل فيما يسعر الزيت العربي الخفيف الممتاز و هو أغلى أنواع النفط في السوق الأمريكية بزائد 1 إلى 2 دولار للبرميل عن سعرناميكس أو ووتس تكساس و يسعر في أوروبا بزائد 2 إلى 4 دولارات للبرميل عن سعر برنت , فيما يسعر في سوق شرق آسيا بزائد 3 إلى 4 دولارات للبرميل . و هكذا بالنسبة لبقية أنواع النفط و يتم تغيير الأسعار حسب العقود ووفقا لظروف السوق النفطية .

المطلب الثاني :تطورات أسعار النفط الخام في السوق العالمية :[11]

شهد عام 2008م العديد من التطورات لاسيما فيما يتعلق بالقفزات الكبيرة لأسعار النفط و الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام و السوق النفطية بشكل خاص و ما نتج عنها من ركود إقتصادي و انخفاض الطلب العالمي على النفط في حين اتسم عام 2009م اتجاه صعودي للأسعار خلال شهر تشرين الثاني 2009 مسجلا ارتفاع بما قيمته 6.3 دولار للبرميل مقارنة بالأشهر السابقة و كمتوسط سنوي بلغ 61 دولار للبرميل العالمي و قد ساهمت كل من التوقعات الإيجابية بشأن النمو الاقتصادي و الطلب العالمي على النفط و كذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو في تعزيز الإتجاه الصعودي لأسعار النفط في جميع أنحاء العالم , هذا و يوضح الجدول التالي المعدلات الشهرية خلال 2010/2009م .

- جدول المعدلات الشهرية لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عامي 2010/2009م :

[11] اسماعيل محروس " اقتصاديات البترول " دار الجامعة المصرية , ص 99.

- جدول رقم 1 [12]

الشهر / السنة	سعر البرميل بالدولار	الشهر / السنة	سعر البرميل بالدولار
جانفي 2009	41.54	نوفمبر 2009	76.29
فيفري 2009	41.41	ديسمبر 2009	74.01
مارس 2009	45.78	جانفي 2010	76.01
أفريل 2009	50.2	فيفري 2010	72.99
ماي 2009	56.98	مارس 2010	77.21
جوان 2009	68.36	أفريل 2010	82.33
جويلية 2009	64.59	ماي 2010	74.48
أوت 2009	71.35	جوان 2010	72.95
سبتمبر 2009	67.27	جويلية 2010	72.51
أكتوبر 2009	72.67	أوت 2010	75.70

Organisation.of.the.petrolieum.exportiong countries (opec)

- في السوق العالمية للمدة : 2010/2009م حيث استمر إتجاه الصعود لأسعار النفط الخام خلال العام 2010م و بلغ أقصاه في شهر نيسان من نفس السنة متجاوزا 82 دولار للبرميل الواحد ثم بدأ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ أدنى مستوى في جويلية من عام 2010م ليصل إلى 72.51 دولار أمريكي , بالرغم من حالة التحسن الملحوظ الذي شهده الإقتصاد العالمي بعد حالة الركود التي مر بها في أواخر عام 2008م و أوائل عام 2009م , إلا أن المخاطر لا تزال قائمة لاسيما ما يتعلق بالتصاعد المتزايد في الديون العامة في معظم الإقتصاديات المتقدمة و الموقف المالي المتغير الذي قد يؤدي إلى تشديد السياسات المالية والنقدية في دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى ضعف الطلب العالمي و استمرار الإختلالات و تزايد الحيادية.

[12] Organisation.of.the.petrolieum.exporting countries (opec)

المطلب الثالث : تداعيات الأزمة المالية وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية :[13]

– شهد العقد الأول من القرن الحادي و العشرين تصاعدا مستمرا لأسعار النفط وصلت فيها المستويات الاسمية لسلة خامات " أوبك " حوالي 140 دولار للبرميل , مما أثار حالة من الذعر و القلق في السوق تخوفا مما قد ينجم عن ذلك من مخاطر على معدلات النمو الاقتصادي العالمي .

– و بازدياد وتيرة المخاوف من التصاعد المستمر خلال هذه المرحلة تضاربت الآراء و كثر الجدل بين محللي السوق النفطية حول الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع , فبالرغم من الإتفاق على دور أساسيات الطلب و العرض و العوامل التقليدية التي تحكم آلية السوق و التي تتمثل في النمو المتسارع للطلب العالي على النفط الذي تقوده الولايات المتحدة و الصين و الهند و الإختناقات في طاقات التكرير العالمية و التحويلية منها على وجه الخصوص , بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية و الكوارث الطبيعية و انخفاض طاقات الإنتاج الإحتياطية ,كان هناك إجتماع بين أواسط المحللين أن أساسيات السوق النفطية من طلب و عرض مستويات مخزون غير كافية لتبرير الصعود القوي مستويات الأسعار الخاصة خلال السنوات الأخيرة , حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي إرتفاع قد يطرأ على الأسعار .

– لقد كانت هناك عوامل أخرى مستحدثة , لا تمت إلى أساسيات السوق النفطية بأي صلة , وراء ذلك الارتفاع الحاد في الأسعار و تمثلت هذه العوامل في ظهور لاعبين جدد على ساحة السوق النفطية كان لهم دور فاعل في التأثير على أسعار النفط وصولا بها الى مستويات قياسية غير مسبوقة , و ساهموا إلى حد كبير في رفع .حدة التذبذب في أسعار النفط خلال هذه الفترة بدرجة تعكس رؤياتهم لآلية السوق و الظروف الحالية و المستقبلية لإتجاهات الأسعار هؤلاء كانوا المضاربون في الأسواق الآجلة للنفط الخام .

– و في الوقت الذي اتهم فيه البعض منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بتحمل مسؤولية ارتفاع الأسعار و إنتهاجها سياسات إحتكارية بذريعة عدم قبولها بضخ المزيد من النفط إلى السوق رغم الدلائل الواضحة و التي تشير إلى وجود فائض في العرض كانت نتيجة ارتفاع مستويات المخزون التجاري العالمي و الإستراتيجي الأمريكي , خلال هذه المرحلة ردت " أوبك "بتحمل مسؤولية ارتفاع الأسعار وانتهاجها سياسات احتكارية بدريعة

[13] مذكرة عبد الرؤوف عبادة , محددات سعر النفط منظمة أوبك و آثاره على النموالإقتصادي في الجزائر 1970-2008م ص 46 .

عدم قبولها بضخ المزيد من النفط الى السوق, رغم الدلائل الواضحة التي تشير الى وجود فائض في العرض كانت نتيجة ارتفاع مستويات المخزون التجاري العالي و الاستراتيجي الامريكي خلال هده المرحلة, ردت اوبك بأن الارتفاع الحاد في أسعار الخام تقوده عوامل عديدة منها المستحدثة على آليات السوق ومنها ازدياد نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط ، حيث أدت سياسات المصرف الفديرالي الأمريكي بالخفض المستمر لأسعار الفائدة منذ سنة 2000م و خصوصا عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر , و عندما دعى الرئيس بوش الأمريكيين إلى الإنفاق لدعم الإقتصاد وخفض الاحتياط المطلوب من البنوك و مؤسسات الإقراض مقابل القروض التي يمنحونها إلى 2.5% بالإضافة إلى الانخفاض المستمر لأسعار صرف الدولار الأمريكي إلى خلق بيئة طاردة لودائع الإدخار لدى البنوك الأمريكية و منح الفرصة للمضاربين بالاستثمار في النفط , حيث خلق حافزا دفع المستثمرين على ضخ رؤوس أموالهم في البورصات و زج بهم في حمى الشراء لعقود النفط الآجلة بالرغم من مخاطرها حيث أن بقاءها في المصارف مع تواصل تخفيض قيمة الفائدة يتسبب بخسارة القيمة التالية للنقود بسبب التضخم مما يخلق عائدا سلبيا عليها , كما أن المزيد من الخفض للفائدة الأمريكية يضعف الدولار و يدفع بأسعار النفط صعودا .

و مع بروز أزمة الرهن العقاري و بدء مرحلة التدهور في البورصات الأمريكية أمام مخاطر اتساع الأزمة مع بداية الربع الأخير لعام 2007م , أصدر البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عدة قرارات متتالية بتخفيض معدلات الفائدة في محاولة تحفيز الإقتصاد الأمريكي و الخروج من الأزمة , ووجد أ صحاب الصناديق الإستثمارية ظالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال عمليات بيع و شراء البراميل الورقية مما زاد في حدة نشاط المضاربة و الدفع بالأسعار صعودا إلى مستويات قياسية.

المبحث الثالث : السياسات التسعيرية للنفط و تقلباتها :

المطلب الأول : أثر المضاربة في السعر النفطي :[14]

أسعار النفط تعاني من المضاربين في أسواق النفط فالبعض يشتري و يبيع النفط بالسوق الفورية سواء كان من المنتجات الخام أو المكررة , و البعض يمارس عمله في الأسواق المالية و الأسواق الآجلة ذات الصلة بالنفط , و مع أن المضاربين من النوعين ظهروا في الأسواق منذ الأيام الباكرة للصناعة النفطية , فإن التجارة بالنفط بسوق النفط الفوري

[14] محمد أحمد الدوري , محاضرات في الإقتصاد البترولي , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983 ص 368 .

تطورت بخطى سريعة في السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي , أما المعاملات في أسواق التسليم الآجل و غير ذلك من المشتقات المالية فلم تتسع إلا بحلول التسعينيات .

واهتمت الدراسة الأكاديمية بموضوع أثر المضاربة على الأسعار و ظهرت اختلافات كبيرة في الرأي بين أصحاب هذه الدراسات إلا أنه من سليم القول أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن الأثر الكلي للمضاربة بنوعيها يتمثل في اتساع تأرجح الأسعار بين الارتفاع و الهبوط , معنى هذا عندما تقل الكميات المعروضة في الأسواق يتجه السعر نحو الارتفاع إلى مستويات أعلى مما يمكن تبليغه فيما لو لم تنشط عمليات المتاجرة بقصد المضاربة , كما أنه حين يزداد المعروض من النفط يميل السعر نحو الانخفاض إلى مستويات أقل مما كان أن تهبط إليه من دون تدخل المضاربين و في رأي البعض أن أسعار النفط أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في البترول و السبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات و يبيعونها لا يلتزمون بتسليم النفط مما يلتزم التجار في سوق البيع الفوري , كما أن بعض المشتقات التجارية المالية المعروضة باسم الخيارات تتيح للمضارب الحق في شراء كميات كبيرة من النفط أو بيعها على الورق مقابل إلتزام مالي بسيط نسبيا , و نجد معظم المعاملات التجارية في المشتقات المالية للنفط تتم في أسواق متخصصة من قبيل سوق النفط الدولية بلندن , و هذه المعاملات متاحة أمام الجميع و تباشرها المؤسسات المنتجة و المستهلكة للنفط معا مثلما يباشرها المضاربون أيضا .

إن الخوف من انقطاع إمدادات البترول بسبب الاضطرابات و عدم الاستقرار الذي يسود بعض مناطق انتاج النفط تسبب في ارتفاع الأسعار بمقدار ما يسمى " هامش الخوف " فقد استغل المضاربون في السوق النفطية حالة القلق هذه لتحقيق أعلى الأرباح الممكنة , هناك ما يسمى بـ " بسيكولوجية الخوف " التي تهيمن على المضاربين في السوق النفطية , خوفا من انقطاع الإمدادات إذ أن ما يدفع الأسعار إلى الصعود هو الخوف فقط من حدوث نقص في الإمدادات لعوامل سياسية , و هذا الخوف لا يخضع لموازين العرض و الطلب , وهناك مجموعة من المضاربين في السوق النفطية تحاول أن تحقق أرباحا على حساب عدم استقرار السوق النفطية .

يتفق المحللون على أن الزيادات فهي تقدر بحدود دولار للبرميل الواحد بسبب ما يسمى " علاوة الخوف " من انقطاع امدادات النفط و خاصة دلك القادم من منطقة الخليج العربي إذ أن هذه العلاقة مرتبطة بالموقف السياسي

الموجود فعلا بالمنطقة فلو تحقق الهدوء و الاستقرار في المنطقة يمكن أن تنخفض الأسعار بسبب زوال " علاوة الخوف " .

ففي البورصات يضاربون على ما يسمى بـ " برميل ورقية " , و حجم هذه العمليات المتداولة تساوي خمسة أضعاف المتداول في السوق الحقيقية و لكن حقيقة السعر هو السعر الذي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط و تتعامل على أساسه , فالمضاربين المتعاملين في المراهنات عادة يحققون أرباحا و خسائر , و المتعاملون في السوق الحقيقية , أي المصدرون يبيعون بأسعار أقل مما هو سائد في سوق المضاربة , لأنهم اتفقوا مسبقا على مدة التسليم , و خلالها تكون الأسعار قد ارتفعت و حصل المضاربون على الفروقات في ارتفاعات الأسعار .

* المطلب االثاني : تقلب أسعار النفط و انعكاساتها على اقتصاديات الدول :[15]

تتميز أسعار النفط في الأسواق العالمية بتقلبات عديدة و هذا ما ينعكس على اقتصاديات الدول , و على ذلك سنتطرق إلى مختلف هذه التقلبات و انعكاساتها على اقتصاديات الدول .

أولا : تقلب أسعار النفط :

يعتبر كل من " رامي فالوري " و " رامي قاراي " من الاقتصاديين الأوائل الذين قاموا بدراسة العلاقة التي تربط بين ظاهرة تقلب الأسعار و النمو و الاستقرار الاقتصادي , و قد تعرضا في بحثهما إلى الفصل بين النمو الاقتصادي عن تقلبات الدورة الاقتصادية لعدة دول نفطية من بينها الجزائر . و توصلت منظمة أوسد باستخدام بيانات مدمجة لعينة تتكون من 92 دولة تنتمي إلى الباحثين إلى أن البلدان التي تتسم بتقلب الأسعار يكون فيها مستوى النمو و الاستقرار الاقتصادي أضعف[16] , و قد نتج عن تقدير نموذج الآثار الثابتة أن التقلب في الإنفاق الحكومي و تقلب الأسعار يرتبطان بشكل كبير , و بالتالي بينا أنه توجد علاقة عكسية قوية بين التقلب و النمو الاقتصادي , و قد تفاجآ كون أن الاستثمار ليس له أي تأثير في تفسير هذه العلاقة حيث أن إضافته كمتغير مفسر في المعادلة لم تغير العلاقة بين تقلب الأسعار و النمو و الاستقرار الاقتصادي .

[15] ضالع دليلة " فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر "مذكرة ماجيستر,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008-2009 ص 110-111 .

[16] **GareyRamey ,Valerie A . Ramey ,Gross_Country Evidence on the Link Betweenvolatility and Growth , The American EconomicReview , Vol 85 N°5 , December 1995 .**

– لقد أظهرت نتائج دراسة كل من " فريديريك فان دربلوغ " و " ستيفن بولهالك " (2008) باستخدام عينة 63 دولة في الفترة الممتدة بين 1970–2003م و استخدام نموذج الإنحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين لاختبار أهمية تقلب أسعار السلع الاساسية على وفرة الموارد الطبيعية ، إن لعنة الموارد الطبيعية هي في المقام الأول مشكلة تعكس تقلب اسعار المواد الأولية . و قد توصلا في بحثهما إلى النتائج التالية :

1 – الدول التي تتسم بتقلب في أسعار السلع الأساسية المصدرة :التي تكون فيها التقلب لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي جد عالي و يكون فيها انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد , و الشكل التالي يبين ذلك :

الشكل رقم (01): يوضح العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي

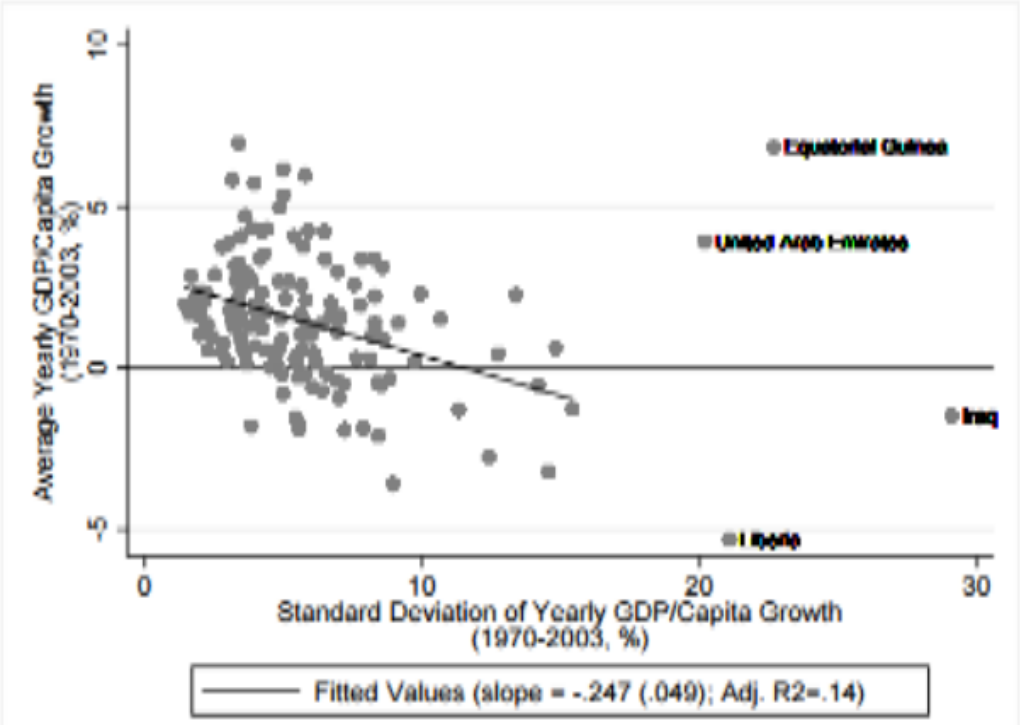

Frederic van der Ploeg, Steven Poelhekke, Volatility and Natural Resource Curse, :Source OxCarre Research Paper, N° 2008-03, 2008, p :28

2 – تعاني الدول النامية من تقلب النمو الاقتصادي أكثر من الدول المتقدمة :[17]حيث أن أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية لديهما انحراف معياري يقدر بـ 2.33% و 1.90% على التوالي من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي GDP per capita, و تملك كل من الصحراء الجنوبية الإفريقية , الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا MENAأعلى معدلات التقلب إذ بلغ مستوى الانحراف المعياري عن متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد 6.52% و 8.12 % على التوالي .

3 –الدول ذات الأنظمة المالية غير المتطورة تكون أكثر عرضة للتقلب :حيث أن التطور المالي يقلل من تقلب نمو الناتج غير المتوقع و يساهم في التخفيف من الآثار السلبية لصدمات عائدات تصدير المواد الأولية , الإنفاق الحكومي و معدلات التبادل التجاري .

4 – الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة للتقلب : حيث أن الدول التي تفوق حصة صادراتها من الموارد الطبيعية 19% من الناتج المحلي الإجمالي لديها مستوى انحراف معياري جد عالي عن نمو الناتج إذ يبلغ 7.37% , أما الدول التي تبلغ حصة صادراتها من الموارد الطبيعية أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي يكون مستوى الانحراف المعياري فيها مقاربا لـ 2.83% .

أما الاقتصاديين "هافاردهالاند " و " ميكل بلني " فقد قدما في بحثهما عام 2009 مفهوم تقلب السياسة المالية باعتبارها قناة ناقلة للعنة الموارد الطبيعية[18], و ذلك باستخدام عينة تضمن 75 دولة في الفترة الزمنية الممتدة بين 1980–2004م , و قد خلصا إلى أن الدول التي تتميز بمعدل مرتفع لصادرات الموارد الطبيعية يكون معدل النمو الاقتصادي فيها بطيئا بالإضافة إلى تقلب الإنتاج و الاستهلاك الحكومي . وقد استنتج الباحثان أن :

– كل من تقلب الإنتاج و السياسة المالية ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي , إلا إن تقلب الإنتاج يتضاءل عندما يتم ضم كلا المتغيرين و استخدامهما في نفس معادلة الانحدار .

[17]Paul Coller , Benedikt Goderis ,Cmmodityprices , Growth and the Natural Resource Curse : ReconcillingaConudrum , Departement of Economics , University of Oxford , 2008 .
[18]MichealBleaney ,Havard Halland , The Resource Curse and Fiscal Policy Volatility , CREDIT ResearchPaper , N°09/09 , 2009 .

– عندما يتم ضم متغير تقلب السياسة المالية في معادلة انحدار النمو الاقتصادي بإضافة صادرات الموارد الطبيعية فإن تأثير هذه الأخيرة يكون بنسبة 25% و هذا يعني أن ربع ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية سببها تقلب السياسة المالية .

أما الاقتصاديين "رابح أرزقي "و " ثرفلديرغيلفيسون " فقد قاما بدراسة أثر أسعار المواد الأولية على النمو الاقتصادي في بحثهما المنشور عام 2011م و ذلك باستخدام عينة تضم 158 دولة خلال الفترة 1970-2007م و باستخدام طريقة المقدرات المعممة GMMتوصلا إلى النتائج التالية :[19]

– زيادة تقلب أسعار الموارد الأولية تؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج الموارد الطبيعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية على غرار الدول ذات الأوتوقراطية أو الاستبدادية .

– استخدام متغيرات جودة المؤسسات الاقتصادية عوضا عن المؤسسات السياسية يساهم بشكل فعال في تشكيل الأسعار كقناة للعنة الموارد الطبيعية .

أما في الدراسة المنشورة عام 2012م بالمشاركة مع الاقتصادي مصطفى نابلسي , فقد قاما بدراسة على منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA, حيث قاما بتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية في هذه المنطقة على مدى الأربعين سنة الفارطة , تناولا علاقة النمو الاقتصادي الشامل بتقلب المتغيرات الاقتصادية الكلية . و توصل البحث إلى النتائج الآتية :[20]

– كان الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية ضعيفا عند تقييم التدابير المعيارية لمستوى الدخل من أنها حافظت على مستويات عالية لدخل الفرد .

[19]Rabah Arezki ,ThorvaldurGylfason ,Commodity Price Volatilty ,Democracy and EconomicGrowth , CESifoWorkingPaper N°3619 , 2011 .

[20] Rabah Arezki ,MuustafaK.Nabil , Natural Resources , V olatility and Inclusive Growth : PerspectiveFrom the Middle East and NorthAfrica , IMF WorkingPaper , April 2012 .

*** ستاندرأويل (StanderOil) كانت شركة عملاقة لإنتاج و تكرير و تسويق النفط تأسست في ولاية أوهايو , في الو.م.أ . و ذلك في 10 يناير 1870بواسطة رجل الأعمال و الصناعي العصامي جون د. روكفلر و شركائه , برأس مال قدره مليون دولار أمريكي . مع حلول العام 1879 كانت الشركة تسيطر على حوالي 90% من إجمالي تصفية النفط فيالو.م.أ.**

– تتميز الدول الغنية بالموارد الطبيعية بمستويات عالية من التقلب في الاقتصاد الكلي و معدلات منخفضة من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى عدم شموليته , كما أن وجود التقلب يعقد من قرارات الادخار/الاستثمار من قبل مختلف الفاعلين الاقتصاديين و هذا ما يؤثر على الأداء الاقتصادي في المدى الطويل .

المطلب الثالث :انعكاسات تقلب أسعار النفط : [21]

منذ نهاية الحرب العالمية الثالثة و أسعار النفط تشهد تقلبا شديدا و ازداد هذا التقلب بشكل كبير في السنوات الأخيرة , فأسعار النفط هي الأكثر تقلبا من أي سلعة أخرى , فخلال الفترة الممتدة من 1863 و 1914م كانت أسعار النفط تحدد إداريا من قبل شركات التكرير التي سجلت أعلى مستوياتها سنة 1864م حيث وصل سعر البرميل إلى 8.06 دولار أمريكي و إذا عولج هذا السعر بمعامل التضخم بالنسبة لأسعار سنة 2006م كمستوى للقياس فإنه يصل إلى سعر 104.35 دولار أمريكي للبرميل و هو أعلى مستوى في تاريخ النفط , و يرجع ذلك إلى الإحتكار الشديد لشركة"Standard.Oil" في ذلك الحين .

– وبعد ذلك ظهرت شركات نفطية أخرى في الساحة العالمية تسببت في فك الاحتكار فأخذ سعر النفط في الانخفاض إلى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بلغ 2 دولار للبرميل و استمر هذا الحال إلى غاية الصدمة النفطية الأولى الموجبة لسنتي 1973 و 1974م و على إثر ذلك أخذت منظمة الأوبك لمبادرة تحديد سعر النفط و دخلت حينها السوق النفطية بما يعرف بمرحلة الصدمات النفطية و التي من أهمها الثورة الإيرانية ما بين سنتي 1978 و 1979م و الحرب الإيرانية العراقية التي امتدت من 1980 إلى غاية 1988م و دخولها حرب الأسعار التي سجلت أعلى مستوياتها خلال الصدمة النفطية الثانية سنة 1980م حيث بلغ سعر البرميل 36.83 دولار للبرميل , و بتعرضها إلى صدمة نفطية عام 1986م انخفضت الأسعار إلى ما بين 14 دولار للبرميل بعد العصر الذهبي الذي عاشته المنظمة خلال فترة نهاية السبعينيات و مطلع الثمانينيات بعد وقوعها في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعه فسميت بالأزمة النفطية العكسية لاختلافها بين الأولى و الثانية اللتان نتجتا عن نقص العرض النفطي , أما هذه فتميزت بفائض العرض , و قد شكلت هذه الأزمة أسوأ أزمة وقعت فيها منظمة الأوبك و كادت تؤدي إلى تلاشيها بالرغم من استرجاعها التدريجي لحصتها في السوق العالمية , حيث تمخض عنها تدهور اقتصاديات الدول

[21]NKOMO , The Impact of HigerOilprices on southernAfrican Countries , Journal of Energy c . j .In southemAfrica , N°01 , N° 17 . 2006 .

الأعضاء و التي لجأت إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر , تلتها حرب الخليج بين سنتي 1990-1991م , و احتلال العراق للكويت و هذا بعد الصدمة النفطية لعام 1986م , فبدأ النظام النفطي العالمي يشهد تكوينا لتحكيم آليات السوق بحيث أصبحت منظمة الأوبك تستجيب لحاجات النمو الاقتصادي العالمي بطريقة إيجابية من حيث المستوى المعقول للأسعار و إمداده بالكميات الكافية , إلا أن منظمة الأوبك وقعت في عدة أخطاء منها القرار الخاطئ بزيادة حصصها في مواجهة الكساد الاقتصادي في آسيا و الذي نتج عنه انخفاض أسعار النفط إلى ما بين 13 دولار للبرميل سنة 1988م.

- و مع مطلع الألفية الجديدة بدأت " الأوبك " العمل بآلية الضبط لأسعار النفط و التي تقتضي بأن تتدخل في السوق عن طريق زيادة حجم الإنتاج من النفط كلما تجاوز السعر مستوى السقف المحدد بـ 28 دولار للبرميل و تخفيض حجم الإنتاج كلما انخفض السعر دون الحد الأدنى المحدد بـ 22 دولار للبرميل , و قد عرف العالم أزمة نفطية أخرى بسبب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003م و دخول نيجيريا في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي ثم ارتفع سعر النفط ليبلغ 65 دولار للبرميل سنة 2006م ليواصل الارتفاع إلى أن فاق 120 دولار للبرميل في نهاية السنة بسبب الأزمة المالية , ليرتفع مجددا إلى ما يقارب 100 دولار للبرميل سنة 2011م بسبب ما يعرف بالربيع العربي كما عرفت العشرية الحالية تحولا اقتصاديا غير مسبوق للدول الانتقالية المتمثلة في : الصين , الهند و اليابان حيث أن للنمو الاقتصادي المحقق لديهم اعتبر عاملا خارجيا تسبب في ارتفاع أسعار النفط.

- لقد تعددت البحوث التي عمدت إلى دراسة تقلب أسعار النفط و علاقته بالاستقرار الاقتصادي بحيث أخذت الأبحاث عدة أوجه من حيث المحددات التي تتأثر بذلك ففي بحث قدمه الاقتصادي " نوكومو " عام 2006م تضمن قراءة لأثر ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات 12 دولة من دول جنوب إفريقيا و مدى تحرك هذه الأسعار نحو الرفع من عملية التنمية الاقتصادية و مختلف الطرق القياسية قام ببناء نموذج رياضي يفسر الظاهرة متبعا في ذلك منهج كل من " بالون و ماتر " (2005) و لقد بينت نتائج البحث أن لدى هذه البلدان " دول جنوب إفريقيا " المستوردة للنفط تبعية كبيرة خارجية للتقلب الحاصل في الأسعار النفطية و بشكل خاص في ارتفاع الأسعار , و قد أوصى في نهاية البحث بضرورة الابتعاد عن التبعية المفرطة لتصدير النفط و العمل على ضمان النمو الاقتصادي وفق استراتيجيات سليمة تليق بقطاع الصناعة .

– أما بخصوص البلدان المصدرة للنفط فدارت حولها العديد من الدراسات تضمنت عدة [22]محددات اقتصادية كما هو الحال في الدراسة التي قدمها " محسن محرارة " و " أسكو عمران " و المنشورة عام 2007م , حيث تبين الدراسة أن التغيرات الحاصلة في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط و التي تضم كل من إيران , المملكة العربية السعودية ' الكويت ' أندونيسيا و ذلك باستخدام بيانات سنوية في الفترة الممتدة بين 1970–2000م باستخدام نموذج NAR و استعان الاقتصاد بالمتغيرات التفسيرية الآتية : الطلب الاسمي , الطلب الحقيقي , العرض و صدمات أسعار النفط , معبرا عنها بالموغاريتم النيبيري لسعر النفط الحقيقي , الإنتاج , سعر الصرف الحقيقي مقارنة بالدولار و مؤشر أسعار الاستهلاك و بينت الدراسة أن الصدمات الخارجية تؤدي دورا مهما في تغيير التغيرات الحاصلة في الإنتاج في كل من إيران , المملكة العربية السعودية مما أبدى التبعية لمورد النفط و خصوصا سياستيهما المالية المتأصلة في الصدمات النفطية التي تتحكم في تقلب النتائج , أما الكويت و أندونيسيا فتبين أن التقليد لديهما هو نتيجة صدمات الطلب الكلي و أن الصدمات النفطية هي محدودة .

– أما الباحثان "لاسكروكس و مغنون " فقد قاما عام 2008م بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية و المالية " الناتج المحلي الإجمالي , المتوسط العام للأسعار , الاستهلاك العائلي , معدل البطالة " لمجموعة من الدول قسمت إلى ثلاث فئات , مجموعة الأوبك , الدول المستوردة للنفط , و باستخدام عدة طرق قياسية تمثلت في اختبارات السببية و الارتباط في المدى القصير التكامل و اختبار التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية للبيانات المدمجة في المدى الطويل , اختلفت النتائج حسب خصوصية الهيكل البنيوي لاقتصاديات الدول المدروسة حيث أنه في المدى القصير يوجد عدة علاقات سببية بين سعر النفط و مختلف المتغيرات الاقتصادية و المالية و ارتباط قوي بين سعر النفط و أسهم البورصة , وقد خلص البحث إلى أن أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية يكون بشكل خاص لدى الدول المصدرة للنفط .و في بحث آخر للاقتصاديين " هاري بلوك , روحيل سليم , و شود هاسوط رفيق " المنشورسنة 2009م و الذي اهتم بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على المحددات المفتاحية للاقتصاد الكلي لدولة تايلاندا باستخدام بيانات ربع سنوية لفترة ممتدة بين الفصل الأول لسنة 1993م إلى غاية الفصل الرابع لسنة 2006م . و باستخدام الانحدار الذاتي VAR, اختبار السببية " لقرانقرا " , دول

[22]**MOHSEN.MEHARA , KAMRAN N . OSKOUI , The sources of Macroeconomic fluctuations in oilExporting Countries : AcomparativeStudy , EconomicMedelingReview . N°24 , 2007 .**

الإستجابة الرفيعة و تقسيم التباين , أظهرت النتائج أن تقلب أسعار النفط يؤثر على محددات الاقتصاد الكلي مثل البطالة , الاستعمار , معدل الفائدة و الميزان التجاري في اتجاه واحد , وأن أثر تقلب أسعار النفط ينتقل إلى العجز في الميزانية .[23]

– حول الموضوع نفسه قامت الباحثة " أماني الأنشازي " بدراسة آثار كل من الصدمات النفطية و تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي من خلال قناة السياسة المالية على عينة تضم 15 دولة , و باستخدام بيانات مدمجة سنوية في الفترة الممتدة بين 1970 و 2004م و باعتماد نموذج بانل ديناميكي و اتباع طريقة GMM في التقدير خلص البحث إلى النتائج التالية :

– الزيادة غير المتوقعة في أسعار النفط يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي , إلا أن هذا التأثير يبقى ضئيلا إلى حد ما .

– لا يبدو أنه لتقلب أسعار النفط أثر على النمو و الاستقرار الاقتصادي .

– السياسة المالية لا تؤدي دورا هاما في نقل الصدمات النفطية إلى باقي الاقتصاد و أن ازدهار عائدات النفط تعمل على تأخير النمو الاقتصادي في المدى الطويل .[24]

[23]ValeryMignon ,Francoitliscaroux , on the influence of oilpricesonEconomicGrowth and other macro economics and financial variables , CEPPI . N°2008-05 , Avril 2008 .

[24]Amany El Anchasy ,Oilprices and EconomicGrowth in oilExporting countries , College of Busniss and Economic , United ArabicEmiratesUniversity , P.O.BOX 17555 , 2012 .

خلاصة:

النفط أو البترول مادة أولية عرفها الانسان منذ آلاف السنين و تطور اكتشاف وجوده عبر الزمن إذ يستخدم في عدة مجالات و تميزه مجموعة من الخصائص و التي تجعل منه سلعة استراتيجية و ممول أساسي للاقتصاد النفطي ' يرتكز بالدرجة الأولى على النفط و هذا من خلال عرضها داخل السوق و الطلب عليها , إذ أن عرض النفط كسلعة داخل السوق يتطلب وجود سعر , فالسعر يحدد قيمة وجود السلعة إلا أن هذا الأخير يتطلب و يتأثر و يتحدد بمجموعة من العوامل التي من بينها المنظمات الدولية كالأوبك و الأزمات , كما أن تذبذبات أسعار النفط من ارتفاع و انخفاض ينتج عنه آثار سلبية تحدد أزمات و بالمقابل إيجابية زيادة العوائد , و لمعرفة المزيد عن آثار تقلبات السعر يتم عرض حالة الاقتصاد الجزائري و ما طرا عليها من جراء تقلبات الأسعار و ذلك من خلال الدراسات القادمة .

الفصل الثاني:

أليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي يرغب معظم البلدان بتحقيقها خاصة البلدان النامية باعتبارها تعاني من مشاكل تتعلق بارتفاع معدلات التضخم و نسبة البطالة بالإضافة إلى وجود عجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات و تحقيقها لمعدلات نمو منخفضة فكل هذه المؤشرات تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان , و نظرا لقلة كفاءتها الاقتصادية على إيجاد حلول لهذه المشاكل استوجب عليها اللجوء إلى مؤسسات مالية دولية و المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحكم أنهما يتمتعان بالكفاءة اللازمة التي من شأنها أن توصل هذه البلدان إلى الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من السياسات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة العجز الموازني و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و دعم اقتصاد السوق و ذلك من خلال عاون مع سلطات الدولة طالبة المساعدة من هذه المؤسسات , و عليه سنتناول في هذا الفصل آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي .

المبحث الثاني : آليات عمل السياسة الاقتصادية لعلاج التضخم و العجز المالي .

المبحث الثالث : دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

المبحث الأول : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي :

إن أكبر هاجس للدولة هو سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة لدى البلدان النامية منها , و ذلك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية و المتمثلة أساسا في السياسة النقدية و المالية و التجارية باعتبارها من أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي و ذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات التي يمكن لها التأثير على الموازنة العامة , ميزان المدفوعات , التضخم , البطالة وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي , و هذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي و أهميته :

يعتبر الوصول إلى حالات التشغيل الكامل هدف أساسي تسعى لتحقيقه معظم البلدان و ذلك من خلال تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة و أدنى معدلات البطالة بالإضافة إلى استقرار مستويات الأسعار مما يسمح بتفادي الأزمات المالية و الاقتصادية في المستقبل .

الفرع الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي :

تعددت التعاريف حول الاستقرار الاقتصادي و يمكن إعطاء التعاريف التالية :

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه " التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة , و تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي ."[25] كما يمكن القول بأن " الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و المحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية و المادية و المالية مع تحقيق الاستقرار السعري و النقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية ."[26]

كذلك يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي " يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم , و تحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة و معدلات بطالة منخفضة و مستوى معيشة أفضل و كذا الاستقرار

[25] مسعود درواسي , " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004" , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره (غير منشورة), جامعة الجزائر , 2006,ص77- 78 .

[26] إبراهيم متولي حسن المغربي , " دور حوافز استثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي " , (غير منشورة) , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , 2011 ص 373 .

في أسعار الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات و تجنب الأزمات بمختلف أنواعها و تحقيق الاستقرار في النظم المالي و المصرفي ."[27]

و مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاقتصاد ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار و الوصول إلى معدلات تضخم و بطالة منخفضة و تحقيق توازن المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي و بالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل القطر .

الفرع الثاني : أهمية الاستقرار الاقتصادي:

يتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفين أساسيين تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقهما يتمثلان في :[28]

1- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .
2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

و التشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر و إنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة و تهيئة فرص الوظيفة لكل الأفراد المؤهلين و الذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة , أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار , أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (و التي تغيرات في التفصيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي مؤشر هام لإحداث التنمية و الذي يجب أن يتدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي فتحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و مستويات المعيشة و مستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة و الكساد من ناحية و بين التضخم و ارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية , كما أن

[27] محمد أمين بن الدين , " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)" (غير منشورة) , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير , فرع نقود و مالية , دالي ابراهيم , 2009 ص 72 .
[28] مسعود دراوسي , ص 78 .

تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الذي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي , إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات و تخزين السلع بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية

المطلب الثاني : أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي :

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها , غير أن الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة و سعر الصرف و أسعار السلع و الأوراق المالية , و لعل من بين أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي مايلي :[29]

1- التغيرات في المستوى العام للأسعار :

إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعا أو انخفاضا إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد , فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي و بالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو انعدامه (التضخم الصفري) إلى انعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية و عرقلة النمو الاقتصادي , كما أن معدل تضخم صفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي , كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل , لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية و الحكومات تحقيقه .

2- الآثار السلبية للتحرير و الانفتاح على الأسواق المعولمة :

بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي و الانفتاح على الأسواق الخارجية و المتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي و زيادة قدرته في الوساطة المالية و استقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية و

[29] محمد أمين بن الدين مرجع سابق ص 73-74 .

الناشئة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت سلبا على سلامة القطاع المالي و المصرفي في معظم دول العالم , والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية و تخفيف القيود على العمل المصرفي و على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها و مؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة و التي تتسم بعدم الاستقرار و التذبذب و المخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف و التباين في أسعار و أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات و عدم الاستقرار الاقتصادي .

3- استفحال الدين العام و الخاص و لاسيما القصير الأجل :

حيث أن في نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقترض على قوة الضمانات بدلا من الاعتماد على قوة المشروع , كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة و ذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتنزيل بالإضافة إلى ثورة المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات و تحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى سرعة انتقال الأموال من بلد لآخر , و هذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة , الأمر الذي أدخل بدوره قدرا كبيرا من عدم التأكد في أسواق الاستثمار , و دفع المقترضين و المقرضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية و قد كان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار و هذا ما يؤكده صندوق النقد الدولي في تقريره 1998 حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل , يبدو أنها أكثر تعرضا للصدمات الداخلية و الخارجية و من ثم للأزمات المالية

4- الأزمات المالية :

يقصد بها التوقف الحاد و العميق في عمل الأسواق المالية و ذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الإنتاجي الحقيقي ومن بين أهم عوامل الأزمات المالية نذكر :[30]

[30] نفس المرجع السابق ص 74 .

– الارتفاع في أسعار الفائدة .

– أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات .

– الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دورا مهما جدا في مجال الوساطة المالية و تعبئة المدخرات و تمويل عمليات الاستثمار و الاستهلاك لذا وجب عدم التمادي في منح القروض دون النظر إلى رأس مالها

– الاختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الاقتصادية و المالية , بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010 بحيث تنعكس اختلالات ميزانية الدولة سلبا على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي و الجزئي.

المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي :

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف أهمها معدل سريع من النمو الاقتصادي و التوظف الكامل و الاستقرار في القوة الشرائية للعملة كما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق التوظف الكامل و تفادي أوضاع التضخم و الكساد و توازن ميزان المدفوعات , أي أن الاستقرار في هذه الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل و استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات .[31]

الفرع الأول : التضخم :

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها العديد من الدول و تسعى لعلاجها بمختلف السياسات و يمكن تعريف التضخم بأنه " الارتفاع الكبير و المستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبيا , بحيث أنه كلما ارتفع المستوى العام للسلع و الخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل و بالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود ." [32]

و في هذا المجال هناك عدة نظريات حاولت تفسير ظاهرة التضخم حيث أن بعضها حاول تفسيرها من جانب الطلب أي أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض و البعض الآخر حاول

[31] ابراهيم متولي حسن المغربي " دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي " , دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2011 ص 373 .
[32] محمود حسين الوادي و آخرون , " مبادئ علم الاقتصاد " دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة , الأردن 2010 ص 310.

تفسير ظاهرة التضخم من جانب ارتفاع التكاليف و ذلك عندما تلجأ عوامل الإنتاج إلى زيادة أسعارها لكي تحظى بنصيب أكبر من الناتج الكلي و ينتج عن ذلك ارتفاع لأسعار نظرا لزيادة تكاليف عوامل , الإنتاج كما أن هناك من يرى بأن التضخم سببه التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار و حركة الاقتصاد القومي و هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة سعيها لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية و ما يترتب عليها من تغيرات هيكلة في كل من الطلب و العرض الكلي .[33]

و مما تقدم يمكن القول أن للتضخم تأثير على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار هذا الأخير و ذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات فالدولة التي تكون أسعار منتجاتها مرتفعة تكون في مستوى تنافسية ضعيفة مقارنة مع منتجات الدول الأقل سعرا و بذلك تزداد وارداتها و تقل صادراتها مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري و بالتالي على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار و هذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقض حجم الاستثمارات في البلد و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سببا في عدم استقرار الاقتصاد .

و يعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضا قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد .

الفرع الثاني : البطالة

تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية تعاني منها معظم الدول سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا و يمكن أن البطالة بأنها "وجود قوة عمل قادرة و راغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملا" , و تظهر البطالة الهيكلية , البطالة الاحتكاكية , الموسمية , المقنعة و غيرها و تختلف هذه الأنواع من ظرف لآخر.[34]

وباعتبار البطالة ظاهرة تعاني العديد من الدول فإن هناك علاجها فمثلا النظرية الكلاسيكية عالجت ظاهرة البطالة من خلال تخفيض الأجور النقدية و الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور الحقيقية , و بالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج و يزداد الطلب على الإنتاج , ثم تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي , بينما النظرية الكينزية

[33] أحمد عارف العساف و آخرون ,الاقتصاد الكلي , دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة , الطبعة الثانية ,2009 ,ص 182-186 .
[34] محمود حسين الوادي مرجع سابق ص 307 .

فإنها ترى ضرورة المحافظة على مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة , و هذا يؤدي إلى زيادة التشغيل و تناقص البطالة وأن الأمر يتطلب من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال و زيادة الاستثمار للاقتراب من مرحلة العمالة الكاملة .

و يمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة و تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة و بالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل .[35]

الفرع الثالث : ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة , فالعلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات و الواردات السلعية و الخدمية و حركة رؤوس الأموال إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي و إلى غير ذلك مما ينتج عنه حقوق و التزامات فيما بين هذه الدول , الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف باسم " ميزان المدفوعات " حيث يعتبر هذا الأخير ذو أهمية كبيرة باعتباره مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي لأي قطر , كما أن المعاملات الاقتصادية التي يتم تسجيلها بميزان المدفوعات تعكس قوة الاقتصاد الوطني و درجة اندماجه في الاقتصاد الدولي.[36]

و يتم التقييد في ميزان المدفوعات وفق مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية , و يتكون هذا الأخير من أربعة حسابات رئيسية تتمثل في الحساب الجاري و لذا يعتبر أهم حساب في ميزان المدفوعات و الذي يتضمن حساب التجارة المنظورة و غير المنظورة بالإضافة إلى حساب التحويلات من جانب واحد , و الحساب الثاني هو حساب رأس المال و الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية الداخلة و الخارجة اتجاه العالم الخارجي , و الحساب الثالث يتمثل في حساب أو فقرة السهو و الخطأ و الذي يستخدم بهدف التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات في

[35] صالح مفتاح " النقود و السياسة النقدية " دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة 2005 ص 138 .
[36] شعيب بونوة و زهرة بن يخلف " التحليل الاقتصادي الكلي "ديوان المطبوعات الجامعية , دون سنة ص 110-111 .

حالة وجود خلل أي عدم التوازن بين القيد الدائن و القيد المدين أما الحساب الرابع فيتمثل في ميزان التسويات الرسمية أو الذهب و النقد الأجنبي و يقيس هذا التغير في الاحتياطات المالية الرسمية التي تملكها أ دولة من الذهب و العملات الأجنبية و كذلك حصتها من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ,[37] و عادة ما يتعرض ميزان المدفوعات إلى خلل مما يجعله غير متوازن من الناحية المحاسبية إلا أنه توجد أنواع من الاختلالات يمكن التمييز بينها حسب الأسباب التي أوجدتها فهناك الاختلال العارض , الاختلال الموسمي و الاختلال الهيكلي و غيرها , إضافة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى إحداث هذا الخلل منها أسباب تتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة أو أسباب ناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية أو نتيجة لظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بها و غيرها من الأسباب التي يمكن أن تحدث خللا في ميزان المدفوعات مما يستوجب على الدولة القيام بمعالجة هذا الخلل ففي حالة حدوث عجز تعتمد الدولة على مواردها الداخلية أو تلجأ إلى مصادر خارجية لتمويل هذا العجز و الاقتراض من مالية دولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي .[38]

مما تقدم يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات و الواردات حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات بصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد و بالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي .

الفرع الرابع : الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها بيان يمثل كل من النفقات و الإيرادات خلال سنة مالية قادمة ويظهر في الموازنة العامة جانبان الأول لبنود النفقات العامة في كل مجالات العمل كالتعليم و الصحة و الدفاع و القضاء و غيرها ، و الجانب الثاني للبنود الخاصة بالإيرادات المختلفة مثل ضرائب الدخل و الرسوم الجمركية و غيرها ، و نقول عن الموازنة

[37] ب.برنية و إ . سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين " أصول الاقتصاد الكلي " , المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت 1989 ص 88-96 .

[38] أمين صيد " سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات "مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع لبنان 2013 ص 99-102 .

العامة أنها متوازنة إذا كانت النفقات العامة تساوي الإيرادات العامة ، وتكون الموازنة العامة في حالة فائض إذا كانت النفقات العامة أقل من الإيرادات العامة وتكون في حالة عجز إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة .[39]

هذا وتغلب على الموازنات العامة في الدول النامية حالة العجز المالي ، ففي معظم الأحيان تكون النفقات العامة أكبر بكثير من الإيرادات العامة وفي مثل هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض كي تتوازن الموازنة ، كما تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول ، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام و كيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق وتعتبر الموازنة العامة للدولة أهم وثيقة تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي و توزيع الموارد داخل الاقتصاد ، كما تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة و وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اعتمادها على الضرائب و النفقات .[40]

ومما سبق يمكن القول أن للموازنة العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات التي يتم استخدامها لتمويل النفقات و التي لها تأثير إيجابي في العديد من المجالات الاقتصادية حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل بالإضافة إلى الخدمات و المشاريع التي تستفيد منها الطبقات ذات الدخول المتدنية مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية جديدة تسمح بالقضاء على مشكلة البطالة و هذا ما يمكن الدولة من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار الاقتصاد ، غير أن العديد من الدول خاصة النامية منها تسعى إلى تخفيف عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات و بصفة خاصة الدول التي انتهجت برامج تصحيحية مسطرة من طرف صندوق النقد الدولي .

الفرع الخامس : النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن و يتضح من هذا التعريف أن النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط

[39] أحمد الأشقر " الاقتصاد الكلي " دار الثقافة للنشر و التوزيع , الأردن 2007 ص 187 .
[40] نفس المرجع السابق ص 185

دون أن يهتم بتوزيع الدخل الكلي بين الأفراد ، أو يهتم كذلك بنوعية الزيادة التي تحدث في كمية السلع و الخدمات و الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله فقد تحصل كل طبقة من الأغنياء على كل زيادة في الدخل الكلي[41] ، كما أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي يكون من خلال زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن فتحقيق معدل النمو الاقتصادي لابد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني حتى يمكن القول بأن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع .[42]

المبحث الثاني : آليات عمل السياسات الاقتصادية لعلاج التضخم و العجز المالي :

إن برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي تتكون من شقين الشق الأول يتم على المدى القصير و يسمى التثبيت الاقتصادي و الذي يتبناه صندوق النقد الدولي و الشق الثاني يتم على المستوى الطويل و يسمى بسياسات التعديل الهيكلي و الذي يتبناه البنك الدولي و ذلك بتنسيق صندوق النقد الدولي و مع زيادة درجة التنسيق بين دور كل منهما أدى اهتمام صندوق النقد الدولي بقضايا جانب العرض التي هي من صميم برامج البنك الدولي ,كما اهتم البنك الدولي بقضايا جانب الطلب (الأجل القصير) و بما أن خبراء صندوق النقد الدولي يفسرون أزمة البلدان المتخلفة بأنها نتيجة للإفراط في الطلب الكلي و ذلك بسبب السياسات التوسعية المتبعة فإن سياسات صندوق النقد الدولي في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي تهدف إلى خفض معدلات التضخم بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة و لتحقيق ذلك المبتغى فإن البلدان المتخلفة مطالبة بتطبيق مجموعة من التدابير و التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث .

المطلب الأول : أهم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

توجد لدى الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية و التي تتمثل أساسا في السياسة المالية و النقدية باعتبارهما الأداتين الأكثر فعالية على مستوى الاقتصاد.

الفرع الأول : السياسة النقدية

[41] فاروق سحنون " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) , تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير جامعة سطيف 2010 ص 73 .

[42] عبد المطلب عبد الحميد " السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي " مجموعة النيل العربية للنشر القاهرة 2003 ص 21 .

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم و استقرار الإنتاج , إن عرض النقد قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع و الخدمات و هذا هو السبب في أن السياسة النقدية تحت سلطة البنوك المركزية تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم و النمو فالسياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة حيث يتم ربط السياسة النقدية بهدف سعر الصرف لأن السياسة المالية تستغرق وقتا عند سن تشريعات التغييرات في الضرائب و الإنفاق و بمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسيا إلغاؤها , كما أنها تعتبر أفضل السياسات في محاربة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها السلطة النقدية .[43]

الفرع الثاني : السياسة المالية

تتمثل السياسة المالية في استخدام الإنفاق الحكومي و الضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي كما أنها لا تقل أهمية على السياسة النقدية في ذلك , و مهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية يعتبر أمرا ضروريا و ذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي و تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنتائج و الأسعار و العمالة وميزان المدفوعات .[44]

ومما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق إذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيرا في نسب النمو, و التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي , ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة و الوصول بمعدلات تضخم إلى أدنى نسبة بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات و الموازنة العامة.

المطلب الثاني : آليات السياسة النقدية في علاج التضخم وفق صندوق النقد الدولي

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في الكتلة النقدية من خلال التحكم في عرض النقد والحد من الإصدار النقدي بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي و تخفيض معدلات التضخم باعتبارها من بين الأهداف المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ومنه الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

[43] محمد أمين بن الدين مرجع سابق ص 79 .
[44] مسعود دراوسي مرجع سابق ص 46-47 .

الفرع الأول : السياسة النقدية و علاج التضخم وفق برامج الإصلاح الاقتصادي

جعلت سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي من السياسة النقدية في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي خاصة لعلاج التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي , وفي هذا الإطار يمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية في أنها تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها و سرعة دورانها و التأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه و النتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود .[45]

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية والحد من آثارها و العمل غلى تحقيق استقرار نسبي في مستويا الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة و عرض و استخدام النقود في الاقتصاد القومي , و يعمل البنك المركزي بصفته راسما للسياسة النقدية و منفذا لها بالتعاون و التنسيق مع مختلف المؤسسات المصرفية التي تعمل تحت رقابته و إشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها , ففي ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان و ذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول .[46]

الفرع الثاني : التضخم وفق صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أن التضخم ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط عرض النقود و ينظر إلى الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية على اعتبار أنها ناجمة عن فائض عرض النقود و فائض عرض الطلب , كما يرى صندوق النقد الدولي بأن التضخم يعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما يمارسه في تشويه لجهاز الأثمان من خلال القيود التي تحد من كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض و الطلب خصوصا بالنسبة للدول النامية من خلال دعمها لأسعار السلع الاستهلاكية , كما يربط الصندوق بين التضخم و الزيادة في حجم الإنفاق العام حيث يرى بأن تمويل النفقات العامة يتم غالبا من خلال الاعتماد على مصادر تضخمية نتيجة

[45] مصطفى سلمان و آخرون " مبادئ الاقتصاد الكلي " دار الميسرة و التوزيع و الطباعة عمان 2000 ص 274 .
[46] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 89 .

الإفراط في إصدار النقود لتمويل الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري كما أن تمويل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية تتم من خلال مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل الزيادة في الإنفاق العام , و بالتالي المساهمة في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد .

الفرع الثالث : وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج التضخم

إن سياسات برامج التثبيت الاقتصادي المتعلقة بتخفيض الطلب الكلي التي من خلالها يتم معالجة التضخم , تتمثل في السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة إذ من وجهة نظر صندوق النقد الدولي يجب العمل على كبح نمو الإنفاق العام و العمل على زيادة موارد الدولة العامة و ذلك من خلال :[47]

1- **سياسات ترشيد جانب النفقات العامة** : تتمثل أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات التقشف الاقتصادي التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي , خاصة و أن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة , و قيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب و من هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض و ترشيد النفقات بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة .

2- **سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة و الضريبية بصفة خاصة** : و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

1) زيادة أسعار مواد الطاقة خاصة المستخدم منها في أغراض الاستهلاك العائلي و الاقتراب من مستوى الأسعار العالمية بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات النقل و الاتصال و غيرها .

2) رفع معدلات الضرائب غير المباشرة خاصة فيما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية حيث أن فرض مثل هذه الضريبة يترتب عليه إيرادات ضريبية كبيرة بالإضافة إلى توفير الدافع على زيادة الادخار و الاستثمار باعتبارها لا تفرض على عوائد الادخار .

و على الرغم من أن هذه السياسات تصب في مجال تحجيم الإنفاق العام أو في مجال زيادة الموارد العامة إلا أن صندوق النقد الدولي توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز و لهذا اشترط أن ما يتبقى من عجز الميزانية

[47] عبد الجليل شليق ,"استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009) , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة), تخصص علوم اقتصادية فرع مالية و بنوك و تأمينات , جامعة المسيلة , 2011, ص 115.

يجب أن يمول بموارد حقيقية بمعنى تمتنع الدولة عن إصدار الورق النقدي و الاقتراض من الجهاز المصرفي لتجنب مزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد و الاتجاه السوق النقدي و المالي لأجل التمويل .

المطلب الثالث : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

إن المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات كما أن اختلال نظام المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي , ويرى صندوق النقد الدولي أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم من خلال مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسة التجارية و تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة ,و تحقيق توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي و حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية و الحد من التقلبات الخارجية للاقتصاد الوطني و من خلال هذه السياسة يهدف صندوق النقد الدولي إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية و العمل على تحرير الاستيراد و تشجيع التصدير و ذلك من خلال التخفيض من قيمة العملة المحلية بالإضافة إلى تحرير الأسعار بهدف التحسين في وضعية ميزان المدفوعات باعتباره من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى صندوق النقد الدولي تحقيقها في الدول النامية .

الفرع الأول : العمل على تحرير التجارة الخارجية :

يعد تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مكونات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد و البنك الدوليين . و يرجع ذلك إلى الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي , و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية ,[48] كما تعتبر سياسة تحرير التجارة الخارجية محرك عملية النمو لما تحققه من إضافات مالي , و اعتبرت أيضا على أنها إحدى الأسباب التي أدت إلى صعوبات في المدفوعات الخارجية للدول النامية كون القيود التي تفرضها الأسواق العالمية تؤدي إلى مرونة ضعيفة التكييف مع الصدمات الخارجية المتمثلة أساسا في ارتفاع معدلات الفائدة و انخفاض أسعار المواد الأولية كما تهدف هذه السياسة إلى إلغاء كافة القيود التي تقف

[48] أحمد محمد صالح جلال , مرجع سابق ص 89

دون تحرير التجارة الخارجية و التي تساهم في زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال تنشيط حركة الصادرات و الواردات بين مختلف الاقتصاديات الدولية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية المرتفعة التي تقف حائلا دون نمو عمليات التبادل التجاري و بما يساهم في تحقيق فعالية المنافسة الحرة في السوق الدولية و يهدف تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية إلى تخفيض حجم وارداتها و زيادة احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية .[49]

و يتوقف نجاح تطبيق هذه الساسة على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان من خلال إلغاء الدعم الموجه لتخفيض اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية , و التي تشوه عمل جهاز السوق في تحديد الأسعار , حيث أن إلغاء مبالغ الدعم يساعد على تحسين أداء جهاز السوق في تحديد الأسعار بناءا على تفاعل قوى العرض و الطلب , و يعد تحرير التجارة من الأمور الهامة التي يشترطها البنك الدولي على البلدان التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية فيها لتقديم قروض التكييف الهيكلي , حيث يرى البنك الدولي بأن وضع القيود الرقابية على التجارة الخارجية خاصة على الواردات يؤدي إلى انعدام المنافسة و حدوث انخفاض في مستويات الإنتاجية و ذلك لانعزال أسواق تلك البلدان عن السوق الدولية و التطورات التكنولوجية فيها و تطور الفن الإنتاجي مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية , كما أن التوجه نحو التصدير من شأنه أن يسهم في تحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات لذلك يوصي البنك الدولي في برامجه الدول النامية بتطبيق سياسة تحرير التجارة و التوجه نحو الأنشطة التصديرية و بصدد تطبيق هذه السياسة يطالب البنك هذه الدول باتخاذ العديد من السياسات أبرزها :[50]

1- إلغاء القيود الكمية المفروضة على التجارة أو إحلال بعض هذه القيود برسوم جمركية.

2- تخفيض الرسوم الجمركية .

3- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية .

4- تخفيض قيمة العملة الوطنية و إلغاء كافة القيود على المدفوعات الخارجية .

5- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات .

[49] ناصر دادي عدون , عبد الرحمان العايب " البطالة و إشكالة التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر " المطبوعات الجامعية الجزائر 2010 ص 94 .

[50] محمد علي المقبلي مرجع سابق ص 73-74 .

و يعتبر بعض الاقتصاديين أن الهدف من تقديم البنك الدولي لقروض التكييف الهيكلي التي تدعم تحرير التجارة الخارجية و التحول نحو التصدير تتمثل فيما يلي :

- يؤدي إلغاء القيود المفروضة على الواردات و خفض الرسوم الجمركية عليها إلى فتح أسواق البلدان النامية أمام صادرات الدول الصناعية المتقدمة , مما ينعكس في التخفيف من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول المتقدمة مثل البطالة و الكساد التضخمي .
- يؤدي نمو قطاع الصادرات في البلدان النامية نتيجة التحول في بنيانها الإنتاجي و زيادة طاقاتها الإنتاجية إلى زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة الزيادة في حجم صادراتها و بالتالي زيادة مقدرتها على سداد الديون المستحقة عليها لصالح البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية و النقدية الدولية .

هذا بالإضافة إلى ضمان توفر الاحتياطات التي تكفل تحويل أرباح رؤوس الأموال الأجنبية التي نفذت مشروعات استثمارية في تلك البلدان إلى بلدانها الأصلية أو غيرها حسب المستثمرين .

الفرع الثاني : تخفيض سعر الصرف

يعتبر تخفيض العملة المحلية من أهم سياسات سعر الصرف , حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى , و ذلك حسب الأولويات و خصائص الهياكل الاقتصادية و مستوى النمو , و التي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى .

أولا : مفهوم سياسة التخفيض :

هي تلك العملية النقدية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية أو النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة و بالتالي اتجاه جميع العملات بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و يرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية , و يراعى في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحي انخفاض قيمة العملة الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب , وتخفيض قيمة العملة الذي تتخذه الدولة بناء على

سياسة مرسومة , لتحقيق أهداف معينة و على رأسها تشجيع صادراتها و الحد من وارداتها و بالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل و تخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي .[51]

و تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات , إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مجموعة من الشروط :[52]

1) ضرورة اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة , بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض .
2) ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب او الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات .
3) ضرورة توفر استقرار في الاسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لاسعار تكلفة المنتجات المحلية .
4) استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية و الامنية الضرورية للتصدير

ثانيا : اسباب تخفيض العملة

تخفيض العملة هو إجراء تقرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاع تضخميا ، بحيث اصبحت تحدد لعملتها سعرين فيسوق الصرف ، سعرا مرتفعا حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق و سعر اخر منخفض يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض و الطلب فاذا اصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة فانها تؤدي الى نتيجتين خطيرتين تتمثلان في :[53]

1) النتيجة الاولى هي ان سيصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلة صادرات البلد التي تتسم بالسعر الذي حددته الدولة نظرا لأنها تكلف التاجر الاجنبي ،بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الاسعار في الخارج .

[51] عبد الجليل هجيرة " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر) " مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) تخصص مالية دولية جامعة تلمسان 2012 ص 134 .
[52] عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلي ديوان المطبوعات الجامعية " الجزائر 2003 ص 134 .
[53] عبد الجليل هجيرة مرجع سابق ص 48 .

2) النتيجة الثانية هي أن يمتنع استيراد رأس المال من الخارج ، بينما تؤدي تدهور سعر العملة في السوق الصرف الى هجرة رؤوس الأموال الموجودة داخل البلد ، وذلك خوفا من قيمتها على التدهور ، وفي سبيل ان تتجنب الدولة هاتين النتيجتين تخفض السعر الذي حددته ، وعندئذ تستطيع ان تحقق من وراء التخفيض اهم غرض تسعى اليه و هو تحقيق توازن الميزان التجاري الذي كان فيه عجز و يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات و تقليل الواردات

ثالثا : اهمية سياسة التخفيض

ان التخفيض يجعل من اسعار الصادرات تنخفض من منظور الاجانب و بالتالي فان الطلب الاجنبي على المنتجات المحلية يميل الى الارتفاع ، اما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية وهذا ما يجعل حجم الواردات يميل الى الانخفاض وفي هذا الاطار يمكن ان يكون سعر الصرف اداة تسيير للعرض و الطلب و لا يؤثر التخفيض في حساب التجارة غير المنظورة ، الراجع الى زيادة اقبال الطرف الاجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة ، و يحد من جهة اخرى اقبال الطرف المحلي على الخدمات الاجنبية كما يحدث هذا مع راس المال الاجنبي الذي من دوره ان يساهم في تحسين و انتعاش حساب راس المال ، بالإضافة الى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات فقد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها و ذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الاسواق الخارجية او ارتفاع اثمانها في الاسواق العالمية و بالإضافة الى حماية الصناعة الناشئة ،كما قد يهدف التخفيض الى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية .[54]

الفرع الثالث : اصلاح هيكل اسعار الفائدة

يوحي صندوق النقد الدولي بوضع استراتيجية محددة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد ، فالاقتصاد الذي يتسم بمعدلات ضخمة مرتفعة فان عملية تحرير اسعار الفائدة تقتضي اتخاذ خطوات ملائمة لجعل اسعار الفائدة تتحدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود اطار تنظيمي و اشرافي ملائم للاسواق المالية ، اما الاقتصاد الذي يتسم

[54] **نفس المرجع ص 48 .**

بمعدلات تضخم منخفضة فان عملية تحرير اسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي كما يؤكد الصندوق مسالة كحرير اسعار الفائدة و تركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب الى الخارج .[55]

الفرع الرابع : تحرير الاسعار

يرى كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ان تدخل الدولة في جهاز الاسعار من شانه ان يؤدي الى تشويه الاسعار النسبية و يقلص من الحوافز اللازمة لزيادة الانتاجية و التخصيص الامثل للموارد و توزيع الدخول وفي هذا الصدد يرى صندوق النقد الدولي ان العديد من الدول النامية قد تدخلت وبشكل مفرط في تحديد الاسعار مما ادى الى انعكاسات سلبية على اقتصادياتها ومن الامثلة التي اوردها الصندوق لصور هذا التدخل و الاثار السلبية الناجمة عنه :[56]

1) دعم العديد من السلع و الخدمات الاساسية ، و كذلك دعم العديد من مؤسسات القطاع العام الخاسرة اسهم في نمو العديد من الانشطة غير المنتجة وغير المدرة للربح ، وفي اهدار موارد كان يمكن استغلالها في انشطة اخرى اكثر انتاجية و اكثر انتاجية و اكثر انتاجية .
2) تقييم اسعار صرف العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية من شانه ان يسهم في تدهور الصادرات و زيادة الواردات
3) تحديد اسعار الفائدة و تعددها ، وعدم تركها تتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب من الاسباب الرئيسية التي اسهمت في انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار في العديد من الدول النامية ويرى الصندوق ان هذه الاثار السلبية الناجمة عن تدخل الدول النامية في جهاز الاسعار قد اسهمت بدورها في زيادة الاختلال الداخلي و الخارجي لهذه الدول ، لذلك تولي برامج التكييف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي اهمية كبرى لمسألة تحرير الاسعار ، وفي هذا الصدد يوصي الصندوق و البنك الدول النامية بعدم التدخل في تحديد الاسعار و تركها تتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب و يشمل ذلك :[57]
   - ✓ تحرير اسعار كافة السلع والخدمات .

[55] مدني بن شهرة ,الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل , دار الحامد للنشر و التوزيع ,عمان ,2009 ص 52 .
[56] محمد علي المقبلي مرجع سابق ص 71-72 .
[57] نفس المرجع السابق ص 72 .

- ✓ تحرير أسعار الفوائد الدائنة و المدينة .
- ✓ تحرير أسعار الصرف .
- ✓ إلغاء كافة أشكال الصرف .

و مما سبق يمكن القول أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يعتبر من أولويات صندوق النقد الدولي باعتبار أنه مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي للدولة و نظرا لذلك فقد حضي ميزان المدفوعات باهتمام من قبل الصندوق و في هذا الصدد اقترح عدة إجراءات رأى أنه من الواجب اتباعها خاصة بتحرير التجارة و تخفيض سعر الصرف و غيرها من إجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

المبحث الثالث : دعم اقتصاد السوق زيادة معدلات النمو الاقتصادي

يوضح الصندوق أن الاختلالات التي تواجه الدول ليست مجرد تشوهات مالية و نقدية بل إن هذه الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج جلها مدة أطول , وقد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أوثق بين كل من الصندوق و البنك الدوليين , جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع و فتح المجالات التنافسية و معنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق و هذا ما سنوضحه في هذا المبحث .

المطلب الأول : سياسة الخوصصة

لقد أثبتت التجارب التنموية التي انتهجتها الدول النامية أن القطاع العام لم يؤد الدور المسند إليه مقارنة بالأهداف و النتائج المرجوة منه , و هذا راجع لعدة أسباب تتعلق بسوء التسيير , الفساد الإداري , البيروقراطية , ضخامة التكاليف , انخفاض معدلات المردودية و الضغوطات الاجتماعية التي تتحملها الدولة و بالرغم من محاولات إصلاح هذا القطاع إلا أنه لم يصل إلى الأهداف المسطرة بالمقابل فإن اقتصاديات الدول الرأسمالية القوية خاصة , اعتمدت على القطاع الخاص كمحرك أساسي للنشاطات الاقتصادية , و بالتالي فقد وصلت إلى معدلات نمو مكنتها من الدخول إلى مستوى الرفاهية , سد الحاجيات و تحقيق التوازنات الاقتصادية مما سمح لها بأن تصنف ضمن الدول المتقدمة .

الفرع الأول : مفهوم وأهداف الخوصصة

تعبر الخوصصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقود من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة , و تعتبر الخوصصة إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم و دور القطاع العام في الاقتصاد وعملا على ترشيد الانفاق العام و رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية[58] , كما أن التحول من القطاع الخاص جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها :[59]

1- تخفيض خسائر مؤسسات القطاع العام , و من ثم خفض العجز في الميزانية العامة للدولة عن طريق هيكلة تلك المؤسسات و تحويل الخسائر إلى أرباح من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية للأداء .

2- تعمل الخوصصة على تشجيع الاستثمارات من خلال الادخارات الداخلية أو المرجوة خارج البلد بسبب تدهور أسواق المال في الدول النامية و عدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمار .

3- توسيع قاعدة الملكية وعدم تركز الثروة و الدخل فضلا عن تحفيز العمال و الموظفين على امتلاك أسهم لما لذلك من آثار إيجابية على تحسين انتاجيتهم و تعميق شعور الانتماء للمؤسسات العاملين بها و الاقتراب أكثر من نظام حوكمة المؤسسات الاقتصادية كوسيلة لتحسين أدائها و بالتالي التخلص من الذهنيات السائدة في أوساط العمل بأنهم مجرد أجساد في هذه المؤسسات خاصة إذا كانوا لا يستفيدون من حواجز مادية عند تحقيق الأرباح .

4- توفير أموال الدولة للمشاريع و الأنشطة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها , أو أنه يصعب عليه ممارستها مثل قطاع الخدمات و المشاريع ذات المصلحة العامة .

5- تطوير الإدارة ذلك الذين لأن الخوصصة تؤدي إلى إحلال إشراف المساهمين الذين لهم مصلحة ذاتية محل الاشراف الذي يمارسه موظفي الدولة و بالتالي فإنهم سيعملون على تحقيق الأرباح باعتبارها هدفهم الرئيسي لأنه كانا ارتفعت هذه الأخيرة كلما كانت حصتهم من العائد أكثر .

الفرع الثاني : أساليب الخوصصة

[58] عبد المجيد قدي مرجع سابق ص 237 .
[59] ناصر دادي عدون مرجع سابق ص 89 .

تجد الدولة نفسها أمام طرق عديدة للتحول من القطاع الخاص و و عليها أن تختار الطريقة الأنسب في ذلك و بهذا تجد الدولة نفسها أمام ثلاث استراتيجيات أساسية للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص و هي :[60]

1- إنهاء ملكية الدولة :

تقوم الدولة برفع يدها على بعض المؤسسات أو الأصول المملوكة لها و هنا يتم التحول بإنهاء الملكية دفعة واحدة و يشمل هذا التحول المؤسسات و الأصول المستثمرة في العمل و الإنتاج حتى و إن لم تكن تعاني من مشاكل كنا تنس الأراضي و المباني و الأصول الأخرى المملوكة لمؤسسات لا تستخدمها فبيعها سيساعد المؤسسة على تركيز استثماراتها في أنشطة مباشرة لها و يمكن إنهاء الدولة لمؤسساتها , تلك المؤسسات و الأصول التي كانت بحوزة القطاع الخاص و الأفراد و تم تأميمها فترد إلى أصحابها الأصليين أنهم الاذين لهم القدرة على إدارتها .

1-1- البيع و الهبة :

تقوم الدولة ببيع المؤسسات أو تقديمها كهدية إلى موظفين أو عمال أو جمهور أو الجمع بينهما ليتمكنوا جميعا أن يهتموا بصورة المؤسسة أحسن من الدولة , و في نفس الوقت يفرض على من تحصلوا على المؤسسة كهبة أن يتحملوا الديون الرأسمالية السابقة للمؤسسة و المشاكل التي تعاني منها .

1-2- التصفية :

تتم عملية تصفية المؤسسة العامة في حال حدوث خسائر كبيرة و انعدام الجدوى في مواصلة النشاط الاقتصادي أو وجود منافسة شديدة أو في حال عدم قدرة المؤسسة على التلاؤم مع ظروف السوق المستجدة .

2 - التفويض والتوكيل :

تقوم الدولة في هذه الحالة بالتحول التدريجي فتتحكم في نسبة التحول وسرعة التحول وذلك حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات وللدولة نفسها فتوكل أو تفوض القطاع الخاص لأن يقوم بجزء أو كل

[60] ليث عبد الله القهيوي , بلال محمد الوادي " التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص " , دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع الأردن 2012 ص 65-78 .

النشاط المتعلق بإنتاج السلع والخدمات ولكن يبقى لها الحق في الإشراف والرقابة والمسائلة للقطاع الخاص فيما تقدمه من نتائج وهذا ما يعكس استمرارية دور الدولة ويتم التوكيل من خلال ثلاثة طرق وهي :[61]

2-1- عقود الإدارة :

وفي هذه الطريقة يتم الإبقاء على المؤسسة كما بحيث لا يتم التغيير من هيكل رأس المال بل إن هذه الطريقة تنصب على قيام الطرف الخارجي بتقديم خدمة أو أداء نشاط مقابل أجر يحصل عليه طرف التعاقد من القطاع الخاص .

2-2- الامتياز :

وهو حق تمنحه الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص ، ويتم هذا الامتياز على شكلين الشكل الأول هو حق الامتياز الخاص باستخدام الموارد الطبيعية للدولة كحق استغلال الأراضي للشركات الزراعية والاستصلاح الزراعي ، وحق استغلال البحار بالنسبة لشركات البترول والنقل البحري فهذه الشركات تدفع مقابل لحق الامتياز أو الاستغلال نظير استخدامها لهذه الموارد ، أما الشكل الثاني فهو إيجار الممتلكات المادية والأصول الملموسة والمملوكة للدولة أو القطاع الخاص كإيجار المباني والآلات والتجهيزات ويقوم بدفع قيمة الإيجار لهذه الأصول مقابل استخدامها .

2-3-المنح:

تقوم الدولة بتقديم إعانة مالية للقطاع الخاص للدخول وأداء الأنشطة التي هي في الأصل تتم بواسطة القطاع العام فتشجع الدولة وتحفز القطاع الخاص لكي يضطلع بالتنفيذ تحت إشرافها.

3- الإحلال:

[61] نفس المرجع ص 65 .

إن اتباع هذه الطريقة ورغبة الدولة غير الواضحة إتجاه الخصخصة وتلجأ إلى هذه الطريقة من جراء ضغوط اقتصادية وسياسية فعملية الإحلال تتم بصورة بطيئة وتدريجية في عملية التحول الى القطاع الخاص ، وهناك ثلاثة طرق يتم بها تنفيذ الإحلال التدريجي في الخصخصة ، وهذه الطرق هي :

3-1-إهمال الخدمة :

في كثير من الأحيان يقوم القطاع العام أو الدولة بتقديم خدمات أو منتجات تعكس الوجه الحقيقي لقدرة القطاع العام أو الدولة في تقديم هذه الخدمات فيتحرك القطاع الخاص مستغلا الظروف التي يعمل من خلالها القطاع العام . ويتم في الغالب بتشجيع من طرف الدولة وأحيانا بتعمد واضح منها خاصة في مجال التربية والتعليم العام والصحة في المستشفيات الحكومية وغيرها مما جعل الأفراد يتجهون إلى القطاع الخاص باعتباره يقدم نفس الخدمة بجودة وكفاءة أعلى .

3-2-التسوية الثنائية :

في ظل هذه الطريقة يتعايش كل من القطاع العام مع القطاع الخاص لأداء خدمة أفضل فتظهر أحيانا حالات لا تود الدولة في الاستمرار في تقديم الخدمة أو أنها لا تقدر عليها ، فمع بقاء الدولة في أداء الخدمة يتم هذا بصورة ظاهرية مع إعطاء الفرصة للقطاع الخاص أن يمارس عمله في إطار من التعاون والتنسيق بينهما.

3-3- التخفيف من قوانين الدولة :

تقوم الدولة بإعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي وهناك ثلاث طرق لإعادة التنظيم وهي :[62]

3-1- تخفيف إلغاء مختلف القوانين والمراسيم السابقة التي كانت تحكم وتعرقل العلاقة بين أجهزة الدولة من جهة والمؤسسات والعمال والمستثمرين من جهة أخرى.

3-2- تقليص أو إلغاء نفوذ وسلطة دور المنظمات الحكومية.

[62] نفس المرجع السابق ص 81 .

3-3- الحد من أو إلغاء سلطة مسؤولي الحكومة.

الفرع الثالث : الخصوصة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده الأداء الاقتصادي السيء للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام ، فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية ، وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام ونتيجة الدعم المتواصل لها ونجد أن نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة تطورت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئيا أو كليا وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته[63]، أما فيما يخص البنك الدولي فإنه يحرص في برامجه على التقليص من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي ويدعو إلى خصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها وبعدم كفاءتها في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة لها وأن العديد من هذه المؤسسات إما أنها تحقق خسائر أو أنها تحقق أرباح منخفضة آخذة في التهور وبالتالي فإن هذه المؤسسات بحسب وجهة نظر البنك مثلت عبئا ماليا كبيرا على اقتصاديات العديد من الدول النامية وأسهمت في تفاقم عجز موازناتها العمومية وموازين مدفوعاتها كما يربط البنك بين ارتفاع المديونية الخارجية في العديد من تلك الدول والقطاع العام ويرى أن الأعباء المالية الناجمة عن هذا القطاع كانت أحد الأسباب التي أسهمت في ارتفاع وتفاقم المديونية الخارجية في تلك الدول[64], ويرى الصندوق أن بيع الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابيا على عدة محاور تتمثل في :[65]

1- التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير أموال الدعم في تخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية.

2- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحمله الدولة.

3- إن عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها وتمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.

[63] مدني بن شهرة مرجع سابق ذكره ص 57-58 .
[64] محمد علي المقبلي مرجع سابق ذكره ص 74 .
[65] مسعود دراوسي مرجع سابق ذكره ص 154 .

4- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير.

المطلب الثاني : دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر :

يوصي الصندوق بأنه على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه يجب إتباع الإجراءات التالية :[66]

1- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب والرسوم إما كليا أو جزئيا.

2- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة ، وإعطائها الفرصة في الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام.

3- تقديم ضمانات تشجع الاستثمار لهذه الأموال.

4- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال منها تحول الأرباح إلى الخارج.

5- إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق إن هذه الإجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية وعلمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.

أولا: شروط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

يمكن أن نقوم الحكومة بالتأثير الفعال لتؤثر من خلال السياسة الضريبية على حجم الاستثمار وبالتالي على التنمية الاقتصادية فإذا أرادت الدولة أن تزيد من حافز الاستثمار داخل المجتمع فعليها أن تقوم بتخفيض معدلات الضرائب أو بتقديم بعض الإعفاءات الضريبية المحفزة على الاستثمار ، هذا ويمكن القول أنه توجد مجموعة من الشروط لجذب الاستثمارات الأجنبية نذكر منها:[67]

1) الاتجاه نحو مزيد من الحرية الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه.

---

[66] مدني بن شهرة مرجع سابق ص 48 .

[67] الزين منصوري محمد " تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية " , دار الراية للنشر و التوزيع دون طبعة الأردن 2012 ص 254-255 .

2) عدم المغالاة في التشريعات المالية والاجتماعية الوطنية مثل قوانين حماية العمال ، الأجور ، التأمين الاجتماعي وغيرها

3) التخفيف من قيود النقد الأجنبي ضمانا لإعادة تحويل الأرباح والتحويلات الداخلية الأخرى.

4) ضمان كثير من الإعفاءات والمزايا في صورة إعفاءات جمركية أو ضريبية.

5) حماية تامة من مخاطر التأميم والمصادرة.

ثانيا : مزايا الاستثمارات الأجنبية :

يحمل الاستثمار الأجنبي مجموعة من المزايا إلى الدول المضيفة يمكن ذكرها في :[68]

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي ، وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن نقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المنفذ والمراد تحقيقه للدولة المضيفة ، إضافة إلى ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يدخر منه جزء ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية وتعد هذه الميزة من أهم المزايا التي تذكر للاستثمارات الأجنبية ، فمعظم البلدان تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية وإما باللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها.
2. الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل حيث أن الدول تسعى جاهدة للقضاء على مشكلة البطالة وقد رأت أن احد الحلول للقضاء على هذه المشكلة هو فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل.
3. الاستثمارات الأجنبية منتجة بطبيعتها لأنها تقوم بالاستغلال الأمثل للمارد المتاحة في الدولة المضيفة حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول النامية إلا بناء على دراسات علمية متعمقة عن

[68] ابراهيم متولي حسن المغربي مرجع سابق ص 150-160 .

المشروع كما أن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سيؤدي إلى ظهور فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

4. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة في حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي وبالتالي يؤثر تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة إلى زيادة الصادرات يضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل سمعتها المرتبطة باسمها وعلاقتها التجارية تفتح أمام الدول المضيفة إمكانات أكبر للتصدير مما يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي يميز معظم اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من هذا العجز.
5. إن الاستثمار الأجنبي بطبيعته ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المنح والقروض الأجنبية وإنما هو في حقيقته آلات ومعدات تمثل أرقى وأحدث الأساليب والتطورات التكنولوجية وخبرات فنية وإدارية وتسويقية وكلها عوامل إنتاجية تتميز بالندرة في البلدان النامية مما يشكل عقبة تقف أمام تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

لهذه المزايا يزداد اتجاه الكثير من الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على القروض الخارجية خاصة فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية ومن هنا يزداد درجة التنافسية فيما بينها في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

ثالثا : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

بالرغم من المزايا المتعددة للاستثمارات الأجنبية إلا أن هناك آثار سلبية تترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة حيث يعتبر أثر نشاط الشركات عابرة القارات ضار بالدول النامية باعتبارها أهم صور الاستثمار المباشر ، لأن هذه الشركات تعمل وفق استيراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى وتستهدف تحقيق مصالحها ، ومن ثم فإن هذه الشركات لن تحدث التغييرات الهيكلية المنشودة في الدول النامية ، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة للاستعمار الهيكلي الذي يعتبر تطورا لصور الاستعمار والاستغلال التي اعتادت عليه الدول الكبرى المصدرة للاستثمار الأجنبي مع البلدان النامية فاستعمار الأمس كان سياسيا أو ماديا أما اليوم فقد

أصبح الاستغلال يتم عن طريق إقامة فروع للشركات متعددة الجنسيات والتي تقوم بعملية الاستغلال وتحويل الفائض المحقق للدولة الأم.[69]

رابعا : تشجيع الاستثمار الخاص:

يرى صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي يتطلب عدم التمييز بينه وبين القطاع حتى تسود البيئة التنافسية ويكون ذلك بـ :

1. فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص.
2. إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة للقطاع العام.
3. جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام والقطاع الخاص.
4. الموافقة على كافة المشاريع الاستثمارية التي يرغب القطاع الخاص المحلي والأجنبي القيام بها باستثناء المشاريع التي تتعارض مع الأنظمة واللوائح السارية.
5. منح القطاع الخاص الحرية الكاملة لمزاولة نشاطه كإنتاج وتوزيع المنتجات التي يحتكر إنتاجها وتوزيعها القطاع العام.
6. توفير الضمانات القانونية الكافية لحماية القطاع الخاص وكذا حماية استثماراته ومؤسساته من أي تأمين أو مصادرة وخاصة أثناء الأزمات السياسية.[70]

خامسا : تخطيط دور القطاع العام لتشجيع الاستثمار:

تكمن نقاط تخطيط دور الدولة والقطاع العام لتشجيع الاستثمار فيما:2

1) من الضروري أن يكون دور الدولة سواء كمستثمر أو منظم للاستثمار دورا مساعدا ومشجعا مع تحديد مجالات التدخل وألا تتبع الدولة سياسات تتغير بحدة بين حكومة وأخرى وعلى الرغم من أن القاعدة العامة هي أن الاستثمارات تزدهر في بلاد يغلب عليها دور الدولة في الإنتاج إذا تميزت سياستها الإيجابية نحو الاستثمار بالاستقرار.

[69] **ابراهيم متولي حسن المغربي مرجع سابق ص 125-126 .**
[70] **مسعود دراوسي مرجع سابق ذكره ص 154 .**

2) تحديد الأهداف الاجتماعية للدولة عن العملية الإنتاجية : إذا اختارت الدولة الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام كأساس في اقتصادها الوطني فعليها أن تصحح هياكلها المالية والتنظيمية بما يسمح بأن يعمل بنجاح دون الاعتماد على الاحتكار أو على مزايا لا يحصل عليها القطاع الخاص. وسوف يستدعي ذلك حتما تحرير القطاع العام من التحكم الإداري خارج القطاعات الإنتاجية والتوقف عن التعامل معه كأن الربح والخسارة اعتبارات هامشية.

3) الاستثمار في مجال التعليم والتدريب قصد إيجاد جيل يلبي حاجات سوق العمل الذي تتيحه الاستثمارات.

4) إعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية فإذا كان صحيحا أن الاستثمار الخاص يحتاج إلى نوعية من الأفراد قادرين على تبين فرص الاستثمار الناجحة واستغلالها في الوقت المناسب ، فإنه ومن الصحيح أيضا أن البنية المناسبة للاستثمار والتي تسودها السياسات الاقتصادية السليمة من شأنها أن تخلق هذه النوعية من الأفراد وأن تدعوهم إلى البقاء في أوطانهم للاستثمار في أوطانهم بغية إنشاء المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تخفيض نسب البطالة.

ومما سبق يمكن القول أن للاستثمار سواء كان أجنبي أو خاص دور كبير في المساهمة والنهوض بالقطاع الاقتصادي ولهذا فإن صندوق النقد الدولي أعطاه أهمية كبيرة باعتباره يساهم في زيادة المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها العديد من دول العالم.

المطلب الثالث: تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة

يعتب تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة من اهم الاهداف التي ركز عليها صندوق النقد الدولي وقد اعتمد على مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في ترشيد النفقات والرفع من الايرادات وتخفيض الدعم وهو ما ستوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: السياسة المالية وترشيد النفقات العامة للحكومة

يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة ترشيد النفقات العامة باعتباره من بين العوامل التي تساهم في تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة، اذ تعتبر السياسة الاتفاقية احد ادوات السياسة المالية المستعملة في تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة.

أولا: المقصود بترشيد النفقات العامة

يقصد بترشيد النفقات العامة تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق و القضاء على اوجه الاسراف و التبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة وترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:[71]

1. **تحديد الحجم الامثل للنفقات العامة:**

ليس من المصلحة ان تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود وانما تقتضي المصلحة بان تصل النفقات الى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات وهذا الاخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حد أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العامة للدولة.

2. **اعداد دراسات الجدوى للمشروعات:**

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع مجموعة من العناصر تتمثل في التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الأثار المحتملة للمشروع على البيئة و اتساعه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع واثاره على الادخار واعادة توزيع الدخل، كذلك الاثار الاجتماعية للمشروع.

3. **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:**

تقضي قواعد المالية العامة بان انفاق اي مبلغ من الاموال العامة او الارتباط بإنفاقه، يجب ان يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة كما ان هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات (لان اعضاء البرلمان اثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات او استبدالها).

4. **تجنب الاسراف والتبذير:**

هناك العديد من الاشكال للإسراف و التبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

[71] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 172.

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الاجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة على المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال

ثانيا: سياسة ترشيد الإنفاق العام :

يتم ترشيد الإنفاق العام على السلع و الخدمات و الإعانات النقدية الحكومية و مدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال :[72]

1- تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخريجين من الجامعات و المعاهد و المدارس من أجل تنشيط علاقات الطلب و العرض في سوق العمل حتى و لو أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال السنوات الأولى لتطبيق البرنامج ،

2- تجميد كل أنواع الإعانات و الدعم و يكون ذلك بطريقة تدريجية ،

3- تثبيت الأجور أو جعل معدل الزيادة في الأجور أقل من معدل التضخم بحيث ينخفض معدل الأجر الحقيقي كما يمكن خفض التكاليف من خلال تخفيض عدد العاملين .

الفرع الثاني : السياسة المالية و رفع الإيرادات

تعتبر رفع الإيرادات من الإجراءات التي تتخذها الدولة في سبيل تخفيف عجز الموازنة العامة و يتم رفع الإيرادات من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير و التي سنتطرق إليها فيما بعد .

أولا : المقصود برفع الإيرادات العامة

[72] **مدني بن شهرة , مرجع سابق ص 43 .**

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية ومن خلال ما تقدم يتضح أن الإيرادات العامة متعددة و متنوعة ويمكن توضيحها في النقاط التالية :

1- إيرادات الدولة من أملاكها :

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة لها، و تقسم ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة إلى قسمين:[73]

1-1 أملاك عامة :

ويقصد بها الأموال التي تمتلكها و التي تخضع لأحكام القانون العام و يكون غرضها المنفعة العامة كالساحات و الموانئ و غيرها ، وقد ينتفع بها الأفراد مجانا مقابل دفع رسوم (مبالغ رمزية) لقاء انتفاعهم بها .

1-2 أملاك خاصة :

ويقصد بها الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة ، و تتولى بهذه الصفة إدارتها و استثمارها ،وتدخل في هذه الأملاك الأراضي الزراعية والناجم و المصانع وغيرها من الممتلكات الثابتة أو المنقولة و تدر هذه الأموال على الغالب إيرادا للدولة نتيجة استثمارها.[74]

[73] نفس المرجع السابق.
[74] عبد الغفور ابراهيم أحمد , " مبادئ الاقتصاد و المالية العامة " , دار زهران للنشر و التوزيع , الأردن , 2013 ,ص 236 .

1- الضرائب

تعددت واختلفت التعريفات حول مفهوم الضريبة إلا أنها تشترك وتتفق على الخصائص العامة للضريبة بأنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل قصد تغطية الأعباء العامة .هذا وتتمتع الضريبة بمجموعة من الخصائص فتعتبر بأنها مبلغ نقدي و فريضة إلزامية تدفع دون مقابل و بصفة نهائية ،

3- القروض

قد تحتاج الدولة إلى في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها عندئذ تلجأ إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها وفي نفس الوقت لا تستقطع شيئا من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات في حالتين الأولى عندما تصل الضرائب على حدها الأقصى و الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.[75]

ثانيا: أساليب الدولة في زيادة الإيرادات العامة

تسعى الدولة إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال العديد من الأساليب أهمها رفع المعدلات الضريبية والزيادة من حصيلتها و إعادة تنظيمها و إيجاد أوعية ضريبية أخرى وزيادة قاعدة المولين و الحد من الإعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي و محاربة التهرب الضريبي لأن النظم الضريبية في الدول التي تحتاج برامج صندوق النقد الدولي تتميز بتحيزها ضد الإنتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق والمشروعات الكبيرة الحجم والقطاع الرسمي وبالتالي فإن هذا التحيز يؤثر سلبا على الاستثمار في هذه القطاعات ومن هنا فإن أحد الجهود الصعبة في إصلاح الهيكل الضريبي هو تنقيح النظام الضريبي مما يستبعد الحوافز السلبية عليه وينطوي إصلاح النظام الضريبي على :[76]

1- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي بتطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور و الزيادة في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي،

2- رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير قيمة الضرائب

[75] مسعود دراوسي , مرجع سابق ذكره , ص 191 .
[76] مدني شهرة , مرجع سابق ذكره ص 44-45 .

3- رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير قيمة الضرائب على الأرباح ،

4- رفع قيمة الضرائب العقارية و الأملاك المدنية،

5- رفع أسعار مواد الطاقة ،

6- فرض ضرائب مبيعات عامة ،

7- الانتقال من الضرائب الجمركية المتعددة الأسعار إلى الضرائب الجمركية الأكثر توحيدا ،

8- التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد ،

9- إلغاء الإعفاءات الجمركية إذ أن هذه الإعفاءات تشوه جهاز الأسعار،

كما أن إحدى السمات الأساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي :

- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية .
- زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة الأخرى .
- زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي ،
- تخفيف العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي .

الفرع الثالث: تخفيض الدعم

يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الأساسية وعلى وجه الخصوص دعم السلع التنموية الأساسية كالقمح والدقيق , بحيث يتم إلغاء الدعم الحكومي المقدم لهذه السلع إما مرة واحدة أو تدريجيا إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل ومبرر الصندوق في رفع الدعم عن أسعار هذه السلع بأن الدول النامية ظلت تدعم العديد من السلع والخدمات كي تصل إلى المستهلكين بأسعار منخفضة بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي فإن الأسعار الحقيقية لهذه السلع و الخدمات ظلت منخفضة وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة تفوق قدرة الجهات المقدمة لهذه السلع والخدمات على زيادة عرضها وبالتالي اضطرت حكومات العديد من الدول إلى زيادة الاتفاق العام الموجه لهذه

السلع والخدمات لمواجهة الطلب المتزيد عليها وكانت النهاية زيادة الأعباء على موازناتها العمومية بالإضافة إلى إلغاء الدعم المقدم لوحدات القطاع العام الخاسرة وذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها على أسس اقتصادية بحيث تكون قادرة على تحقيق الربح.[77]

خلاصة:

مما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تخفيف نسب البطالة فضلا عن تخفيض نسب التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتخفيف العجز في الموازنة العامة ، وذلك من خلال إتباع السياسات الاقتصادية المثلى التي تمكننا من تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، خاصة إذا اعتمدنا على سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي ركزت على تحجيم سياسات الإنفاق ، فضلا عن التحول إلى اقتصاد السوق وإتباع سياسات الخوصصة وذلك باستخدام أدوات السياسية المالية والنقدية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية هدفت أساسا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي ، ومن بين الدول التي كان لها تعامل مع المؤسسات المالية الدولية نجد الجزائر والتي عقدت عدة اتفاقيات في إطار التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي خلال فترة التسعينات وهذا ما سنوضحه في الفصل الموالي.

[77] **محمد علي مقبلي , مرجع سابق ذكره ص 66 .**

الفصل الثالث:

أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تعتبر الجزائر دولة يقوم ريعها الاقتصادي على النفط حيث يعود اكتشافها للنفط إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطر وخاصة في الخمسينيات والسبعينيات، إلى أن أصبحت الدولة تتحكم في ثرواتها.

إن الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة و خاصة من الغاز الطبيعي ، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها و كميات الإنتاج و مستوى الصادرات رغم أن أهمية هذا الجانب و لكن أيضا لخصائصها و مزاياها ، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها ، و يلعب الموقع الجغرافي للجزائر و امتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل تربطها بأوروبا دورا بارزا مكنها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي و هام للدول الأوربية ، وتغطية جزء كبير من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية الطاقوية.

بما أن الجزائر تعتمد في تغطية حاجاتها على ريع النفط فأكيد أي تذبذب في أسعار هذه الثروة سوف يؤثر على الاقتصاد الجزائري و يظهر ذلك من خلال ميزان المدفوعات و الميزانية العامة للدولة .

سنقوم في هذا الفصل بدراسة هذه المراحل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : النفط و الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني : تقلبات الدولار مقابل الأورو و أثرها على العوائد النفطية في الجزائر .

المبحث الثالث : أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الأول : النفط و الاقتصاد الجزائري .

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على البترول في تلبية حاجاتها , كونها مصدر رئيسي لهذه الثروة فهي تتأثر بكل ما يحدث لها من تغير فمسارها و مصيرها مرتبط ارتباطا وثيقا بها و هذا ما سنعرفه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : البترول في الجزائر .

لأن الجزائر دولة يعد نفطها ذو جودة عالية بكونه خفيف سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب :

الفرع الأول : لمحة عن البترول الجزائري .

كان تاريخ اكتشاف البترول في الجزائر مع بداية القرن العشرين و أول محاولة البحث و التنقيب عن البترول بدأت عام 1913 حيث أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان و تم حفر الآبار القليلة العمق بعد ملاحظات مؤثرات بترولية على سطح الأرض ، مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان ، و واد قطرين (جنوب سور غليزان) ،هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضة و لا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب

و في عام 1946 اكتشفت شركة بترول " الصور الفرنسية " و أ ول حقل بترول في واد قطريني تم حفر بدقة بالغرب من عين صالح عام 1952 و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للبترول الجزائري " و الشركة الوطنية للبحث و استغلال البترول في الجزائر .

أما تاريخ البترول في الجزائر و الذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر فلم يكن سوى في 1956 حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل " عجيلة " و في نفس السنة تم اكتشاف أكبر حقل البترولية في الجزائر و هو حقل " حاسي مسعود " و ذلك في جوان 1956 ثم توالت الاكتشافات و بدأ الإنتاج و التصدير و الذي تطور من 0.4 مليون على سنة 1958 إلى 2007طن سنة 1969 و يقدر الإنتاج الجزائري لسنة 2010 ب 77.7 مليون طن من النفط الخام حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول .

و تتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج و التصدير و ضمان حصتها في الأسواق العالمية و خاصة السوق الأوربية و الأمريكية .[78]

الفرع الثاني : أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري .

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطواتها وقت السلم و الحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدولة ، وعليه تستند قوة الدولة و من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره و ذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول و ازدهارها

و تكمن في أهميتين حقيقيتين أيضا هما :[79]

1. كونه مصدر الطاقة و يحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية و اقتصادية عديدة .
2. لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية .

كما أن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي و الدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من النفط و الغاز الطبيعي ، و الثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من 60 من الإيرادات المحلية للميزانية العامة ، و مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول و الغاز .

يلعب النفط دور غير مباشر في دعم أجور و رواتب العمال و تمويل الاستهلاك العام و الخاص و دعم نشاطات الإنتاج من زراعة و صناعة تحويلية ، و دعم الصناعة البترولية و منتجاتها المكررة .

*** المطلب الثاني : واقع الاقتصاد الجزائري .**

[78] قويدري قوشيح بوجمعة " أثر تقلبات البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية " 2006-2007 ص 38-39 .
[79] عبد اللطيف بن شنهو " الجزائر اليوم بلد ناجح " د.ط , ص 40 .

خلال الفترة الممتدة من 1962 - 1991 ورثت الجزائر عن الاستعمار اقتصاد شبه مدمر ومعالم كثيرة للتخلف حيث اتبعت الجزائر نموذجا للنمو الاشتراكي مع التركيز على الصناعات الثقيلة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و الواردات ، و الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير كافة الخدمات و على الصناعات إحلال الواردات و إنشاء مزارع الدول الضخمة عن طريق تأميم الأراضي .

لقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدة تطورات يمكن استخلاصها فيما يلي:[80]

الفرع الأول : 1962– 1978 :

لقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدة تطورات يمكن استخلاصها فيما يلي:

1– الفترة 1962 – 1965 تميزت بما يلي :

– واقع الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي على قد كبير من التدهور و التردي ، وأبرزها الازدواجية القطاعية التفاوت الجهوي الكبير بين مختلف المناطق.

– تطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي بعد تأميمه.

– إنشاء الشركة الوطنية للنقل و تجارة المحروقات انتقال التسيير الذاتي إلى الشركات الوطنية في قطاع الصناعة و الخدمات ، نظرا لهجرة اليد العاملة الأوربية و الدفع نحو الشلل الكلي للبلاد .

2– الفترة 1966– 1969 و التي تميزت بمايلي :

– وضع الأسس الضرورية لتغطية التنمية الشاملة وإنشاء دولة قوية و متينة اتضحت ملامحها في التأميم الذي مس قطاعات المناجم و البنوك و قطاعات توزيع مواد و مشتقات المحروقات .

– مخطط قريب المدى يسمح بوضع الوسائل المادية و البشرية الكفيلة بتحقيق المخططات القادمة.

3– الفترة 1969–1970 و التي تميزت بمايلي :

[80] أمينة طيبوني " تمويل الاستثمار بالرجوع إلى قطاع المحروقات " مذكرة لنيل شهادة الماجيستر 2009 ص 27 .

– وضع الأسس الضرورية لتغطية التنمية الشاملة وإنشاء دولة قوية و متينة اتضحت ملامحها في التأميم الذي مس قطاعات المناجم و البنوك و قطاعات توزيع مواد و مشتقات المحروقات .

مخطط قريب المدى يسمح بوضع الوسائل المادية و البشرية الكفيلة بتحقيق المخططات القادمة.

4– الفترة 1970 – 1978و المتميزة بمايلي :

– تم وضع البنية الأساسية للصناعات القاعدية .

– هيمنة القطاع العمومي و بلوغ معدل الاستثمار في الصناعة نسبة 47% الناتج الداخلي الخام على حساب باقي الصناعات.

– غياب استراتيجة مالية تقوم على التحاليل اللازمة .

– تقهقر القطاع الخاص و تراجعه بسرعة إذا كان معدل الاستثمار لا يتجاوز5 % عند نهاية 1978.

الفرع الثاني: 1980–1991

بدأ في هذه الفترة ظهور مساوئ التخطيط المركزي في كل من المؤسسات العامة إلا أنه لم يلاحظ تحسن كبير على الإنتاج و الإنتاجية ، كما زادت الواردات الغذائية و أخذت الفترة اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الضخمة التطور خاصة في قطاع السكن ، مما يعني تعبئة رؤوس الأموال لفترات طويلة دون تحقيق أي دخل لذلك تدهورت فعالية الاستثمارية.

كما أدت الصدمة النفطية عام 1962 إلى انخفاض معدلات التبادل و إيرادات صادرات المحروقات بحوالي 50 % و عوض أن تلجأ الجزائر إلى تعديل شرعت في تنمية عدة تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

بدأت الجزائر تعرف منذ سنة 1968 الضغوطات المالية الأجنبية بسبب انهيار سعر البترول ، المورد الأساسي المعتمد عليه في إيرادات الدولة من العملة الصعبة تمثلت هذه الضغوطات المالية في نمو الديون الخارجية ، و زيادة نسبة خدمة

الدين إلى الصادرات التي انتقلت من 27% سنة 1980 إلى 35.7% و 78 % سنة 1988 بسبب تقصير أجال الاستحقاق ، ووصلت الجزائر بذلك إلى درجة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الخارجية.[81]

المطلب الثالث :اعتمادية الاقتصاد الجزائري على النفط .

خضعت الإمكانيات النفطية الجزائرية لتذبذبات عديدة و المتمثلة في كل من الاحتياطي من النفط و إنتاجه و تصديره .

أولا :احتياطي الجزائر من النفط :

شهد تطور احتياطي النفط في الجزائر العديد من التذبذبات و يرجع ذلك لمسايرته لنشاط الاستكشاف ، كما هو مبين في الآتي :

جدول رقم 2 :يوضح احتياطي النفط الجزائري ما بين 2010–2014.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطي النفط الجزائري	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الاحتياطي العامي	1230.99	1241.55	1266.79	1281.85	1292.9

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون 2014 ص 177 .

http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publication/Reports/Secretary-General-Annual-Report

consulter le 23/01/2018 a 23 : 42

الشكل(2) : تطور الاحتياطي النفطي الجزائري للفترة 1970 – 2011.

[81] طيبوني أمينة مرجع سابق ص 28-29 .

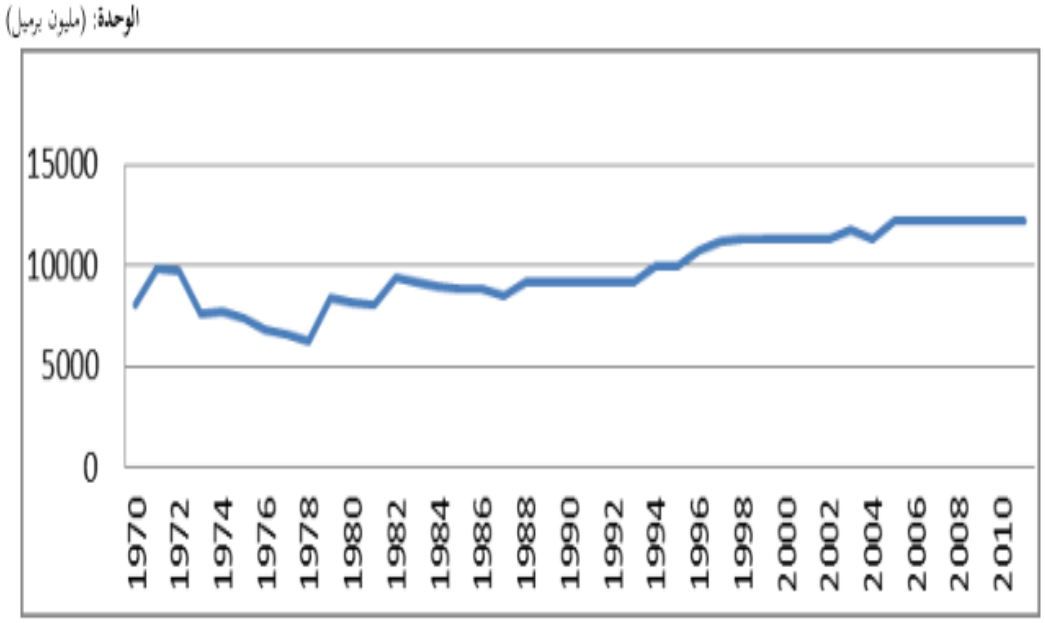

المصدر: التقرير السنوي للاوبك سنة 2005 واحصائيات من شركة سوناطراك

من الشكل (2) و الجدول (2) يتبين أن بعدما فسحت الجزائر المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة في قطاع المحروقات تمكنت من رفع مستوى الاحتياطي النفطي من880 مليون برميل سنة 1986 إلى حوالي 1200 مليون برميل سنة 2011 أي ارتفاع احتياطي بما يزيد عن 3400 مليون برميل و بالنسبة للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 لم يطرأ أي تغيير في احتياطي النفط .

تطور نشاط الحفر بعدما كان عدد الكيلومترات المحفورة لا تتعدى 80 كلم سنة 1970 تجاوز 273 كلم سنة 2010 ، ويرجع ذلك إلى تبني نظام الشراكة بفتح ميدان البحث و التنقيب أمام المستثمرين الأجانب سنة1986وحققت الجزائر عدة اكتشافات جديدة لحقول المحروقات منها 88 اكتشاف جديد خلال الفترة ما بين 2000 – 2007 بمعدل 11 اكتشاف في السنة[82]كما هو موضح في الجدول الآتي:

- الجدول (3) : الاكتشافات النفطية للجزائر2010 – 2014

الوحدة : (بئر)

[82] **أنيسة بن رمضان , مصطفى و بلمقدم " الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر " مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية , العدد 15 , 2014 ص 302 .**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الاكتشافات النفطية	14	10	8	12	1

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون 2014ص 176.

http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publication/Reports/Secretary-General-Annual-Report00 : 14 a 28/02/2018 le consulter

من الجدول (3) حققت الجزائر 14 اكتشاف خلال سنة 2010 و 10 اكتشافات و 8 خلال سنة 2011 و 2012 تواليا ، أما بالنسبة لسنة 2014 , حققت الجزائر اكتشافا جديدا للنفط في منطقة الشمال ضمن حوض بركين في القطاع ب "263 على بعد 500 كلم جنوب الجزائر، و ذلك عبر بئر عميق حفر إلى 4120 متر .

ثانيا : أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية.

من المعروف أن الجزائر تعتمد على إيرادات الصادرات من المحروقات اعتمادا كليا في تمويل المشاريع التنموية بمعنى أن النفط يؤدي بدور المحرك لعمليتي النمو و التنمية الاقتصادية ، فقد شهد تصدير النفط الجزائري تذبذبات كبيرة و ذلك راجع إلى انعكاس معدلات أسعار النفط موضحة في الآتي :

- الجدول (4) : قيمة الصادرات النفطية للجزائر للفترة 2010 – 2014

الوحدة : مليار دولار

القيمة/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الصادرات	61.971	77.668	77.123	69.659	60.040
قيمة الصادرات النفطية	40.113	52.883	49.993	44.462	40.639
نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات %	%65	%67.53	%63.63	63.96%	%66.66
أسعار النفط (دولار)	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29

Source:OPEC.AnnualStatistical Bulletin 2015.p48.

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf.

من الجدول (4) يتبين أن قيمة الصادرات الجزائرية تطورت من 61.971مليار دولار إلى 77.123 مليار دولار خلال الفترة 2010-2012 لتعود إلى 69.65 مليار دولار ثم 60.04 مليار دولار خلال سنة 2013-2014 تواليا ،أما بالنسبة للصادرات الجزائرية النفطية فقد زادت القيمة 40.113 مليار دولارفي سنة2010إلى52.883 مليار دولار سنة 2011 و ذلك راجع إلى زيادة سعر النفط من 77.38 دولار للبرميل إلى 107.46 دولار للبرميل لنفس السنوات ، كما انخفضت القيمة من الصادرات النفطية من 49.993 مليار دولار إلى 40.63 مليار دولار و ذلك راجع لانخفاض سعر النفط من 109.45 إلى96.29 دولار خلال 2012-2014 .

- **التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الجزائري** :

كانت صادرات النفط الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية الغربية سنة 2000 تقريبا تمثل كل الصادرات غير أن تغيرات كثيرة شهدها القطاع بعد هذا العام جعلت نسبة هذه الصادرات تتقلص و تحول الوجهة إلى عدة أسواق منها الأمريكية و الآسيوية ، و ذلك مبين في الجدول الآتي :

– جدول (5) الوجهة الجغرافية لصادرات النفط الجزائرية

الوحدة:(ألف برميل /اليوم)

الوجهة / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
أوربا	155	338	424	522	518

أمريكا الشمالية	412	338	263	101	45
آسيا	138	112	92	82	42
أمريكا الجنوبية	4	6	29	39	18
إجمالي	709	843	809	744	623

Source:OPEC.AnnualStatistical Bulletin 2015.p48.

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf .

من الجدول (5) يتبين أن الجزائر تتعامل أوروبيا أكثر من أي وجهة أخرى و ذلك من خلال الصادرات النفطية الموجهة لدول أوروبا و التي تضاعفت بأكثر من 3 مرات كاملة في ظروف 4 سنوات فقط , فقد ارتفع الحجم من حوالي 155 ألف برميل يوميا في نهاية سنة 2010 إلى أكثر من 518 ألف برميل يوميا في نهاية سنة 2014 , فيما انخفضت مساهمة كل من السوق الأمريكية و الآسيوية إجمالا من 550 ألف برميل يوميا إلى 87 ألف يوميا في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 . أما الوجهة الهامة الجديدة الأخرى لصادرات النفط هي سوق أمريكا اللاتينية التي تطورت الصادرات نحوها في السنوات الأخيرة بشكل لافت , حيث بلغت 39 ألف برميل في اليوم في نهاية سنة 2013 بعد أن كانت قبل ثلاث سنوات (2010) لا تتجاوز 5 آلاف برميل يوميا لقد ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بفرع المحروقات , حيث ظل هذا الأخير أول مورد للدخل و الذي كان يعتمد عليه لدفع حركة التنمية في الجزائر من خلال المخططات التنموية التي وضعتها الدولة و ذلك موضح في الجداول الآتية :

– الجدول (6) : إيرادات الجزائر للفترة 2011–2013 .

الوحدة : (مليار دينار)

الإيراد/السنة	**2011**	**2012**	**2013**
إيرادات المحروقات	3979.7	4184.3	3678.1

إيرادات خارج المحروقات	1832.7	2149.5	2262.7

المصدر: بنك الجزائر, التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ص87-88 .

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf .

من الجدول (6) انخفضت إيرادات المحروقات في سنة 2013 بنسبة 12.1%بعد ارتفاع قدره 5.1% في سنة 2012 , مقدرة بمبلغ قدره 3678.1 مليار دينار مقابل 4184.3 مليار دينار في سنة 2012 و 2013 تواليا ، و3979.7 مليار دينار في سنة 2011. كما بلغت الإيرادات خارج المحروقات في سنة 2013 مبلغا إجماليا قدره 2262.7 مليار دينار أي بزيادة قدرها 5% في سنة 2012 وزيادة بنسبة 19% في سنة 2011

– الجدول (7) : تطور نسبة الإيرادات الجبائية إلى الإيرادات الكلية للفترة 2008-2013

الوحدة:(مليار دينار)

القيمة / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات (1)	5190.5	3676	4392.1	5790.1	6339.3	5940.9
إيرادات جبائية(2)	965.2	1146.6	1298	1527.1	1908.6	2018.5
% 1/2	18.6 %	31.2 %	%29.5	%26.4	%30.1	%34

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013 : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص.89.

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

من الجدول (7) بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2013 ، 5940.6 مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار في سنة 2012 أي بانخفاض قدره 398.9 مليار دينار (-6.3%) مقابل ارتفاع قدره 579.1 مليار دينار

في سنة 2011 بنسبة 9.5% يتبين أن نسبة الإيرادات الإجمالية ارتفعت من سنة 2008 إلى سنة 2013 منتقلة من 18.6% إلى 34%.

ثالثا : إنتاج النفط بالجزائر

تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا ، وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء العالم منها الجزائر التي زادت فيها الكميات المنتجة سنة بعد سنة و ذلك من خلال الجدول الآتي :

- الجدول (8) : تطور إنتاج النفط الجزائري للفترة 2010-2014

الإنتاج /السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج النفط	1190	1163	1203	1203	1193
إنتاج النفط العالمي	71951.8	72506.6	73556	74941	76224
% 1/2	%1.65	%1.6	%1.64	%1.61	%1.57
إنتاج المشتقات النفطية	559	548.5	483.4	488.5	654
استهلاك النفط	481.1	468	420.3	416.2	425.8
استهلاك المشتقات النفطية	310.5	329.1	351.9	386.7	393.2

Source:OPEC.AnnualStatisticalRaport 2015 p.28

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf .

من الجدول (8) تطور إنتاج النفط للجزائر خلال الفترة 2010-2013 من 1190 ألف برميل يوميا إلى 1203 ألف برميل يوميا ، أما بالنسبة للإنتاج لسنة 2014 فقد بلغ 1193 ألف برميل يوميا ، كما تطور أيضا الإنتاج من المشتقات النفطية من 559 إلى 654 للفترة 2010-2014، و بالنسبة للاستهلاك النفطي فقد

تراجع من 481.1 ألف برميل مكافئ نفط يوميا 2010 إلى 425.8 ألف برميل مكافئ نفط يوميا سنة 2014.

- الجدول (9) : حصة الإنتاج النفطي للجزائر سنة 2014

	الحصة من دول الأوبك	الحصة من الدول العربية	الحصة من إجمالي العالم
إنتاج الجزائر من النفط	%5.5	%5.22	%1.57

Source: :**OPEC**.**AnnualStatisticalRaport 2015**

http://**www**.**opec**.**org**/**opec_web**/**static_files_project**/**media**/**downloads**/**publications**/**ASB2015**.**pdf**.

من الجدول (9) يتبين أن حصة الإنتاج النفطي للجزائر من دول الأوبك تقدر بنسبة 5.5% وذلك خلال سنة 2014 ، كذلك الحصة من إجمالي الدول العربية مقدرة بنسبة 5.22% ، أما الحصة الإنتاجية من النفط للجزائر من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي متمثلة بنسبة 1.57% خلال نفس السنة (2014) .

المبحث الثاني : تقلبات الدولار أمام الأورو و أثرها على العوائد النفطية في الجزائر

توفر العوائد المتأتية من قطاع المحروقات تدفقا للسلع الرأسمالية و الخدمات كاستيراد الآلات و التجهيزات الحديثة و المواد الغذائية الضرورية للسكان التي تبقى آليات الاقتصاد الوطني عاجزة عن توفيرها و التي يتم استيراد أغلبها من منطقة الأورو ، و تتأثر هذه العوائد بتقلبات الدولار الأمريكي خاصة في حالة انخفاضه مما يؤدي إلى ضرب القوة الشرائية للعوائد النفطية، و لذلك فإن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بخاصية التصدير بالدولار الأمريكي و الاستيراد بالأورو مما يحمل الجزائر خسائر تتمثل في تكلفة الفوارق بين العملات .

المطلب الأول : أثر تقلبات الدولار الأمريكي ومقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري .

أولا : أثر تقلبات الدولار الأمريكي على احتياطي الصرف و العملة الجزائرية .

تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو على احتياطي الصرف و على العملة الوطنية في الجزائر كما يلي :

1-1- أثر الدولار على احتياطي الصرف :

استطاعت الجزائر أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي ، فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة بلغت سنة 2006 ماقيمته 77.91 مليار دولار لتقفز سنة 2007 إلى 110.31 مليار دولار[83] ثم إلى 147 مليار دولار نهاية 2009 ، و تمثل هذه الاحتياطات دعما للاقتصاد الجزائري و وسيلة لتعزيز الاستقرار المالي و دعم للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية و الحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري و تغطية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات .

و قد كان الدولار الأمريكي يشكل العملة الأساسية في تكوين الاحتياطات الدولية و التي ترتبط كثيرا بتقلبات سعر الصرف ، و أمام ما عرفه الدولار من انخفاضات متتالية مقابل الأورو جعل الجزائر تشكل احتياطا نصفه بالأورو بنسبة 51% و نسبة 49% بالدولار الأمريكي ، و ذلك لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الاحتياطي يتشكل أساسا من الدولار .

ففي سنة 2004[84] بلغ سعر صرف الدولار مقابل الأورو 0.80 و بلغت الاحتياطات الرسمية الحقيقية ما يقارب 43.11 مليار دولار ، مقابل احتياطات رسمية اسمية مقدرة ب 46.95 مليار دولار أي بمقدار تراجع قيمته 3.485 مليار دولار ، أما سنة 2005 ارتفعت قيمة الانخفاض في الاحتياطات الرسمية المحققة في الجزائر إلى 5.966 مليار دولار بسبب ارتفاع قيمة التراجع في سعر صرف الدولار مقابل الأورو (بلغ سعر صرف الدولار

[83] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 متوفر على الموقع الالكتروني : www.ima.prg.ae
[84] www.banque-of-algeria.dz

مقابل الأورو 0.791) ، و في سنة 2007 بلغت الاحتياطات الرسمية الحقيقية ما يقارب 110.18 مقابل احتياطات اسمية مسجلة مقدرة ب 130.47 مليار دولار.

و كانت الجزائر تفقد ما قيمته 150 مليون إلى 200 مليون دولار سنويا كمتوسط بسبب تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو ، فمستوى الاحتياطي لسنة 2006 و البالغ 77 مليار دولار يمكن الجزائر من تغطية 24 شهرا من الواردات السلعية ، فما تحتاج الجزائر إليه كاحتياطات دولية ملائمة و كافيةهو6 مليارات دولار إذا كانت الواردات السلعية تدور في حدود 12 أو 13 مليار دولار ، ما يعني أن هناك فائضا في الاحتياطات تستطيع الجزائر الاستفادة منه في تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج و النمو و الاستثمار و القضاء على معدلات البطال في ظل وجود احتمالات قوية لسرعة استنزاف هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية ، لذا فإن هذا الفائض يمكن أن يوجه للدفع المسبق للديون (في عام 2004 انطلقت الجزائر في تسديد المسبق للديون و دفعت 1.6 مليار دولار لدائنيها و في سنة 2006 سددت الجزائر ما قيمته 4.3 مليار دولار لدائنيها من نادي باريس) و للمساهمة في تمويل النفقات العمومية ، و تنفيذ الخطط المسطرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي[85].

1-2-أثر الدولار على العملة الوطنية :يتأثر الدينار الجزائري بالتقلبات التي تحدث في الدولار ذلك لأن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي فتحولها إلى دينارات جزائرية و تطرحها في التداول , فارتفاع الدولار معناه ارتفاع في قيمة العملة الوطنية و العكس صحيح , و لعل انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية كان له الأثر الإيجابي في ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات و التي بلغت قيمة مليار دولار سنة 2006 حسب وزارة التجارة الخارجية , و في إطار السياسة المتبعة لترقية الصادرات سمح بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل الرفع من قدرة الصادرات غير النفطية على المنافسة , و منذ سنة 2004 ارتفعت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي و ذلك راجع أساسا إلى ضعف الدولار في حد ذاته أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو .

ثانيا : أثر تقلبات الدولار الأمريكي على المديونية و التجارة الخارجية:

2-1- أثر تقلبات الدولار على المديونية الجزائرية :

[85]زايري بلقاسم " إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر " مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد 41 سنة 2008 .

تؤثر تغيرات سعر صرف الدولار على قيمة المديونية الخارجية الجزائرية باعتبار أن العملة الأمريكية تمثل جزءا لا يستهان به من هذه المديونية في إطار سياسة الاستدانة المنتهجة من قبل الجزائر، و يمكن رصد أثر الدولار على المديونية الخارجية من خلال النقاط التالية :

1- في منتصف الثمانينات ارتفعت المديونية الخارجية الجزائرية بأكثر من 10 مليار دولار ،و يرجع ذلك إلى تراجع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات بسبب أزمة 1986 من جهة ،و من جهة أخرى بسبب تراجع قيمة الدولار الأمريكي حيث فقد 50% من قدرته الشرائية سنة 1985 ، فارتفع عبء الدين العام بحوالي 7 مليار دولار و وصل حجم الديون إلى 28.5 مليار دولار .

2-خلال فترة التسعينيات تراجعت الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة (1990-1993) بنسبة 9.38% انخفض مخزون الديون ليصل إلى 2.664 مليار دولار في المقابل سجلت خدمة الديون قيمة إجمالية تقدر ب 36 مليار دولار، و لعل الانخفاض الحاصل في حجم الديون راجع إلى التحسن الذي شهده الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة إضافة إلى التزام الجزائر بتسديد ديونها في وقتها ، و تميزت سنة 1994 بالتوقف الشبه كلي للجزائر عن تسديد ديونها مما أسفر على توقيعها لاتفاقية "ستاند أند باي" ، استفادت الجزائر من خلالها بتعبئة مواردها ب 2.6 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و قد وصل مخزون الديون خلال هذه الفترة ما قيمته 7.762 مليار دولار أي بزيادة قدرها 30.17% ، و لعل السبب في تفاقم حجم الديون هو تأجيل استحقاقات الدين الرئيسية مضافا له الفوائد و ضعف العملة الأمريكية ما بين 1994 و 1995 خصوصا ، و قد تراجعت الديون الجزائرية بمعدل 15.3% خلال فترة 1997- 1999 بمبلغ 5.09 مليار دولار بسبب تراجع عملية تعبئة القروض الخارجية و تحسن في سعر صرف الدولار الأمريكي .

2- في سنة 2000 ظل الدولار الأمريكي متربعا على أكبر نسبة في إجمالي الديون الخارجية بنسبة 42.5% [86](مقابل 12.8 % للين الياباني ، 5.2% للمارك الألماني إلى غاية سنة 2004 أين شرعت الجزائر في عملية إعادة التوازن لمديونيتها الخارجية و تقاسم الأورو مع الدولار نفس النسبة من إجمالي الديون الخارجية و المقدرة ب 39% و لعل السبب الرئيسي الذي دفع الجزائر لذلك هو ضعف أداء الدولار الأمريكي في سوق

[86] www.banque-of-algeria..dz

العملات و الذي حمل الجزائر تكلفة الفارق بين العملات خصوصا منذ سنة 2003 ،أين فقد الدولار الأمريكي من 10 إلى 40% من قيمته أمام الأورو ، و قد بلغت الديون الخارجية الجزائرية خلال سنة 2003 ما يعادل 23.353 مليار دولار في حين بلغت خدمة الين 4.358 مليار دولار فالمديونية تراجعت بالدولار في حين ارتفعت بالأورو

2-2- أثر تقلبات الدولار على التجارة الخارجية:

يمكن رصد تطور الصادرات و الواردات الجزائرية كما يلي :

- الجدول رقم (10) : تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة 2000-2009

الوحدة : مليار دولار

السنة	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات خارج المحروقات	0.61	0.66	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77
الصادرات من المحروقات	18.11	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.42
إجمالي الواردات	12.01	17.95	19.86	20.68	26.35	38.07	37.40
احتياطي العملة	23.11	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.2

Source:www.mf.gov.dz

Bulletin banque of Algeria 2009 at : www.bank-of Algeria.dz.

يتضح من الجدول 10 أن: - التجارة الخارجية الجزائرية قائمة على تصدير منتوج وحيد هو النفط ، فحسب سنة 2007 قدرت الصادرات الإجمالية ب 60.30 مليار دولار منها 59.61 مليار دولار متأتية من قطاع المحروقات ، إذ يوفر هذا القطاع 98%من الإيرادات الخارجية و يمثل 3/1 الناتج الإجمالي للجزائر و يمده ب 3/2 من إيرادات الموازنة العامة .

- تساهم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2% فقط من إجمالي الصادرات الجزائرية (حسب سنة 2005 قدرت قيمة الصادرات خارج المحروقات ب 769 مليون دولار أي ما يعادل 20 يوما مما تستورده الجزائر)[87]إذ تظل مساهمة القطاع الزراعي و الخدماتي في الناتج الداخلي الخام محدودة ، و تبقى الجزائر بعيدة. عن الاندماج في الاقتصاد العالمي إذا استمر الوضع على حاله من تبعية للمحروقات و غياب التوظيف الأمثل للموارد و غياب الدعم للقدرة التنافسية للمنتجات المصدرة و عدم الاستفادة من التكنولوجيا .

2-2-1- تحليل بنية الصادرات و الواردات الجزائرية :

كما أشرنا سابقا فإن قطاع المحروقات هو المعبر الذي تمر منه الجزائر إلى السوق الدولية ، فإذا نظرنا إلى التجارة الخارجية لسنة 2007 نجد أن المحروقات تتصدر أهم مبيعات الجزائر بنسبة 97.80% من الحجم الكلي للصادرات بنسبة ارتفاع تقدر ب 8.94% عن سنة 2006 ، و يمكن تصنيف صادرات الجزائر حسب المجموعات الدولية سنة 2007 كما يلي :

الشكل رقم (3) صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية .

[87] سفيان بوعياد " الصادرات خارج المحروقات " جريدة الخبر العدد 4688 بتاريخ 26-04-2006 ص 06 .

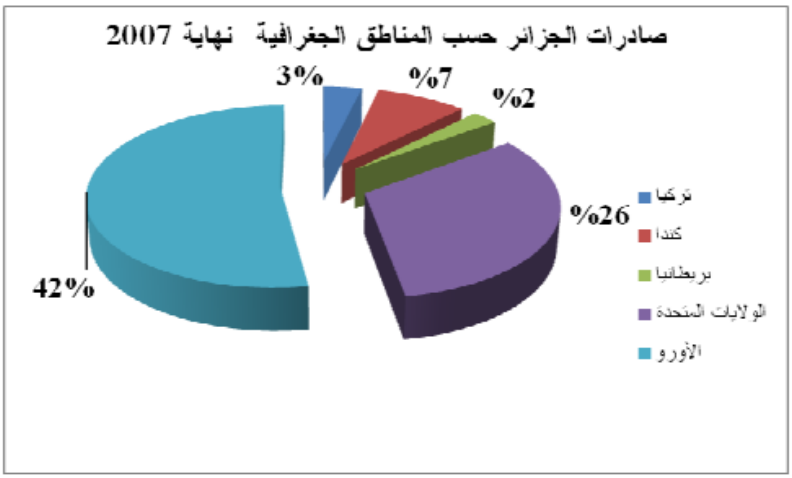

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات و الجمارك CNIS

من خلال الشكل نلاحظ أن الإتحاد الأوروبي هو أهم زبون للصادرات الجزائرية ، إذ يستقطب نسبة 42% من مجمل قيمة الصادرات سنة 2007 البالغة 29.027 مليار دولار مع العلم أن الجزائر توفر نسبة 11.5% من الحاجيات الطاقوية للاتحاد الأوروبي .

إن نسبة 42% من الصادرات الجزائرية من الغاز تذهب إلى الإتحاد الأوروبي ، 7%إلى تركيا ، 26% إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد روسيا لتموين السوق الأوروبية من الغاز ، إذ توفر 24% من احتياجات فرنسا من الغاز الطبيعي ، 67% من احتياجات اسبانيا و 40% من احتياجات إيطاليا و كما يتضح لنا فإن الجزائر تصرف نسبة 90% من منتجاتها الغازية و 50% من البترول الخام إلى السوق الأوروبية ، أي اعتمادها على أسواق دول الإتحاد الأوروبي لتصريف منتجاتها ما يعني التبعية المتزايدة للجزائر لهذه الدول .

2- بالنسبة للواردات : ممونو الجزائر

تتصدر المواد الغذائية مجموعة المواد الاستهلاكية و تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية قائمة واردات الجزائر ، و قد سجلت الواردات الجزائرية نسب نمو معتبرة نتيجة ارتفاع أسعار أغلب المواد و المنتجات الصناعية و

الزراعية ، إذ قاربت سقف 28مليار دولار عام 2007 مقابل 23 مليار دولا سنة 2006 ، في حين بلغت الصادرات قيمة 60 مليار دولار سنة 2007.[88]

2-2-2- أثر تقلبات الدولار مقابل الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية :

إن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 أضحى يمثل عبئا كبيرا يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو لاسيما المواد الرئيسية كالقمح و الأدوية بنسب تتراوح ما بين 20% و 30% من قيمتها السابقة ، و تتشكل معظم واردات الجزائر من مواد التجهيز الصناعية و الزراعية ،و المواد الفلاحية و الأدوية و المواد الغذائية ، مقابل تصدير المحروقات بالدولار الأمريكي ، فمثلا ما تم استيراده من منطقة الإتحاد الأوروبي خلال سنة 2006 قدر بعملة الأورو بـ 8949مليون أورو في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمة 11729 مليون دولار ، أما سنة 2007 بلغت قيمة الواردات بعملة الأورو ما يقارب 10261مليون أورو مقابل 14212 مليون دولار أمريكي ، و تزداد تكلفة الواردات كلما انخفض الدولار أمام الأورو ، و تمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على مستويين ، الأول تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 20%

حسب تقديرات الخبراء جراء ارتفاع العديد من المواد المستوردة من منطقة الأورو ، و هو ما لاحظناه مع القمح و الأدوية و المواد الفلاحية و حتى مواد التجهيز التي ارتفعت قيمتها كثيرا ، مقابل تراجع مداخيل المواد المصدرة بما فيها مداخيل المحروقات جراء تراجع قيمة الدولار ، و إمكانية أن ينعكس ذلك على مستويات التضخم.[89]

أما قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات الذي يسعر بالدولار الأمريكي ، ففي سنة 2004 سجلت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 31302 مليون دولار ، في حين بلغت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات مقيمة بالدولار الأمريكي ما قيمته 53429 مليون دولار مقابل 40766 مليون أورو و ما يمكن ملاحظته هو انخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الأورو بسبب التراجع الذي يشهده الدولار أمام الأورو.

[88] www.mincomerce.gov.dz

[89] رفيقة صباغ و آخرون " أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية " , مجلة العلوم الإنسانية , العدد 43 .

ثالثا : شروط التبادل ليست في صالح الجزائر .

تتم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية و التي تفوق 98% من مجمل الصادرات حصريا بالدولار الأمريكي ، في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية الأورو ، وهذا في صالح الدول الأوروبية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو ، و قد شهد الدولار مستويات منخفضة أمام الأورو منذ 2001 تركت آثارا واضحة على القوة الشرائية للعائدات النفطية في إطار سياسة أمريكية لتشجيع الصادرات و محاولة إحداث التوازن في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ، بينما تزداد الضغوط على الصادرات الأوروبية.

و يتضح لنا أن الدولار الأمريكي في انخفاض مستمر أمام الأورو المنافس القوي ، فإذا كانت أسعار البترول المرتفعة تساعد الجزائر على حملة الخسارة المتأتية من هذا الانخفاض إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف . و لذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة الأورو يبدو أمرا واردا بالتحول إلى الأسواق الآسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ،أو أمريكا اللاتينية و غيرها ، إلا أن احتمال تغيير الأورو كمصدر للتموين ليس سهلا بسبب :

1- العلاقات التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوربا .

2- الأسباب الجغرافية لأن منطقة الاستيراد القريبة سيكون دون شك نحو مناطق بعيدة عن الجزائر (آسيا أو أمريكا) مما يستدعي تكاليف إضافية في النقل (مع ملاحظة أن دول آسيا استطاعت أن تعوض زبائنها عن تكاليف النقل بطريقة غير مباشرة بتوفير سلع بأسعار منخفضة جدا) , غير أن أهم الأسباب هو ارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 2005 , و التي تلزمها بإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد و التي تصدر لها تقريبا أي شيء عدا النفط و هو يتم بالدولار , و عليه فإن شروط التبادل تأتي لصالح الأقطار المتطورة و خاصة الاتحاد الأوروبي الذي يستفيد من وضعيته كأول مورد للجزائر بما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مختلف السلع

و إذا ما علمنا أن الدولار الأمريكي قد فقد خلال خمس سنوات الماضية أكثر من ربع قيمته أمام الأورو , يمكن أن نتصور الخسارة التي تتحملها الجزائر , فهي تتفق ما تستفيده من ارتفاع أسعار البترول في شراء الواردات من منطقة اليورو بنسبة 60% من إجمالي الواردات .

* المطلب الثاني : واقع العائدات النفطية في الجزائر بين تدهور الدولار و تحدي الأورو .

أولا : تحليل العلاقة بين سعر النفط و سعر صرف الدولار .

أثارت التغيرات المتلاحقة في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية اهتمام العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الدولي , و التي تزامنت – التقلبات – في نفس الوقت مع تقلبات أكثر في حدة في أسواق البترول العالمية مع بداية السبعينات , الأمر الذي أدى إلى التركيز على هذين السوقين لما يمثلانه من أهمية في مجال التمويل الدولي و التجارة الدولية , و لعل العلاقة تبدو واضحة كون الدولار الأمريكي هو عملة المبادلات البترولية , فارتفاعه يعود بالإيجاب على العوائد المالية التي تحققها الدول النفطية , و العكس في حالة انخفاضه فإنه يكبدها خسائر مالية تمثل الفرق في القوة الشرائية لمداخيلها , والشكل التالي يوضح التقلبات المتزامنةفي كل من سوق صرف الدولار الأمريكي و سوق النفط .

-الشكل رقم (4) : تقلبات سعر الدولار الأمريكي و سعر النفط .

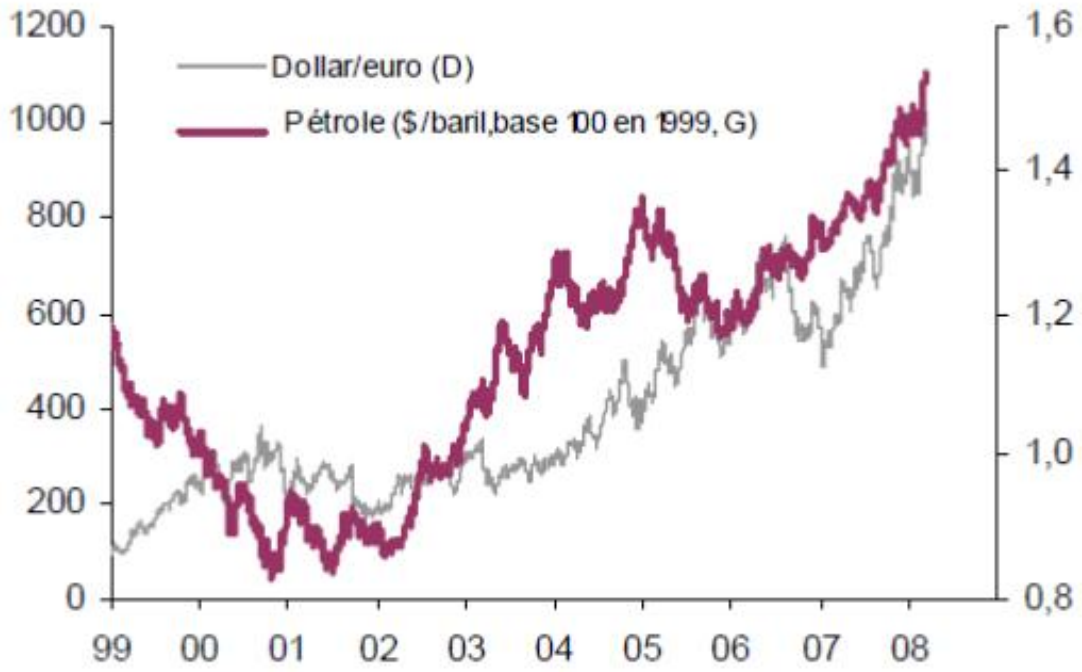

Sourse : cib.matixis.com./flushdoc.aspx ?id=36780 Consulter le 18/02/2018 18 :32

و يوضح الشكل أن هناك تقلبات متزامنة بين سعر النفط و سعر صرف الدولار الأمريكي فكلما ارتفع سعر النفط انخفض الدولار و العكس صحيح , هذا ما يجعلنا نبحث في طبيعة العلاقة بين سعر النفط و سعر الدولار

و تتصف العلاقة بين هذين المتغيرين بالعكسية[90] , إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط , و تشير الإحصاءات أن احتمالات ارتفاع أسعار النفط بانخفاض مؤشر الدولار تبلغ 90% , فانخفاض الدولار على المدى القصير يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط حيث يتجه الأفراد إلى استبدال دولاراتهم بأصول عينية أهمها النفط , فيرتفع الطلب على النفط بسبب زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة حيث يتم تداول 1000 مليون برميل في الأسواق المالية في حين أن احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل .

أما على المدى الطويل فانخفاض الدولار يخفض من الاستثمارات المخصصة في مجال الاستكشاف , التنقيب و الصيانة و التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة , كما أن الشركات النفطية التي تستثمر في أوروبا ستتكبد خسائر مالية معتبرة لأنها تدفع تكاليفها وأجور عمالها بالأورو في حين تتلقى مداخيلها من الأسواق العالمية بالدولار , و

[90] عية عبد الرحمان " دولر الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية " , ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر : الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية , لبنان ديسمبر2009 ص 14 .

حسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 1996 فإن كل ارتفاع في أسعار النفط بنسبة 10% يقابل ذلك انخفاض في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في الأوبك بنسبة 2% ذلك لأن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية , وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري و الحساب الجاري الأمريكي , و من ثم انخفاض قيمة الدولار .

ويستفيد الاقتصاد الأمريكي من ارتفاعه أو انخفاض من أسعار البترول في الحالتين , فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن ارتفاع أسعار النفط ترفع من قيمة سعر صرف الدولار لتحصل على نفط رخيص , أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة فإن عليها تبني سياسة دولار قوي و الذي يخفض الطلب العالمي على النفط , أما منطقة الأورو فتستفيد من انخفاض سعر صرف الدولار لانخفاض تكاليف إنتاجه و استيراده إضافة إلى انخفاض أسعار السلع و الخدمات الأمريكية مقابل السلع و الخدمات الأوروبية .

و بالنسبة لدول الأوبك فإن انخفاض أسعار النفط نتيجة ارتفاع الدولار سيرفع في مبيعاتها النفطية على المدى القصير , و يساهم في تعظيم هذه العائدات مقابل العملات الأخرى , أما في حالة انخفاض الدولار و ارتفاع أسعار النفط تحقق الدول النفطية مداخيل مهمة لكنها تفتقد للقوة الشرائية أمام العملات الأخرى .إلا أنه لا يمكننا التسليم مطلقا بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط و سعر صرف الدولار فقد تحدث استثناءات يتوافق فيها انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط , كما أن ارتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط .

ففي سنة 1979 ارتفعت أسعار النفط إلى 29 دولار للبرميل بسبب قيام الثورة الإيرانية ثم ارتفعت سنة 1980 نتيجة للحرب العراقية الإيرانية , لتشهد تراجعا مستمرا بداية من سنة 1981 بسبب الظروف السائدة في السوق البترولية من ارتفاع لإنتاج النفط لدول خارج الأوبك , إضافة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي , كما تراجع دور الأوبك كمسيطر في السوق النفطية مع وفرة حجم المخزون النفطي لدى بلدان وكالة الطاقة الدولية و شركات النفط الاحتكارية , و نتيجة للظروف السابقة عقدت الأوبك اجتماعا في أوت 1981 قررت فيه خفض الإنتاج لدعم الأسعار و انخفض السعر ليصبح 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 و هي نفس السنة التي قررت فيها الدول الصناعية إجراء تخفيض على الدولار الأمريكي للخروج من حالة الركود الاقتصادي فانخفضت العائدات النفطية للدول الأعضاء لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 1986 بعد أن بلغ سعر البرميل أقل من

13 دولار , كما أنه قد يحدث توافق بين ارتفاع سعر صرف الدولار و ارتفاع في أسعار النفط و قد حدث ذلك سنة 2001 عندما سجل الدولار الأمريكي أعلى مستوى له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى خاصة أمام الدولار , حيث أن ذلك لم يمنع من أسعار النفط بعد إحداث 11-09-2001 نتيجة المضاربة والخوف من انقطاع الإمداد النفطي بالرغم من أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة إلا أن الدولار و النفط سجلا ارتفاعا مشتركا .

ثانيا : أثر تقلبات الدولار على العوائد النفطية في الجزائر .

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بالاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5%من الصادرات الجزائرية إذ يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة خلال المداخيل التي يوفرها في عملية تطوير الاقتصاد الوطني ، و قد استطاعت الجزائر تكوين احتياطات صرف فاقت 110 مليار دولار نهاية 2007 بفضل الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط التي تخطت سقف 100 دولار للبرميل ، إلا أنه و في المقابل شهد الدولار الأمريكي مستويات منخفضة أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو مما ساهم في الحد من القدرة الشرائية للعائدات النفطية الجزائرية .

و تعرف القوة الشرائية لبرميل النفط أنها : مقدار السلع و الخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل ما يدره برميل النفط المصدر من مال ، و يعني ذلك أن السعر النقدي ينبغي أن يكون بالمقدار الذي يستطيع شراء نفس كمية السلع و الخدمات التي كان من الممكن الحصول عليها بالقياس إلى نقطة زمنية محددة هي الأساس .[91]

و قد بدأت الدول النفطية تولي اهتماما كبيرا للقوة الشرائية للبرميل المصدر لنفطها ، ففي الفترات التي تشهد انخفاضا في القيمة الحقيقية الدولار تنخفض القوة الشرائية للبلدان المصدرة للنفط عندما تقوم هذه الأخيرة باستيراد السلع من مناطق لا تتخذ الدولار الأمريكي عملة لمبادلاتها التجارية و العكس صحيح ، فمثلا انخفاض الدولار أمام الأورو يحمل الدول المرتبطة تجاريا بمنطقة الأورو خسائر تتمثل في تكلفة الفوارق بين العملات إذ لن تسمح تلك العائدات النفطية المحققة بشراء نفس السلع التي يتم شرائها من قبل و العكس صحيح .

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في مستويات الأسعار الاسمية للنفط الخام مقابل انخفاض في القوة الشرائية لهذه العوائد بسبب انخفاض سعر صرف الدولار الحقيقي ، فقد ارتفعت الأسعار الاسمية لسلة خامات

[91] عبد الفتاح دندي " تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء " , مجلة النفط و التعاون العربي , العدد 125 سنة 2008 ص40 .

أوبك من 27.6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 69.1 دولار للبرميل عام 2007 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 14%في المقابل بلغ السعر الحقيقي لسلة خامات أوبك ما قيمته 25.7 دولار للبرميل سنة 2000 و 56.5 دولار للبرميل سنة 2007 ، أما سنة 2008 فقد بلغ السعر الاسمي لسلة خامات أوبك ما قيمته 94.1 دولار للبرميل مسجلا نسبة ارتفاع تقدر ب 36.2 %عن عام 2007لينخفض في منتصف عام 2008 بشكل حاد لم يسبق له مثيل بمقدار 27.7%دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر ثم إلى 38.6 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على سوق النفط ، أما السعر الحقيقي للنفط فقد بلغ سنة 2008 ما يقارب 75.3 دولار للبرميل ، و في سنة 2009 بلغ سعر سلة خامات أوبك ما يقارب 61 دولار للبرميل مقابل 48 دولار للبرميل كسعر حقيقي.

و بالنسبة للجزائر فقد ارتفع سعر النفط الجزائري صحاري بلند من 38.4 دولار سنة 2004 إلى 66.1 دولار للبرميل سنة 2006 ، ليرتفع إلى 98.9 دولار للبرميل سنة 2008 و قد كانت قيمة الارتفاع في سنة 2008 لوحدها قاربت 24.5 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2007 ، و قد شهدت سنة 2009؛ تراجع سعر النفط الجزائري إلى 61.6 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4%و قد ساهم هذا الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط في زيادة الصادرات النفطية في الجزائر ، فمن 21029 مليون دولار وسنة 2005 إلى 27757 سنة 2007 ثم 38543 مليون دولار سنة 2008 لتنخفض العائدات الجزائرية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى حدود 21497 مليون دولار سنة 2009 .

و قد رافق ارتفاع أسعار النفط انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو ، ففي سنة 2000 وصلت أسعار صرف الدولار إلى 1.09 أورو لكل دولار ثم 1.10 أورو لكل دولار سنة 2001 خلال عامي 2002-2003 شهدت أسعار صرف الدولار انخفاضات وصلت 0.87 أورو لكل دولار لتستقر عند حدود 0.80 يورو دولار خلال الفترة 2004-2006 لتعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 0.73 يورو لكل دولار سنة 2007 كل ذلك أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات النفطية.

ثالثا : آفاق سعر النفط بدون الدولار الأمريكي :

إن هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي المتتالي أثار فكرة تسعير النفط بالأورو (إيران) أو بسلة من العملات ، و لعل جذور هذه الفكرة تاريخيا تعود إلى سنة 1971 عند إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون وفق تحويل الدولار إلى ذهب و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض لقيمة عملتها في نفس السنة بنسبة 7.85% ثم 10% سنة 1973 مما ساهم في تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط الواحد مقارنة بالعملات الأخرى.

وعلى إثر هذه التغيرات قامت الأوبك بعقد اتفاقية جنيف لعام 1972- 1973 تم من خلالهما اختيار تسع عملات رئيسية كمؤشر للمقارنة مع قيمة الدولار ، بحيث يزيد السعر المعلن بنسبة انخفاض إزاء معدل تلك العملات .

و في عام 1977 عرفت قيمة الدولار الأمريكي انخفاضا آخر بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى خاصة الين و المارك الألماني ، فقامت الأوبك بتجميد الأسعار في مؤتمر كاراكاس ، و تدهورت القوة الشرائية للعائدات بحوالي 40% في فترة 1973-1977 .

و من خلال ما شهده الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية في قيمته مقابل العملات الأخرى عادت الفكرة لتطرح من جديد مما أثار احتمالية تسعير النفط باليورو أو بسلة من العملات غير الدولار وفقا لأهمية دول تلك العملات في هيكل واردات الدول النفطية مما يجعل السعر أكثر استقرارا و يجنب هذه الدول تحمل الفوارق في العملات ، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد و ارتفاع تكاليف المعيشة ، فضلا عن تدهور القدرة الشرائية للإيرادات النفطية و ارتفاع معدلات التضخم .

فإيجاد نظام جديد للتسعير مسألة ذات حساسية بالغة و لا يمكن إقرارها من طرف معين ، فالموضوع يعود للدول المنتجة و المستهلكة التي يتعين عليها أن تتوصل لرؤية مشتركة للتخلص من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض الدولار ، الأمر الذي يحتاج إلى أبحاث علمية معمقة و متخصصة في الاقتصاد و السياسات المالية بشأن البدائل المطروحة لاستبدال تسعير النفط بالدولار .

المطلب الثالث : تحديات الاقتصاد الجزائري وآفاق القضاء على التبعية للبترول.

أولا : إعادة تأهيل القطاع الصناعي :

حسب الخبير الاقتصادي ادوارد نيل المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية و ليست التنمية في حد ذاتها بل تظل ثروة فحسب ، وهذا ما أكده " روبرت ماندل " الخبير الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد ، حيث يرى أن الاقتصاد الجزائري مازال مغلقا على الرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر و موقعها الجغرافي المتميز .[92]

و يظل مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقدراته على أيجاد منافذ له في السوق الدولية ، إلا أن وضع المؤسسة الصناعية الجزائرية يعرف محدودية قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية كالجودة العالية و نقص التكلف و الابتكار و القدرة على مواكبة التطورات التقنية و التكنولوجية و الطرق المستعملة في الإنتاج ، مما يجعل منتجاتها مهددة بقوة المنافسة الأجنبية خاصة بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية .

وبإبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و ما يترتب عليها من زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ، بات لزاما على الجزائر وضع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصناعي من خلال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية لتصبح قادرة على خلق منتجات ذات جودة و قدرة تنافسية عالية تتماشى و المعايير الدولية ، أو على الأقل تقترب من مستوى مثيلاتها الأجنبية المنافسة لها، و من أجل تحقيق كل ما سبق تبنت الجزائر سنة 1998 بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة و كذا الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان " البرنامج المدمج لدعم الهيكلة و تحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر " , و من بين أهداف هذا البرنامج تحديث و تطوير المحيط الصناعي لهذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بتهيئة المناطق الصناعية و تحديد البنايات , أو بالعراقيل البيروقراطية التي قد تواجهها هذه المؤسسات , إضافة إلى تحديث آليات الإنتاج أو الطرق المستعملة في العملة الإنتاجية المستخدمة من قبل المؤسسة الجزائرية , و من أجل تسهيل مهمة تجسيد ذلك تم استحداث هيئات خاصة تتولى مهمتي التنفيذ و التسيير لهذا البرنامج , مهمتها الأساسية تقديم

[92]" المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية " , جريدة الخبر , العدد 4418 بتاريخ 11-06-2005 ص 4.

المساعدات المالية من بينها المديرية العامة لإعادة الهيكلة و الصناعة , اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية , صندوق ترقية المنافسة , صندوق ترقية الصادرات .

ثانيا : دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف الجزائر من بين 141 دولة في المرتبة 109 من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية , و لعل أبرز أسباب ذلك هو التردد في اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الأوضاع غير المستقرة و العراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي بصورة أكبر في الجزائر مقارنة مع دول الجوار على سبيل المثال و التي هي وليدة سوء التسيير , و من أجل تحقيق ذلك تم تهيئة البنية القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار و إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و وكالة ترقية الاستثمار و التي تمنح للمستثمرين مزايا عديدة , و حسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مختلف القطاعات ما قيمته 2363 مليون دولار سنة 2006 منها 7000 في قطاع المحروقات و 2500 مشروع خارج , ما يجعلنا نقول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية , البشرية و السياحية التي تزخر بها الجزائر , و لعل العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر في ظل غياب الرقابة و الشفافية في تطبيق الإجراءات ساهمت في تخوفه من المغامرة في ظل ما توفره له دول الجوار كتونس و المغرب من مزايا و تسهيلات عديدة .

ثالثا : تنمية مصادر الطاقة المتجددة .

يعتبر تطوير الطاقة المتجددة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية . و تتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية , الطاقة الهوائية , الطاقة الحرارية الجوفية و طاقة الكتلة السيولوجية .

فبالنسبة للطاقة الشمسية فالجزائر تقع في حزام الصحراء الكبرى ما يجعلها تستقبل ضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا , و الذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أو شمسية

كهربائية/ضوئية,[93] و في هذا الصدد جاء قانون الكهرباء و توزيع الغاز عبر القنوات الذي يسعى لإنتاج حجم أدنى من الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة أو عن طريق نظام التوليد المزدوج.

و تجدر الإشارة أن 18 قرية تجمع حوالي ألف مسكن هي مزودة الآن بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير , و هناك برنامجا سيتم تنفيذه يرمي إلى تزويد 16 قرية أخرى تجمع حوالي 600 مسكن : كما هناك دراسات جارية لتعميم استعمال الطاقة المتجددة في كل المواقع المنعزلة و البعيدة عن الشبكة الكهربائية لإعطاء أهمية قصوى للطاقة المتجددة , كما سيتم إنشاء شركات متخصصة في هذا المجال هدفها الأساسي تنمية الطاقة غير الملوثة و المتجددة.[94]

و في مجال الطاقة النووية تشير الدراسات إلى وجود توضعات عرقية و رملية لليورانيوم في الطاسيلي و منطقة الهقار بكميات معقولة تصل إلى 28000 طن و كميات إضافية محتملة تقدر بـ 5490 طن , مع العلم أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين في "دراية" و "عين وسارة" لأغراض البحث العلمي و الاستخدام السلمي للطاقة النووية , و تملك الجزائر إمكانات أخرى لم تلق الرعاية الكاملة بعد في مجال إنتاج الطاقة منها توليد الطاقة من حركة الرياح التي تحتاج إلى البحث و التطوير التكنولوجي, و مصادر للطاقة من الحرارة الجوفية , حيث تمتلك الجزائر ما يقرب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.[95]

ولعل الرهانات التي تواجه الاقتصاد الجزائري من أجل تأهيله لمواكبة الاقتصاد العالمي تتمثل في إصلاح المنظومة البنكية و ابتعادها عن التسيير الإداري , واتباعها لقواعد التسيير البنكي الدولي و العمل على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية و امتصاص البطالة , و إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة بإنشاء السدود و تشجيع البحث الزراعي , وإعطاء الأولوية للقطاع السياحي و تطوير السياحة لضمان استقطاب السياح و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع , إضافة إلى دعم برامج البحث و التطوير . (لا تتجاوز نفقات البحث و التطوير في الجزائر نسبة 0.3%إلى الناتج الوطني الإجمالي).[96]

---

[93] عيسى مقليد " قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية " مرجع سابق ص 180 .
[94] موقع وزارة الطاقة و المناجم في الجزائر : www.mem-algeria.org/actu/interv-min- hawadeth.pdf
[95] عيسى مقليد " قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية " مرجع سابق ص 181 .
[96] بن لوصيف زين الدين " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي ", ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بتاريخ 22 ماي 2003 البليدة ص 17 .

المبحث الثالث : أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري (2000– 2011) .

الجزائر تعتمد على عائدات البترول في تلبية حاجياتها و تمويل ميزانية الدولة بـ95% و لذلك أي أزمة في العالم تأثر مباشر على عائداتها و تنميتها .

المطلب الأول : الصدمة النفطية 2004 و أثرها على الاقتصاد الوطني .

تعد الصدمة البترولية 2004 من إيجابيات الاقتصاد الجزائري بكونها ساهمت في العوائد البترولية للدولة و ذلك لارتفاع الأسعار البترولية آنذاك و كغيرها من الصدمات كانت وراءها عدة عوامل و أحداث ساهمت في تكوينها قد تكون أبرزها الحرب الأمريكية عل العراق.

الفرع الأول : مسببات أزمة 2004 و رفع الأسعار.

هناك ثلاث عوامل رئيسية لظهور هذه الأزمة تتخلص فيما يلي :[97]

1- تأثير الاضطرابات و الصراعات في نيجيريا بشأن الإنتاج البترولي ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا في 2003 و أسهم في خفض الإنتاج .

2- الاختناقات في عمليات تكرير البترول في العديد من البلدان المستهلكة لها و الناجمة عن إهمال تخصيص استثمارات تلبي توسيع الأسواق في الصدد .

إن القدرة العالمية على الإنتاج حسب الدكتور ساركس لا تتجاوز 83.5 مليون برميل في اليوم وتتجاوز بالكاد تم بلوغها في فيفري 2004. و أن بنية هذه القدرة تعد ملائمة لتطور الحاجة إلى صور مستخدم من البتروكيماويات . هذه حاجة تبرز بالذات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك مالا يقل عن 9.6 برميل يوميا و تعاني الندرة في الإنتاج و ارتفاع شديد في الأسعار .3- قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم بالرغم من الاحتياجات الشديدة التي بدلتها الدول الصناعية مما زود من أوجه التوتر غير أن أوبك لم تخفض فعليا , و هكذا ظل البترول المعروض كافيا لتغطية احتياجات الطلب , و لم يكن القرار أثره الذي توقعه أغلب الخبراء .

[97] ضياء مجيد الموسوي " ثورة أسعار النفط " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 ص 32 .

الفرع الثاني : انعكاسات صدمة 2004 على الاقتصاد الجزائري .

لقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية و رفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي

ارتفع الناتج المحلي الخام من 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81.5 سنة 2004 ، كما ارتفع مؤشر دخل الفرد من 20.60 دولار سنة 2003 إلى 25.19 سنة 2004 ثم إلى 29.67 دولار سنة 2005 حيث عرفت معدل التضخم تغييرا طفيفا فقد انخفضت من 2.6 إلى 1.6 سنتي 2003 و 2005 على التوالي أما سنة 2004 فقد كانت الذروة و بلغت 3.6% و هذا يعبر عن استقرار المواد الاستهلاكية يبقى قطاع المحروقات هو الرئيسي و المتحكم في النشاط التجاري الخارجي ، فقد وصلت صادرات المحروقات إلى 98.3% من مجموع صادرات السلع و الخدمات في سنة 2005 كما تمثل الجباية البترولية 73.7% بزيادة قدرها 7.1 عن سنة 2004 حيث كانت 66.6% و بزيادة 5.1% عن سنة 2003 التي كانت 68.6% وهذه النسبة تعود إلى قطاع المحروقات سواء من حيث حجم الصادرات أو من حيث ارتفاع الأسعار .

المطلب الثاني :انعكاسات أزمة 2008 على السعر و الاقتصاد الجزائري .

أدت الأزمة العالمية 2008 إلى أزمة ركود الاقتصاد عالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو ، مما أدى إلى تقلص الطلب العالمي على المواد الأولية الطاقوية ، كما انهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لاسيما البترول ، نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من 10% وذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذته دول أوبك في اجتماعها خلال شهر أكتوبر 2008 ، كمل تراجع سعر برميل نفط الجزائر من 108.6 دولار للبرميل في شهر أكتوبر سنة 2008 إلى 59.2 دولار في نفس الشهر من سنة 2009 و قد انعكس هذا التراجع سلبا مؤشرات الاقتصاد الوطني نتيجة لتقلص قيمة الصادرات النفطية بنسبة 42% مع العلم أن قضية الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 725 مليون دولار أي ما نسبته 2.94% فقط من إجمالي الصادرات.[98]

[98] مجلة دفاتر السياسة و القانون , العدد 5 جوان 2011 " دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011 .

تأثر الميزان التجاري الجزائري الذي سجل فائض متواضع سنة 2009 قدر ب 1.449 مليار دولار مقابل 4.853 مليار دولار سنة 2008 في ظل اعتماد الجزائر شبه كلي في تمويل عملياتها الاقتصادية على عوائد قطاع المحروقات التي تساهم ب 90% مداخيل الجزائر من العملة الصعبة .

- تغطي نسبة 50% في إيرادات الميزانية العمومية .
- بالرغم من هذا حافظ النمو الاقتصادي على معدلاته نتيجة النمو المسجل خارج قطاع المحروقات و الذي نسبة 10%
- .ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد في ثبات معدلات النمو حيث ارتفعت نسبته إلى 19% .
- ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

و لتجنب أزمة تؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف لجأت الحكومة إلى تبني بعض السياسة الحمائية و التي تهدف إلى إيقاف نزيف العملة الصعبة ، للتقليل من حجم الواردات و هذا لتجنب العجز المتحمل في الميزان التجاري ، ومن أهم هذه الإجراءات :

- منع القروض الاستهلاكية .

- تضييق الخناق على المستهلكين .

- إسقاط الجزائر لـ 1511 منتوج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية سنة 2010 .

المطلب الثالث : الدراسة القياسية لأثر سعر النفط على الاستقرار و الاقتصاد الوطني.

في هذا المطلب نقوم ببناء نموذج قياسي يوضح اثر سعر النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ، و ذلك بناء على مقدمته النظرية الاقتصادية و ماهو موجود من واقع و معطيات حول الاقتصاد الوطني .

1/ تحديد المتغيرات

إن محاولة فهم كيفية تأثير أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج الداخلي الخام، الاستثمار ،معدل البطالة وبما ان هذه العوامل تتداخل فيما

بينها و ترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية ، فان تحليل التغيرات ينطلق أساسا من ربط التغير في أسعار النفط بالتغير الحاصل في النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغير الاقتصاد الكمي ،لهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة و زيادة المشاريع الاستثمارية ، غير ان التحاليل الاقتصادية عن طرق المقاربة القياسية يبين ان العلاقة بين اسعار النفط مع الناتج الداخلي الخام و البطالة و الاستثمار و تتغير وفق عدة عوامل قد تتغير في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة .[99]

2/ التفسير الاقتصادي لتغيرات على الناتج الداخلي الخام :

ان علاقة الناتج الداخلي الخام بسعر النفط الخام المؤخر ظهرت ايجابية و هذا يفسر الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة و الذي انعكس إيجابا على النمو الاقتصادي الذي سجل ارتفاعا من 2.2% لسنة 2000 إلى 6.9%سنة 2003 لتستقر نسبته في سنتي 2004 و 2005 في حدود 5.1% .

إن العلاقة الطردية بين التغير في الاستثمار و التغير في الناتج الداخلي الخام توضح من خلال :

ـ زيادة حدة المديونية بسبب انخفاض أسعار النفط و ارتفاع نسبة خدمة الدين ووصول الاحتياطات إلى قرابة الصفر أدى بالجزائر إلى قبول سياسة إعادة الجدولة مما دفعها إلى تبني سياسات تنموية جديدة .

التفسير الاقتصادي لتغيرات على معدل البطالة :

إن العلاقة العكسية بين التغير في معدل البطالة و التأخير الأول و الثاني و الثالث للتغير كل من الاستثمار و الناتج الداخلي يمكن توضيح من خلال التبسيط التالي :

ارتفاع سعر النفط ⟸ ارتفاع معدل ⟸ النمو الاقتصادي ⟸ ارتفاع حجم الاستثمار ⟸

ارتفاع التشغيل ⟸ انخفاض معدل البطالة .

[99] غطاس , عبادة " أثر تذبذبات سعر النفط على نمو الاقتصاد الجزائري , دراسة تحليلية و قياسية ", من 1970-2008 , ص 9-10-11 .

_ ان العلاقة الايجابية بين التغير في سعر النفط و التغير في معدل البطالة غير مقبول من الناحية الاقتصادية و لكن يمكن تفسير على ان مخزون البطالة يعود اساسا الى فترة ما قبل الاصلاح الهيكلي ، و ان كل هذا الاخير قد ساهم في تفاقمها بشكل او بآخر ،من خلال موجة التسريحات الناتجة. عن تطبيق الخوصصة او يعود إلى النمو الديمغرافي .

التفسير الاقتصادي لتغير الاستثمار :

ان وجود علاقة ايجابية تربط بين الاستثمار و الناتج الداخلي الخام المؤخر بفترة واحدة ، أي كلما ارتفع التغير في الناتج الداخلي الخام للفترة السابقة بوحدة واحدة ، التغير ارتفع في الاستثمار و ذلك من خلال الزيادة في الانتاج ، و بالتالي الزيادة في تراكم رؤوس الاموال و هو ما يؤدي الى الزيادة في الاستثمار طبق للنظرية الاقتصادية .

التفسير الاقتصادي لتغيرسعر النفط :

تعد مؤشرات اسعار النفط هي عرض البترول و الطلب عليه و النمو الاقتصادي العالمي بالإضافة الى عوامل اخرى لذلك فان لا توجد علاقة واضحة لأسعار النفط بمتغيرات (معدل البطالة لاستثمار الناتج الداخلي الخام) ولكن يمكن تفسير تلك العلاقة[100] الاحصائية من خلال الاستثمار في المجال البترولي الذي فتح مجال للشركات متعددة الجنسيات مما ادى الى زيادة الطلب على اليد العاملة و بالتالي تخفيض معدل البطالة كما ان استكشاف ابار جديدة سوف يؤدي الى زيادة الانتاج من النفط و بالتالي زيادة عرض النفط منظمة الاوبك كما يؤدي للتأثير على سلة خدمات الاوبك و بالتالي على الاسعار

اثر احداث صدمة في سعر النفط على النمو الاقتصادي :

سنحاول قياس الأثر المفاجئ لصدمة نضعها على سعر النفط و نرى هذا الأثر على متغيرات الدراسة :

[100] غطاس عبادة مرجع سابق ص 13-14 .

بصفة عامة يمكن اعتبار أن الصدمة المؤقتة في سعر النفط كان تأثرها من السنة الأولى ، لكن اكبر تأثير حصل في الناتج الداخلي الخام بقيمة موجبة قدرت ب 14.871 مليون دينار جزائري ثم يليه الاستثمار باستجابة قدرت ب 2.326 مليون دينار جزائري ، اما البطالة فكانت استجابتها سالبة قدرت ب 13.186 .

هذه الصدمة أثرت على المتغيرات على النحو التالي :[101]

- نتيجة للصدمة انخفض الناتج الداخلي الخام لكن بعد السنة الرابعة بدأ في الارتفاع من جديد .

- نتيجة للصدمة البطالة لم تستقر إنما بقيت متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض من سنة إلى أخرى

[101] غطاس نفس المرجع ص 15 .

خلاصة :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل دراسة حالة الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول نستخلص ما يلي:

– الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال يعيش عليه عوائد قطاع المحروقات و ذلك بكونه ركيزة الاقتصاد .

– قطاع المحروقات في الجزائر في تطور مستمر منذ الاستقلال .

– إمكانيات الجزائر النفطية تعطيها مكانة متميزة بين الدول المصدرة للنفط، حيث تعتبر أداة استراتيجية في يد الجزائر تمكنها من تقوية وضعها أمام الدول المستهلكة.

– تعتبر أسعار النفط المصدر الأول المتحكم في حركة النشاط الاقتصادي .

– بكون الجزائر تعتمد على عائداتها النفطية بصفة كبيرة في تلبية تمويل نفسها فهذا ما أدى وما يؤدي إلى أن أي تقلب في أسعار البترول يعود مباشرة على استقرار الاقتصاد الجزائري ، فلهذا على الجزائر التنويع في عائدات تمويل اقتصادها .

خاتمة

خاتمة:

يعتبر قطاع البترول المحرك الاساسي بالنظر الى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الاخرى و بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجزائر من اجل اصلاح هذا الوضع الا انها لم تستطع تحرير الجزائر كلية من هذا هيمنة البترول

و قد ارتبطت دراستنا في الاجابة على الاشكالية التي تدور حول :درجة التأثير التي يمكن ان تحدثها الاسعار البترولية على الاستقرار الاقتصادي الجزائري ، و خاصة التأثير على عوائد النفط و انعكاسات الصدمات النفطية في الفترة 2000_2012 وقد تناولنا من خلال الفصول الثلاث كل ما يمس النفط و الاستقرار الاقتصادي و الاسعار .

ومن خلال معالجة هذه الدراسة توصلنا الى استنتاج في الجانبين :

الجانب الاول : استنتجنا ان النفط هو مادة ذو اهمية كبيرة في العالم وهذا لاحتوائه على عدة مشتقات جعلت منه ذو ثقل كبير ، حيث يعد الاقتصاد البترولي علم لأنه يعتبر احد موضوعات الاقتصاد التطبيقي اذ لديه هدف وهو القيام بتحويل الثروة (المادة الخام) الى منتجات سلعية تشجع حاجات الانسان اليها ، و لديه منهجية ، اذ يعتبر البترول هو ام جل الصناعات لأنها تقوم عليه ومشتقة ممنه و بكونه هو الذي يغديها من خلال ما يحتويه من خصائص و مميزات . فالصناعة النفطية هي العمليات المتعلقة باستغلال الثروة الخام وتحويلها الى منتجات صالحة للاستعمال في السوق النفطية حالة تذبذب مستمر وذلك لأنها تتأثر بعدة عوامل و خاصة السياسية و العسكرية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية ، الناتجة عن سعر النفط و الذي هو المؤشر النقدي لقيمة هذه السلعة و يتحدد من خلال عدة عوامل و تغلب عليها المنظمات السياسية كالأوبك وذلك لأنه تأثر بعدة أزمات أدت لظهور هذه المنظمات لتحمي حق الدول المنتجة في ثرواتها .

اما في الجانب الثاني : قمنا بدراسة قطاع المحروقات حيث عاشت الجزائر تبعية كبيرة منذ الاستقلال في اقتصادها و خاصة هذا القطاع الذي بدوره مركز ثروة مهم لفرنسا و الذي هيمنت عليه مدة طويلة حتى بعد الاستقلال الى ان تم انشاء المؤسسة الوطنية " سوناطراك " في 3/12/1962 د ثم انضمام الجزائر الى الاوبك في 1968، إلى ان استرجعت حقها في ثروتها من خلال التأميم عليها في 24/2/1971

ثم أزمة1973 والتي ادت إلى تخفيض إنتاجها و بدورها ادت إلى ارتفاع اسعار النفط من جهة اخرى مما أكسب هذا القطاع الجزائر اهمية كبيرة في تجديد استراتيجية التنمية ،كما أن نفط الجزائر يعد من أجود النفط بكونه خفيف و يحوي كثيرا الغاز و تعدد مشتقاته .

عند قيامنا بدراسة حالة الجزائر من خلال أنظمة استغلال النفط استنتجنا أن بعض المتغيرات الواقعة بعد التأميم كإنشاء الشركة الوطنية ساهم في إحداث تحول جذري في مراحل الصناعة النفطية إذ تم في الفترة 2000_2011 حدوث بعض العقبات التي تمثلت في أزمتي 2004_2008 المتعاكستي الاثر على الاقتصاد الجزائري ، إلا أن آثار أزمة 2008 ما زالت إلى اليوم .

و يمكن ختامها بالتوصيات التالية :

خاتمة:

_ عند انخفاض أسعار النفط من الضروري استغلال الموارد المائية استغلال أمثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لاستعماله في المستقبل و هذا لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة و مواصلة عمليات التنمية .

_ يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد و للتخلص منها يجب وضع و صنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي و عائدات النفط .

_تشجيع عمليات الاستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة الذي يعد بالكثير نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر وهذا بالقضاء على معوقات الاستثمار.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى جملة من النتائج وهي كالتالي:

الاسواق والأسعار النفطية قديمة بقدم مادة النفط.

تؤثر تداعيات الازمة المالية العالمية على الأسعار النفطية.

هناك علاقة طردية بين السعر النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي.

لا يزال يعتمد الاقتصاد الجزائري على سياسة الريع البترولية والممنهجة منذ سبعينيات القرن الماضي.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد كل ما استخلصناه من خلال دراستنا ارتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بموضوعنا في النقاط التالية:

يجب ترشيد إستغلال موارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة.

يجب البدء في الاستكشافات في المناطق الغير مكتشفة وفي المجال البحري.

وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة ، عن طريق تنويع مصادر الدخل.

آفاق البحث:

بفعل تطور التكنولوجيا الحديثة تسعى الدول إلى الدخول في مرحلة ما بعد النفط لتجنب آثاره السلبية على اقتصاديات الدول ، لكن يبقى النفط أهم مورد استراتيجي حاليا وذو مكانة مميزة في عالمنا فهو موضوع الاهتمامات الدولية والاقليمية قابل للدراسات وهو آفاق للبحث.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ. **المصادر:**

1. القرءان الكريم

ب. المراجع:

1. الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم متولي حسن المغربي , " دور حوافز استثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي ", دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ب. س. ن.

- أحمد الأشقر " الاقتصاد الكلي " دار الثقافة للنشر و التوزيع , الأردن 2007.

- أحمد عارف العساف و آخرون ,الاقتصاد الكلي , دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة , الطبعة الثانية 2009, .

- الزين منصوري محمد " تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية " , دار الراية للنشر و التوزيع دون طبعة الأردن 2012.

- أمين صيد " سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات "مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع لبنان 2013.

- برنية و سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين " أصول الاقتصاد الكلي " , المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت.

- شعيب بونوة و زهرة بن يخلف " التحليل الاقتصادي الكلي "ديوان المطبوعات الجامعية , د.س.ن.

- صالح مفتاح " النقود و السياسة النقدية " دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة 2005 .

- ضالع دليلة " فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر "مذكرة ماجيستر, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008-2009.

قائمة المصادر والمراجع:

- ضياء مجيد الموسوي " ثورة أسعار النفط " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .

- عبد الفتاح دندي " تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء " , مجلة النفط و التعاون العربي , العدد 125 سنة 2008.

- عبد القادر سيد أحمد "الأوبك ماضيها و حاضرها و دورها وآفاق تطورها" , ديوان المطبوعات الجامعية 1982م .

- عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلي ديوان المطبوعات الجامعية " الجزائر 2003.

- عبد المطلب عبد الحميد " السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي " مجموعة النيل العربية للنشر القاهرة 2003.

- فتحي سيد أحمد الخولي , اقتصاد النفط الطبعة 1 , 1418هـ – 1997م , دار زهران للنشر و التوزيع , المملكة العربية السعودية.

- ليث عبد الله القهيوي , بلال محمد الوادي " التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص " , دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع الأردن 2012 .

- محمد محروس اسماعيل , اقتصاديات البترول و الطاقة الطبعة 1 , دار الجامعات المصرية ، ب.س.ن.

- محمود حسين الوادي و آخرون , " مبادئ علم الاقتصاد " دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة , الأردن 2010.

- مدني بن شهرة ,الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل , دار الحامد للنشر و التوزيع ,عمان، 2009.

- مصطفى سلمان و آخرون " مبادئ الاقتصاد الكلي " دار الميسرة و التوزيع و الطباعة عمان 2000.

- ناصر دادي عدون , عبد الرحمان العايب " البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر " المطبوعات الجامعية الجزائر 2010 .

2. الكتب باللغة الأجنبية:

GareyRamey ,Valerie A . Ramey ,Gross_Country Evidence on the Link - Betweenvolatility and Growth , The American EconomicReview , Vol 85 N°5 , .December 1995

- Paul Coller , Benedikt Goderis ,Cmmodityprices , Growth and the Natural Resource Curse : ReconcillingaConudrum , Departement of Economics , University of Oxford , 2008
- MichealBleaney ,Havard Halland , The Resource Curse and Fiscal Policy Volatility , CREDIT ResearchPaper , N°09/09 , 2009 .

- Rabah Arezki ,ThorvaldurGylfason ,Commodity Price Volatilty Democracy and EconomicGrowth , CESifoWorkingPaper N°3619 , 2011 .
- NKOMO , The Impact of HigerOilprices on southernAfrican Countries , Journal of Energy c . j .In southemAfrica , N°01 , N° 17 . 2006 .

- MOHSEN.MEHARA , KAMRAN N . OSKOUI , The sources of Macroeconomic fluctuations in oilExporting Countries : AcomparativeStudy , EconomicMedelingReview . N°24 , 2007 .

- ValeryMignon ,Francoitliscaroux , on the influence of oilpricesonEconomicGrowth and other macro economics and financial variables , .CEPPI . N°2008-05 , Avril 2008

- Amany El Anchasy ,Oilprices and EconomicGrowth in oilExporting countries , College of Busniss and Economic , United ArabicEmiratesUniversity , P.O.BOX 17555 , 2012 .

3. الرسائل والمذكرات الجامعية:

- أمينة طيبوني " تمويل الاستثمار بالرجوع إلى قطاع المحروقات " مذكرة لنيل شهادة الماجيستر 2009
- حمادي نعيمة , تقلبات أسعار النفط و إنعكاساتها 1 , تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 2008/1986 , مذكرة لنيل شهادة ماجيستر جامعة حسيبة بن بوعلي جامعة الشلف 2009/2008
- ضالع دليلة " فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر "مذكرة ماجيستر, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008-2009.
- عبد الجليل شليق ,"استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009) , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة), تخصص علوم اقتصادية فرع مالية و بنوك و تأمينات , جامعة المسيلة , 2011,

- عبد الجليل هجيرة " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر) " مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) تخصص مالية دولية جامعة تلمسان 2012 .
- عبد الرؤوف عبادة , محددات سعر النفط منظمة أوبك و آثاره على النموالإقتصادي في الجزائر مذكرة ماستر 1970-2008م
- فاروق سحنون " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) , تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير جامعة سطيف 2010 .
- محمد أمين بن الدين , " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)" (غير منشورة) , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير , فرع نقود و مالية , دالي ابراهيم .
- مسعود درواسي , " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004" , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره (غير منشورة), جامعة الجزائر.
- ياسين يعقوب " أثر تقلبات البترول على الاقتصاد الجزائري 1990-2011 " مذكرة لنيل شهادة الليسانس 2012.

4. المجلات:

- مجلة دفاتر السياسة و القانون , العدد 5 جوان 2011 " دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011 .

المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية " , جريدة الخبر , العدد 4418 بتاريخ 11-06-2005 .

- رفيقة صباغ و آخرون " أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية " , مجلة العلوم الإنسانية , العدد 43.
- أنيسة بن رمضان , مصطفى و بلمقدم " الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر " مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية , العدد 15 , 2014.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 متوفر على الموقع الالكتروني : www.ima.prg.ae

زايري بلقاسم " إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر " مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد 41 سنة 2008 .

- مجلة آداء المؤسسات الجزائرية 2012/02 مداخلة , تغيرات سعر النفط و الإستقرار النقدي في الجزائر.

5. الملتقيات والمحاضرات:

- بن لوصيف زين الدين " تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي ", ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بتاريخ 22 ماي 2003 البليدة .
- عية عبد الرحمان " دولر الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية " , ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر : الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية , لبنان ديسمبر2009 .
- غطاس عبادة " أثر تذبذبات سعر النفط على نمو الاقتصاد الجزائري , دراسة تحليلية و قياسية ", من 1970-2008 .
- محمد أحمد الدوري , محاضرات في الإقتصاد البترولي , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983.
-

6. التقارير:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 متوفر على الموقع الالكتروني : www.ima.prg.ae
-زايري بلقاسم " إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر " مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد 41 سنة 2008.

7. المواقع الالكترونية:

www.mem-algeria.org

cib.matixis.com.

www.banque-of-algeria.dz

.www.mincomerce.gov.dz.

www.banque-of-algeria.dz

http://www.opec.org/

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الشكر و التقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول : إطار مفاهيمي و نظري لسياسة النفط و تقلباتها	
مقدمة الفصل:	**05**
المبحث الأول : ماهية الأسعار النفطية ؟	**06**
المطلب الأول : تعريف السعر و أنواعه	**06**
المطلب الثاني : تعريف النفط و استخداماته	**07**
المطلب الثالث : العوامل المحددة و المؤثرة في الأسعار النفطية	**08**
المبحث الثاني : عموميات حول النفط	**11**
المطلب الأول : محطات في تاريخ السعر النفطي و كيفية تسعيره	**11**
المطلب الثاني : تطورات أسعار النفط الخام في السوق العالمية	**13**
المطلب الثالث : تداعيات الأزمة المالية و انعكاساتها على أسواق النفط العالمية	**14**
المبحث الثالث : السياسات التسعيرية للنفط و تقلباتها	**15**
المطلب الأول : أثر المضاربة في السعر النفطي	**15**
المطلب الثاني : تقلب أسعار النفط	**17**
المطلب الثالث : انعكاسات تقلب أسعار النفط	**20**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني : آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي	
مقدمة الفصل:	**25**
المبحث الأول : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي	**26**
المطلب الأول : مفهوم الاستقرار الاقتصادي و أهميته	**26**
المطلب الثاني : أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي	**27**
المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	**29**
المبحث الثاني : آليات عمل السياسة الاقتصادية لعلاج التضخم و العجز المالي	**33**
المطلب الأول : أهم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي	**33**
المطلب الثاني : آليات السياسة النقدية في علاج التضخم وفق صندوق النقد الدولي	**34**

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	**36**
المبحث الثالث : دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي	**41**
المطلب الأول : سياسة الخوصصة	**41**
المطلب الثاني : دعم و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	**45**
المطلب الثالث : تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة	**48**
خلاصة الفصل	**54**
الفصل الثالث : أسس الاقتصاد النفطي و أثر السعر على الاقتصاد الجزائري	
مقدمة الفصل:	**56**
المبحث الأول : النفط و الاقتصاد الجزائري	**57**
المطلب الأول : البترول في الجزائر	**57**
المطلب الثاني : واقع الاقتصاد في الجزائر	**58**
المطلب الثالث : اعتمادية الاقتصاد الجزائري على النفط	**61**
المبحث الثاني : تقلبات الدولار مقابل الأورو و أثرها على العوائد النفطية في الجزائر	**68**
المطلب الأول : أثر تقلبات الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري	**69**
المطلب الثاني : واقع العائدات النفطية بين تدهور الدولار و تحدي الأورو	**76**
المطلب الثالث : تحديات الاقتصاد الجزائري و آفاق القطاع على التبعية البترولية	**82**
المبحث الثالث : أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	**85**
المطلب الأول : الصدمة النفطية 2004 و أثرها على الاقتصاد الوطني	**85**
المطلب الثاني :انعكاسات أزمة 2008 على السعر و الاقتصاد الجزائري	**86**
المطلب الثالث :الدراسة القياسية لأثر سعر النفط على النموو استقرار الاقتصاد الوطني	**87**
خلاصة الفصل	**91**
الخاتمة	**93**
قائمة المصادر والمراجع	**97**
قائمة الجداول والأشكال	**104**

فهرس المحتويات:

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01	شكل يوضح العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والنمو الاقتصادي	28
02	شكل يوضح تطور الاحتياطي النفطي الجزائري للفترة 2011/1970	78
03	صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية 2007	89
04	تقلبات سعر الدولار الأمريكي وسعر النفط	92

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	المعدلات الشهرية لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عامي 2010/2009	23
02	يوضح احتياطي النفط الجزائري ما بين 2014/2010	78
03	يوضح الاكتشافات النفطية للجزائر2014/2010	79
04	قيمة الصادرات النفطية للجزائر للفترة 2014/2010	80
05	الوجهة الجغرافية للصادرات الجزائرية من النفط 2014/2010	81
06	ايرادات الجزائر للفترة 2013/2011	82
07	تطور نسبة الايرادات الجبائية إلى الايرادت الكلية 2013/2008	82
08	تطور انتاج النفط الجزائري للفترة 2014/2010	83
09	حصة الانتاج النفطي للجزائر 2014	84
10	تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2009/2000	88

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوعا في غاية الأهمية وهو تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي الجزائري، حيث أصبح النفط من أهم ركائز اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له، على حد سواء ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي وقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة متأثرة بعدة عوامل الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع الاقتصادي للدولة.

يكتسب النفط أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية التي تتغير بشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

في هذه الدراسة تم التطرق إلى كيفية تسعير النفط والعوامل المتحكمة في أسعاره إضافة إلى تأثير هذه العوامل على الاقتصاد الجزائري من خلال تطرقنا إلى جملة من الأزمات التي مرت بها البلاد.

الكلمات المفتاحية: النفط، الاقتصاد الجزائري، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي.

Abstract :

This study treat a very important subject which Is « The impact of oïl prises fluctuations on the Algerian economic stability.

The oil become one of the most important resource of the states, not only as a factor of economic energy but also as a strategic economic resource.

a major Oil prices have know during the first decade of the 21st Century developments and a sharp fluctuations, affacted by many factors, which affected the of oil revenues and also the status of the state.

Key words : Oil – Algerian economic – Economic stability – Economic Growth.